جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

إدارة التنمية الفلاحية في الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد وتنمية

إعداد الطالبتان:

- عوراي مليكة
- بوثلجة فايزة خيرة

الأستاذة المشرفة:

- ســـاجي فـــاطيمة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

الســـنة الـــجامعية 2015–2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

الحمد لله حمدا ممدة والصلاة والسلام على رسوله
وعبده وآله وصحبه

قال تعالى: "لَئِن شَكَرْتُم لأَزِيدَنَّكُم"

الحمد لله عز وجل نحمده ونشكره على عظيم نعمه ونسأله التوفيق والسداد فهو نعم المولى ونعم النصير ونصلي ونسلم على سيدنا محمد نور الأبدان وضيائها وطب القلوب ودوائها

ثم نتقدم بخالص شكرنا وعظيم تقديرنا إلى لأستاذة المؤطرة ساجي فاطمة بالإشراف على المذكرة أولا وعلى حسن المتابعة والتوجيه ثانيا

وإلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتنا.

وإلى السيد عميد الكلية: الأستاذ الدكتور مداني بن شهرة

كما نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بدون أن ننسى العاملين والعاملات بالإدارة والمكتبة وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع

الملخص

يلعب القطاع الفلاحي دورا كبيرا في تنمية الإقتصاد الوطني، وهذا يعتبر أهم قطاع في الجزائر نظرا للامكانيات الفلاحية التي تتوفر عليها هذه الأخيرة من حيث المساحة وتنوع المناخ الذي يسمح بتنوع المحاصيل الزراعية بالإضافة إلى الموارد المائية وتنوع غطائها النباتي والحيواني دون أن ننسى الإمكانيات المادية والبشرية.

وتنمية القطاع الفلاحي من المصادر التي تعمل على جلب العملات الصعبة، ويعتبر مخزن لليد العاملة ومجال هائل يمكن استغلاله في ميدان الشغل الحقيقي، ومن أجل تطويره قامت الجزائر بوضع مخططات وبرامج تنموية من أجل النهوض به ولقد كان من ضمنها برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يهدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية، وكذا توسيع الأراضي الصالحة للزراعة، وقد عرف القطاع عدة إصلاحات من بينها برنامج الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي، ولقد هدف مجمل هذه الاصلاحات إلى تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل و توفير شروط إستقرار النشاطات الفلاحية، ومن أجل نجاح هاته البرامج يجب أن يكون تسييرها أكثر صرامة وهذا بمتابعتها ومراقبتها بعمق، وكذا فرض قيود على العاملين في المجال، إلا أنه بالرغم من ذلك لابد من الإقرار بصعوبة هذا المسعى من جهة، وعدم إعطاءه الاهمية البالغة من قبل السلطات المعنية من جهة أخرى.

ورغم الإجراءات والقوانين التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع الحيوي إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة بسبب مشاكل عديدة تمثلت في إنحصار الفلاحة لدى الفلاحين الكبار وعدم اعطاء ديناميكية ومبادرة من الشباب للنهوض بهذا القطاع ونقص نشاطات الارشاد التي من شانها المساهمة بشكل كبير في تنمية القطاع الفلاحي.

الكلمات المفتاحية:

التنمية الفلاحية، القطاع الفلاحي، الزراعة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، العقار الفلاحي.

فهرس المحتويات

الـــــــــــشكر

الـــــــــــملخص

فهرس الـــمحتويات

الـــــــــــمقدمة

الـــفصل الأول: أســس ومــفاهيم حــول الــتنمية

تمهيد 9

المبحث الأول: عموميات حول التنمية 10

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنمية 10

المطلب الثاني: نظريات التنمية 13

المطلب الثالث: نماذج التنمية التنمية 20

المبحث الثاني: التنمية الفلاحية 23

المطلب الأول: مفاهيم حول التنمية الفلاحية 23

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنمية الفلاحية 26

المطلب الثالث: شروط ومتطلبات التنمية الفلاحية 30

المبحث الثالث: آليات تمويل القطاع الفلاحي 33

المطلب الأول: ماهية التمويل وأهميته 33

المطلب الثاني: أنواع التمويل 35

المطلب الثالث: تمويل القطاع الفلاحي 38

خلاصة 43

الـفصل الـثاني: مـكانة الـفلاحة فـي الاقـتصاد الـوطني

تمهيد 47

المبحث الأول: الموارد الاقتصادية للفلاحة الجزائرية 48

المطلب الأول: ماهية الموارد الاقتصادية وتقسيماتها 48

المطلب الثاني: الموارد الاقتصادية في الجزائر 51

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني 55

المبحث الثاني: دور الفلاحة في الاقتصاد الجزائري 62

المطلب الاول: أشكال الملكية الفلاحية في الجزائر 62

المطلب الثاني: تحليل المشكلات الفلاحية 65

المطلب الثالث: مكانة الفلاحة في صياغة استراتيجية التنمية 72

المبحث الثالث: الاصلاحات الفلاحية 75

المطلب الأول: الاصلاحات خلال فترة (1962-1981) 75

المطلب الثاني: الاصلاحات خلال الفترة الممتدة (1987-1990) 79

المطلب الثالث: الاصلاحات الفلاحية خلال فترة (2000-2014) 82

خلاصة 89

الـفصل الـثالث: الـتنمية الـفلاحية فـي الـجزائر

تمهيد 93

المبحث الأول: السياسات الفلاحية وأهدافها 94

المطلب الاول: سياسة الانتاج الفلاحي 94

المطلب الثاني: سياسة التسويق الفلاحي 96

المطلب الثالث: السياسة الهيكلية التمويلية 99

المبحث الثاني: الاستراتيجيات التنموية للقطاع الفلاحي (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية) 103
المطلب الأول: الاطار القانوني للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية 103
المطلب الثاني: استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 109
المطلب الثالث: الاطار المالي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية 116
المبحث الثالث: آفاق التنمية الفلاحية 120
المطلب الأول: إعادة هيكلة القطاع الفلاحي 120
المطلب الثاني: تسوية مشكلة العقار الفلاحي 125
المطلب الثالث: تطهير النزاعات العقارية 128
خلاصة 132
الخـــــــــــــاتمة 134
قائمة المصادر والمراجع 139
قـــــائمة الـــــجداول 147

المـــــــقدمة

تعتبر التنمية من أهم الموضوعات السياسية والاقتصادية التي تساهم بفعالية أكبر في النمو والتطور الاقتصادي، فكانت ولازالت قضية التنمية الاقتصادية تمثل احدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء.

وعلى هذا الأساس ظهرت عدة نماذج ونظريات اقتصادية قدمت إلى الدول النامية بهدف النهوض باقتصادها والخروج من دائرة التخلف ويعد قطاع الفلاحة نقطة محورية لحل هذه المشاكل، فالزراعة وبمختلف انواعها تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

لهذا سعت الجزائر ومنذ استقلالها الى تحقيق التنمية الفلاحية المنشودة وتبنت للقطاع الزراعي سياسات قائمة على دعم الدولة من خلال توفير الشروط اللازمة لرفع الانتاج و تحسين الانتاجية بهدف تغطية الاحتياجات الوطنية من المنتوجات الفلاحية على الاقل وخاصة في مجال السلع الغذائية الاساسية، كما يساهم قطاع الزراعة في تكامل الاقتصاد الوطني وفي انعاش قطاع التجارة الخارجية عن طريق زيادة الصادرات من المنتوجات الزراعية اضافة الى مساهمته في توفير العملة الصعبة وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي فبدل توجيه الاموال الى استيراد المواد الغذائية توجه لتنمية القطاعات الاخرى.

وبناء على ذلك فقد اعتبرت الفلاحة اول مهمة اقتصادية للحكومة الجزائرية بعد الاستقلال وذلك لإيجاد سوق داخلية قادرة على توفير وتنويع المنتوجات الغذائية الا ان قطاع الزراعة عانى من عدة مشاكل اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وحتى تنظيمية، إلا أن هناك مشكل رئيسي تمثل في كيفية تسوية العقار الفلاحي، فعدم وضوح الاطار القانوني للعقارات يعتبر من المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي مما يتطلب العمل على تسويته، والتي أثرت بالسلب على الاستثمار وبالتالي على الإنتاج الفلاحي.

إن الاهتمام بإزالة هذه العوائق من شانه تحقيق الاستقرار للعقارات وتخصيص الاراضي وترشيد طرق توزيعها، وكذا تمويل القطاع الفلاحي، ومحاربة المضاربة العقارية، وتطوير المحاصيل الزراعية، إضافة إلى كل ما سبق ذكره نجد أن تنمية القطاع الفلاحي وتطويره واصلاح هياكله يعتمد على مجموعة من البرامج والاصلاحات التي طبقتها الجزائر بدءا من (مرحلة التسيير الذاتي بعد الاستقلال الى الثورة الزراعية، ثم إعادة الهيكلة، ومرحلة اعادة المستثمرات الفلاحية، برنامج الانعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، البرنامج الخماسي)، فكل هذه البرامج والاصلاحات كانت تصب في اطار تطوير الفلاحة الجزائرية من أجل إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي.

طرح الاشكالية:

وفي ضوء ما قدم نطرح الاشكالية التالية.

– فيما تتمثل مختلف المشاكل التي تواجه التنمية الفلاحية التي تحول دون تطور القطاع الفلاحي وهل هذا الأخير قادر على أن يكون البديل لقطاع المحروقات؟

الأسئلة الفرعية:

تندرج تحت هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

– ماهي التنمية الفلاحية؟

– ماهي الإمكانيات المتاحة للقطاع الفلاحي حتى يساهم في عملية التنمية الفلاحية؟

–كيف تؤثر الملكية العقارية على التنمية الفلاحية، وهل الملكية العامة عائق أمام التنمية أم حافز لها؟

الفرضيات:

بناء على ما تقدم يمكن أن نطرح الفرضيات التالية:

– الجزائر لما تملكه من إمكانيات طبيعية وبشرية، يمكن أن تجد في قطاع الفلاحة البديل الحقيقي لتعويض النضوب المحتمل للثروة النفطية ولمواجهة مختلف التقلبات المستمرة في أسعار النفط في الاسواق العالمية .

– تؤثر الملكية على التنمية الفلاحية من حيث توزيع العقار الفلاحي حسب طبيعة الملاك فقد تكون ملكية خاصة او عامة.

المنهج المستخدم:

للإجابة على الاشكالية الرئيسية واختيار مدى صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية والتنمية الفلاحية ودراسة مراحلها التاريخية التي مر بها القطاع الفلاحي وبما أن موضوع دراستنا ينصب حول الإدارة الفلاحية في الجزائر فقد اعتمدنا على المعطيات المتوفرة من خلال عرض الواقع الحقيقي للقطاع الفلاحي.

أدوات الدراسة:

تماشيا مع منهج المنبع استخدمنا الادوات التالية

البحث المكتبي من خلال الاطلاع على مختلف الكتب والمذكرات ورسائل الدكتوراه والماجستير التي تناولت جوانب التنمية الفلاحية.

البحث في مواقع الانترنت المختلفة والجرائد والقوانين والتشريعات المتعلقة بموضوع الدراسة.

أهمية البحث:

تكمل أهمية البحث في العناصر التالية:

– معرفة درجة اهتمام الحكومة والسلطات المعنية بالقطاع الفلاحي.

– التنمية الفلاحية أحد القطاعات الاقتصادية الرئيسية لما توفره من حاجيات السكان اليومية الغذائية والتي هي في تزايد مستمر وما اهتمام القطاع الا للأهمية البالغة والضمان الوحيد في تحقيق الأمن الغذائي وتجنب البلاد من التبعية الاقتصادية.

– التعرف على مختلف المشاكل التي تتعلق بالنزاعات العقارية وكيفية تسويتها وتطهيرها ومدى تأثيرها على سياسة التنمية الفلاحية.

أهداف البحث:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية:

– يعد موضوع بحثنا هذا ذا أهمية بالغة فقطاع الفلاحة يعد الركيزة الأساسية لبناء الاقتصاد الوطني وبحكم أن الجزائر تملك مساحات هائلة من الأراضي الصالحة للزراعة وإمكانيات أخرى غير مستغلة مع قدرتها على التوسع في الاراضي المسقية في الجنوب.

– يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية لكونه الوحيد الذي لديه القدرة على تحقيق الأمن الغذائي.

– ثبت بأن كل السياسات الفلاحية، وخاصة التنظيم القانوني للعقار الفلاحي هي الشغل الشاغل للمشرع الجزائري في الوقت الراهن.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها:

الأسباب الذاتية:

– الميول الشخصي لدراسة هذا النوع من البحوث كون قطاع الفلاحة يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

– ارتباط الموضوع بالتخصص الذي ندرسه.

– حب الاطلاع على المواضيع ذات الصلة بتحقيق التنمية في الجزائر.

– التقدم الكبير الذي شهدته الدول المتقدمة في مجال الفلاحة ومساهمته الفعالة في تحقيق الأمن الغذائي لها

– نظرا لتدني أسعار البترول وحدوث الأزمة الأخيرة ارتأينا معالجة هذا الموضوع كونه البديل الوحيد الذي من الممكن أن يرفع بالاقتصاد الجزائري.

-الاسباب الموضوعية :

- المكانة والأهمية التي تحتلها الفلاحة في الاقتصاد الوطني هذا ما أثار اهتمامنا وبالخصوص المجهودات التي تبذلها الدولة لتحسين مردوديته.

- معرفة إن كانت الفلاحة في الجزائر ترقى أن تكون موضوع الساعة خاصة بعد انخفاض اسعار البترول.

- التعرف على المخاطر والمشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي وخاصة فيما يخص مشاكل العقار الفلاحي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة المكانية لموضوع التنمية الفلاحية في الجزائر عامة.

الحدود الزمنية: لقد تطرقنا من خلال موضوع الدراسة إلى تطور القطاع الفلاحي في الجزائر بعد الاستقلال إلى يومنا هذا.

صعوبات الدراسة:

- أثناء قيامنا بهذه الدراسة واجهنا مجموعة من الصعوبات والعراقيل التي أثرت سلبا على السير الحسن لهذا البحث، وصعوبة التعمق في بعض النقاط والتفصيل فيها رغم أهميتها البالغة و ذلك راجع إلى البحوث والدراسات والمراجع في هذا الموضوع من جهة ومن جهة أخرى صعوبة الحصول على المعطيات الحديثة والمعلومات الكافية والاحصائية اللازمة.

- فمهما حاول الطالب جاهدا لإعطاء بحث كامل إلا أن عمله يبقى ناقص حيث أن النقص طبيعة بشرية وما الكمال إلا للمولى عز وجل.

الدراسات السابقة:

- الباحث جلول محمد، القطاع الخاص والتنمية الفلاحية، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية، وعلوم التسيير، تيارت، من خلال طرحه للإشكالية التالية: ما هو دور القطاع الخاص في نجاح عملية التنمية الفلاحية؟، والذي توصل إلى النتيجة التالية: فرض رقابة صارمة على اموال الدعم والقروض التي تقدمها الدولة للفلاحين حتى لا توجد لأغراض أخرى غير القطاع الفلاحي.

- الباحثة عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر وهذا بطرحها الاشكالية التالية: الى أي مدى يمكن للسياسة التنموية في القطاع الفلاحي في أن تساهم في تطوير الاقتصاد الجزائري؟، والتي توصلت إلى النتيجة التالية: التفكير مليا في سياسة فلاحية تهتم أكثر بشكل العقار الفلاحي.

– من إعداد عزوي حازم، آليات الملكية العقارية الخاصة في القانون الجزائري بطرحه للإشكالية التالية: ما هي الآليات التي اعتمدها المشرع الجزائري لتطهير الملكية العقارية الخاصة؟، وما مدى نجاعتها؟، ومن خلالها الإشكالية المطروحة توصل إلى النتيجة التالية: إن تطهير الوضعية العقارية للملكية الخاصة له أكثر من أهمية خاصة في المجال الاقتصادي.

تقسيم البحث:

لضمان الإحالة التامة بجوانب الموضوع جاء البحث متضمنا مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

الفصل الاول: بعنوان التنمية الفلاحية أسس ومفاهيم، تطرقنا في المبحث الاول إلى ماهية التنمية، وتناولنا تطورها التاريخي بالمفهوم الواسع مع ذكر مجموعة من النظريات والنماذج المفسرة لها، أما في المبحث الثاني فكانت عبارة عن بعض المفاهيم المتعلقة بالتنمية الفلاحية مع ذكر أهميتها وأهدافها، وفي المبحث الثالث تناولنا آليات تمويل القطاع الفلاحي.

الفصل الثاني: بعنوان مكانة الفلاحة في الاقتصاد الوطني فخصصناه لدراسة مكانة الفلاحة في الاقتصاد الوطني ونفس الشيء قسمناه إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الاول: الموارد الاقتصادية للفلاحة الجزائرية بحيث تتناول مفاهيم الموارد الاقتصادية وتقسيمها ومدى مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني والثاني: تحليل المشكلات الزراعية، في حين سيكون المبحث الثالث مخصص للإصلاحات الفلاحية.

الفصل الثالث: وفي هذا الفصل تطرقنا إلى التنمية الفلاحية في الجزائر وقسمنا بدوره إلى ثلاث مباحث إذ تناولنا في المبحث الأول السياسات الفلاحية وأهدافها، أما المبحث الثاني تحدثنا فيه عن التأطير المالي والتقني، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى آفاق التنمية الفلاحية من خلال ايجاد الحلول اللازمة للنزاعات العقارية.

تمهيد:

تعتبر التنمية ظاهرة اقتصادية واجتماعية، وهي من أهم المفاهيم العالمية التي ظهرت في القرن العشرين، حيث كثر عليها الحديث في السنوات الأخيرة، واتخذ مفهومها عدة صور في سياق الحضارة المعاصرة فالتنمية بمفهومها الواسع تعني رفع المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن جهة أخرى تعتبر التنمية الفلاحية جزءا من عملية التنمية ككل، فتعتبر من القطاعات التي تأخذ مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات الدول، حيث شغلت هي الأخرى بال المفكرين السياسيين والاقتصاديين بدرجات متفاوتة ومختلفة من بلد لأخر، وللنهوض بالقطاع الفلاحي يجب توفير عدة شروط من بينها الموارد المالية التي تعتبر شرطا أساسيا لتنمية أي قطاع، ووضع سياسة مالية واضحة وطرق تمويل متعددة، وفي هذا الفصل سنحاول الوصول إلى مختلف هذه المعلومات من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول التنمية

المبحث الثاني: التنمية الفلاحية

المبحث الثالث: آليات تمويل القطاع الفلاحي

المبحث الأول: عموميات حول التنمية

تعد ظاهرة التنمية من الظواهر الحديثة نسبيا، إذ تعود على وجه التحديد إلى النصف الثاني من القرن العشرين، ففي هذه الفترة كان مفهوم التنمية يتأرجح بين مفاهيم ومصطلحات عديدة، بل يختلط بها وكانت تطغى عليه التغيرات الاقتصادية، ومن هذا كان هناك خلط كبير بين التنمية ومفاهيم أخرى، إذ كانت تعابير التنمية والتنمية الاقتصادية والنمو اعتبرت بشكل عام متشابهة، واستخدمت دون تمييز واعتبر مفهوم التنمية مشابها لمفهوم النمو الاقتصادي، إلا أن النمو كمي والتنمية تعني تغيرا نوعيا في بنية الاقتصاد.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنمية

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى عدة مفاهيم للتنمية، كما نبرز بعض النماذج والنظريات لها.

1-**تطور مفهوم التنمية:** لقد كان جوهر التنمية بعد الحرب العالمية الثانية يتمثل في النمو السريع للدخل حيث تؤكد أدبيات التنمية على جانب النمو، وأصبح مؤشر الدخل يستخدم بكثرة للتعبير، لأنه يأخذ قدرة المجتمع على زيادة الإنتاج بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان، وأن معدل نمو الدخل الحقيقي يقيس بشكل عام التحسن في مستوى المعيشة، بحيث نجد انه خلال عقد الستينيات تغير مفهوم التنمية، بسبب استمرار مظاهر التخلف الاقتصادي في البلدان النامية، حتى بعد نيل هذه البلدان استقلالها، لأن التجارب العلمية قد كسفت قصور مفهوم التنمية التقليدي، والذي ظهر في البلدان المتقدمة الذي يحصر مفهوم التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع، كما أن النمو السريع في بعض الدول النامية، لم يساعد على تحسين النظام الاقتصادي العالمي بالمقابل استطاعت دول نامية أخرى لم تشهد سوى معدلات متوسطة في النمو في الدخل، أن تحقق تقدما مقبولا في عدد من المجالات المتصلة بإشباع الحاجات الأساسية ولذلك ففي كل الأوضاع الطبيعية فان زيادة النمو في الاقتصاديات النامية يشترط تغييرا كبيرا في الهيكل الاقتصادي.

وهكـــذا تحـــول مفهـــوم التنميـــة، مـــن النمـــو الاقتصـــادي فحـــسب إلى الحـــد مـــن التفـــاوت في الدخل، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وإزالة الفقر وتوسع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية إلى جانب النمو الاقتصادي، وأدى كل ذلك بالاقتصاديين وصانعي السياسات إلى التخلي عـن التركيز عن نمو الناتج القومي والتوجه نحو معالجة الفقر وتوزيع الدخل ومعالجة البطالة.

وأدركت العديد من الجهات المعنية بالتنمية، أن التنمية ليست قضية اقتصادية فحسب، بل أنها مرتبطة بالأفكار السياسية ومشكل الحكومة، ودور الجماهير في المجتمع، ومنه فان البنك الدولي الذي كان يركز على النمو الاقتصادي كهدف للتنمية، غير موقفه هو الآخر وبدأ ينظر نظرة أوسع للتنمية، وتبنى سياسة إعادة التوزيع مع النمو، وتبنت منظمة العمل الدولية استراتيجية الوفاء بالحاجات الأساسية للإنسان وأكدت أنه لا يكفي إعادة توزيع الدخل بين الطبقات والفئات، بل التركيز على تحسين نصيب الأغلبية الفقيرة وتوفير السلع والخدمات لهم.[1]

2- **مفهوم التنمية:** كلمة تنمية شاعت غداة الحرب العالمية الثانية، إشارة إلى المشكلات التي أخذت تنتقل تباعا والتي كانت تبغي تحسين أوضاعها.[2]

بحيث يرجع ظهور التنمية إلى العقد الخامس بسب طلبات المجمعات المستعمرة، بتحقيق استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، ومحاولاتها لتغيير أوضاعها الاقتصادية المتردية، واعتمد هذا المفهوم على كتابات علماء التحديث والتي ترى إزالة التخلف وتحسين الأوضاع.[3]

كما ان التنمية هي العملية المجتمعية الواعية الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي تكون قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا، تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور، وفي نفس الوقت تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية سياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والإنتاجية، كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية

[1] عبد الهادي عبد القادر السويقي، "**سياسات التنمية و التخطيط الاقتصادي**" ، اسيوط، 2002، ص، 55 .

[2] عادل حسن، "**دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي** "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2001، ص43.

[3] عبد الله محمد قسم السيد "**التنمية في الوطن العربي**"، دراسات الحديث سرت ليبيا 1994 ص، 25.

للفرد وضمان حقه في المشاركة وتعميق متطلبات آمنة، واستقراره في المدى الطويل كما هي إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع ما بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية، والمتجددة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.[1]

والتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل.[2]

التنمية هي الاستجابة لحاجات وخيارات عامة تأسيساً على مستوى معين للتطور.[3]

وهي تطور مقصود به إحداث تحول اجتماعي في صورة المساواة – كهدف نهائي– أمام الفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، قبالة البلاد الأخرى التي تتمتع أيضا بمستوى من الرفاهية المادية الأكثر ارتفاعا.[4]

كما هي تغيير واعي شامل في المجتمع يتضمن أقصى استغلال ممكن للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة مع الاهتمام بكل أفراد المجتمع، بما فيهم المرأة وإدماجها في التنمية دون التعدي على حقوق الأجيال القادمة في التنمية، وبالتالي تحقيق شمول واستدامة التنمية مع عدالة توزيع ثمارها على جميع افرد المجتمع.[5]

ويعنى أيضا بمفهوم التنمية كل ما يتعلق بمساعي الدول النامية، لتصنيف فجوة التخلف فيما بينها وبين الدول المتقدمة وهي العملية بمقتضاها توجه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن.[6]

---

[1] عبد العزيز عبد الله الجلال "**تربية السير وتخلف التنمية** "عالم المعرفة الكويت، ص 13.

[2] صليحة مقاوس، "**الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية** "، موضوع مداخلة في الملتقى الوطني 2009-2010، جامعة الحاج لخضر الجزائر، ص3.

[3] عبد الجبار محمود العبيدي، "**خرافة التنمية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن-عمان-2012، ص225.

[4] سيمون كوزنت، " **الاقتصاد بين التنمية والتخلف**"، دار الكتاب الحديث سنة2014 القاهرة، ص 28.

[5] امل عبد الفتاح شمس "**الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية و النظام العالمي**"، دار الفكر العربي، القاهرة ، سنة2013، ص 51.

[6] عبد العزيز قاسم محارب، "**التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**"، دار الجامعة الجديدة2011، ص 74.

ويوجد شبه إجماع من قبل الباحثين في شان الإعلام التنموي، على تحديد مفهوم التنمية بمفهومها الشامل بأنها ذلك الكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها مجتمع ما، للتحكم في اتجاه وسرعة التغيير الحضاري بهدف إشباع حاجاته، أي أن التنمية ما هي إلا عملية تغيير مقصودة وموجهة بهدف إشباع حاجات الانسان.[1]

والتنمية بمعناها الشامل تعني بناء مشروع حضاري متكامل، يتوافر فيه التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن غير الجائز اليوم تجاهل المحتوى الاجتماعي والتاريخي والثقافي لكل من التنمية والتخلف.[2]

ولقد أجمعت اغلب هذه التعريفات للتنمية، على أنها عملية شاملة تتناول مختلف مقومات الحياة الاجتماعية معتمدة في ذلك على تخطيط شامل، لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع القومي، وتسير في اتجاه محدد لتحقيق أهداف محددة، وهي أيضا عملية تغيير اجتماعي يؤدي إلى تغيير بنائي الأمر الذي يتطلب بالضرورة عمليات التنظيم والتنسيق بين مختلف نواحي التنمية، لمساعدة المجتمع في عملية إعادة بناء كاملة.

المطلب الثاني: نظريات التنمية

من المعلوم أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب، بل لها أبعاد مختلفة حيث تتضمن أحداث وتغيرات جذرية، في الهياكل الاقتصادية والمؤسسة الاجتماعية والإدارية، وكذا العادات والتقاليد وعملية شاملة مثل هذه لا يمكن أن تتم بشكل تلقائي بل يجب أن تثمين عملية إرادية مخططة تعمل على إزالة جميع العقبات التي تقف بوجه التنمية، ولابد من وجود إطار اقتصادي نظري تستند عليه السياسات الاقتصادية التي ترسمها وتطبقها الدولة، ويحتوي الفكر الاقتصادي على مجموعة من النظريات التي تعالج قضايا التنمية في البلدان والمناطق المختلفة وفيما يلي بعض النظريات المفسرة لعملية التنمية.

نتطرق إلى أهم النظريات التي عالجت موضوع التنمية.

[1] مجلة الحقيقة جامعة أدرار العدد التاسع عشر ديسمبر 2011 محرم،صفر1433ص3.

[2] احمد سامي الدعبوسي، **"التنمية و السكان"**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، سنة 2011، ص 12.

1-**نظرية الدفعة القوية لرودان:**[*]صاحب هذه النظرية هو رودان: يرى رودان أن التنمية تقوم على أساس التصنيع، وضرورة تكامل مجال العرض والطلب، ويبدأ تحليله بافتراض أساسي وهو أن التصنيع ضرورة لابد منها، لكل البلدان المتخلفة فالتصنيع هو السبيل الوحيد لرفع مستويات الدخل ومن ثم التقليل من الفجوة القائمة بينها وبين البلدان المتقدمة ومن أهم الأسباب التي تدعو للتصنيع في رأيه وجود نسبة مرتفعة من العمال الزراعيين المتعطلين جزئيا أو كليا، إلا أن التسليم يحل التصنيع شيء ووصول المشروعات إلى حجمها الأمثل شيء آخر لابد لتحقيق الأمر الأخير من امتداد عملية التصنيع على مساحة كبيرة، ولم يدع رودان الشك في أنه لا يقصد بهذا مجرد اتساع المساحة الجغرافية أو ضخامة الأعداد السكانية وإنما اتساع المنطقة أو الوحدة الاقتصادية، ومن الممكن أن يتم التصنيع من خلال:

أولا: أن يتخذ التصنيع شكل الاعتماد الكلي على الموارد الاقتصادية المحلية، دون الاستعانة بالاستثمار الدولي وذلك بهدف الاكتفاء الذاتي، أي بناء جميع مراحل الصناعة داخليا بشكل متكامل.

ثانيا: أن يعتمد على تدفق الأموال بمقادير ضخمة، بين البلدان المتقدمة سواء عن طريق الاقتراض أو الاستثمار المباشر، ويتفادى هذا الأسلوب مشكلة ضغط الاستهلاك المنخفض، ويتيح الأفاق للاستفادة من تقييم العمل الدولي ، كما أنه يتيح للبلدان المتقدمة تصريف إنتاجها من الصناعات الثقيلة في البلدان المتخلفة، التي تستهدف التصنيع من خلال ما تكسبه من جراء ذلك[1].

2-نظرية النمو المتوازن:صاغ الأستاذ نيركس جوهر الدفعة القوية في صيغة حديثة، أخذت تسمية نظرية النمو المتوازن ويركز نيركس على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر، والناجمة عن تدني مستوى الدخل وبالتالي ضيق حجم السوق مؤكدا أن كسر الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق، الذي يتحقق من خلال جبهة عريضة من الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية، وتطوير جميع القاعات في آن واحد

[*] Roudan عالم اقتصادي (1902-1985) ولد ببولونيا عرف بنظرية الدفعة القوية.

[1] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي"**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع اربد، عالم الكتب والحديث، 2006، ص172.

بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس الوقت، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، وعليه فإن هذه النظرية تعتمد برنامجا ضخما من الاستثمارات، التي توجه نمو إنتاج السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية، تركز هذه النظرية على تحقيق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب، ذلك لان جهة العرض تعمل على التأكيد على تطوير جميع القطاعات المرتبطة ببعضها في آن واحد، مما يساعد على زيادة عرض السلع أما جهة الطلب فتدفع باتجاه توفير فرص العمل الواسعة، وزيادة الدخول بحيث يزداد الطلب على السلع والخدمات من قبل السكان، وتجدر الإشارة إلى أن أهمية التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي تكمن في حقيقته أن عوائد الصادرات هي مصدر مهم لتمويل التنمية فالاستيرادات تزداد مع زيادة الإنتاج، كما يقصد بالنمو المتوازن ألا تنمو كافة الصناعات بمعدل واحد، بل بمعدلات مختلفة كما يركز على توجيه فائض العمالة وتوظيفها في بناء مرافق الاستثمار الاجتماعي، وهذا سوق يرفع من إنتاجية القطاع الزراعي.[1]

3- نظرية النمو غير المتوازن: ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي المعروف ألبرت هيرشمان، وان كان سبقه إلى هذه الفكرة الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو في تقديمها تحت اسم نظرية مراكز أو أقطاب النمو وتمثلت نظريته perox على البلاد المتخلفة أن تبدأ بتركيز جهادها الإنمائي على مناطق تتسم بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي، وأن تنمية هذه المناطق سوف تجذب وراءها المناطق الأخرى ومع مرور الزمن تنتشر عملية النمو إلى سائر المناطق الأخرى في البلاد، وقد انطلق هيرشمان من انتقاد الاقتصادي سنج لنظرية النمو المتوازن من أنها غير واقعية، حيث أن البلدان النامية لا تمتلك الموارد اللازمة من كل الأنواع وخاصة رأس المال، والتنظيم ومتخذي القرارات، وأكد هيرشمان أن الشح القائم في البلدان المتخلفة ليس في الموارد ذاتها فحسب بقدر ما هو في العرض من متخذي قرارات الاستثمار.

تؤكد نظرية هيرشمان* على أن التنمية يجب أن تبدأ بإنماء بعض القطاعات أو الصناعات الرائدة، ثم تنشر بعد ذلك تلقائيا في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني.[2]

---

[1] مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية متطلبات وقياسات وموضوعات**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 91.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، "**التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**"، قسم الاقتصاد الإسكندرية، 2000، ص121.

* ألبرت هيرشمان: ولد في 7 أفريل 1915، توفي 10ديسمبر 2012، عالم اقتصادي.

4-نظرية أقطاب (مراكز) النمو: كان الاقتصادي perox هو السباق في شرح أفكار ما سمي بنظرية أقطاب النمو، والتي اعتمدها فيما بعد وطورها هيرشمان كأساس لنظرية النمو غير المتوازن، وبخصوص ظاهرة مراكز النمو فيوضح بيرو بأن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول الصناعة الرئيسية المحفزة، وتتمتع بأسواق تصريف مهمة، وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج وآثار ايجابية، والجدير بالذكر اختيار النشأ المحفز يتأثر بعوامل عديدة أهمها الثروات الطبيعية، والأيدي العاملة، وحجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها وحجم الطلب الداخلي والخارجي.

أما بخصوص آلية وحركة مراكز النمو فان لها آثارا متعددة أهمها:

1-**الآثار الهيكلية**: حيث أن لمراكز النمو آثارا مهمة على الهياكل السكانية، إذ ينخفض معدل الوفيات ويرتفع معدل النمو في السكان، كما يظهر عدم التوازن السكاني من جراء هجرة السكان من بعض المناطق التي تتم الهجرة منها باتجاه المراكز المحفزة، وشيخوخة السكان في المراكز الزراعية مع ما يرافق ذلك في المعدلات الإنتاجية، وفي حجم الإنتاج وترجع أسباب عدم التوازن إلى انعدام المرونة الهيكلية الناتجة عن وجود بعض العوامل التي تعيق عملية التنمية في المناطق المتخلفة، مثل: عوامل الجهل والبطالة ... الخ.

2-**الآثار الاقتصادية**: حيث يبدأ مفهوم مضاعف الاستثمار بالعمل، إذ أن حجم الاستثمارات المنفذة يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول التي تقود إلى زيادة الطلب، وبالتالي تحقيق استثمارات جديدة وزيادة في الإنتاج أما فيما يخص البلدان المتقدمة والمتخلفة ففي ما يخص البلدان المتخلفة فانه يحدث هروب لرؤوس الأموال إلى الخارج نتيجة لارتفاع استهلاك السلع المستوردة، أو للاستثمارات في الخارج أما في البلدان المتطورة فإن هروب رؤوس الأموال يكون من منطقة إلى أخرى ضمن الدولة الواحدة.[1]

5- نظرية نماذج التغيير الهيكلي: نموذج Arthur Lewis John Feiوgus târ ranis يعتبر من أشهر النماذج التي ركزت على التغيير الهيكلي، وقدمت من طرف Lewis وعدل فيها من طرف John Fei، و ranis وقد استلم هذا النموذج دول العالم الثالث في الستينات والسبعينات، من قوى الماضي وتتلخص فرضيات هذا النموذج في النقاط التالية:

[1] مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات** "، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص100.

- القطاع الزراعي التقليدي
- القطاع الصناعي الحديث

هناك فائض في العمالة في القطاع التقليدي، يتم توزيع الناتج في هذا القطاع على أساس المتوسط وليس على الإنتاجية الحديثة الأجر، فالقطاع الصناعي الحديث ثابت لكنه يفوق أجر القطاع الزراعي التقليدي، ويفترض أن الفرق بينهما يزيد عن 30٪ كمرحلة أولى، يساعد الفرق في الأجرين القطاعيين على هجرة العمال من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي الحديث، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الصناعي دون إحداث ضرر بالإنتاج الزراعي، وينتج عن ذلك:

- زيادة أرباح القطاع الصناعي وانخفض فائض البطالة.
- يزيد من نصيب الفرد من الدخل في بداية التحول الاقتصادي.

وفي مرحلة ثانية يتم إعادة استثمار الأرباح مما يؤدي إلى:

- التوسع في النشاط الاقتصادي الحديث.
- زيادة تحول وهجرة العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث.
- زيادة ارتفاع نصيب الفرد من الدخل .

وتبقى هذه العملية في استمرار إلى غاية امتصاص فائض العمالة في القاع الزراعي، عن طريق القطاع الحديث لكن أي امتصاص للعمالة الإضافية سيؤدي إلى:

- ارتفاع أسعار المواد الزراعية نتيجة ارتفاع تكلفة الحفاظ على العمالة.[1]

[1] هند جمعوني، مداخلة حول، **"نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري"** قراءات حديثة في التنمية 2009-2010 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ومخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية جامعة الحاج لخضر باتنة.

* Gusta Ramais عالم إقتصادي ألماني ولد 1924-2013 ص 7-9.

6- **نظرية المراحل الخطية:** شهدت سنة 1960 صدور كتاب والت روستو Walt Rostow بعنوان مراحل النمو الاقتصادي ومع أن روستو كتب بشكل أساسي عن النمو الاقتصادي، وليس عن التنمية فقط إلا أنه قد فرق ما بين المناطق الأكثر تقدما والأقل تقدما، وكانت مراحل النمو الاقتصادي بمثابة الطريق للوصول إلى وضع أكثر تقدما، ولقد نظر روستو إلى التنمية وفقا لمعاير الهدف، على أنها الحالة التي يستطيع فيها غالبية السكان إنفاق مبالغ كبيرة على المنتجات الاستهلاكية، حيث كان الاقتصاد في معظمه غير زراعي ومستندا على قاعدة حضرية بدرجة كبيرة، وأخيرا أكد العنوان الفرعي لكتاب روستو أن التنمية هي الانتقال من مجتمعات زراعية ذات ممارسات ثقافية تقليدية، إلى اقتصاد عقلاني وصناعي وخدماتي.

هذه النظرية عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية، من المسيرة التنموية للدول المتقدمة، حيث حاول أن يضع في هذه النظرية، خطوات يجب أن تمشي عليها الدول النامية للوصول إلى التقدم وتلخص في الخطوات أو المراحل التالية:

1-**مرحلة المجتمع التقليدي:** تقوم هذه المرحلة على المجتمعات التقليدية وعلى الزراعة (ما قبل عصر نيوتن)، وسلطة سياسية لامركزية تتركز في أيدي ملاك الأراضي، الولاء للأسرة والعشيرة تلعب دورا مهيمنا.

2-**مرحلة التهيؤ للانطلاق:** في هذه الفترة تكون معدلات الادخار والاستثمار أعلى من معدلات النمو السكاني، التركيز على النشاطات الاقتصادية الإنتاجية في الزراعة والتغيرات، تحدث غالبا نتيجة للتدخل الخارجي.

3-**مرحلة الانطلاق:** تعتبر هذه المرحلة المنبع العظيم لتقدم المجتمع، يتم فيها تغيير البيئة الاقتصادية الدولية، ابداع تقني لمعدلات الاستثمار من 5 إلى 10٪ من الدخل القومي، قطاع تصنيعي كبير، ترتيبات مؤسسات ملائمة.

1-**مرحلة الاتجاه نحو التصنيع:** عرفها روستو على أنها المرحلة التي يتم فيها توسيع نقل التكنولوجيا المستخدمة، تطوير قاعات جديدة، معدلات الاستثمار والادخار من 10 الى 20٪ من الدخل القومي.

2-**مرحلة الاستهلاك الجماعي الكبير**: استهلاك واسع للسلع والخدمات الاستهلاكية المعمرة، زيادة الإنفاق على خدمات الرفاه الاجتماعي.[1]

7-**النظرية الماركسية وقضايا التنمية**: احتل الفكر الماركسي مكانة كبيرة لدى الكتاب المحدثين، في دول العالم النامي بسبب مواجهته للنظرة الغربية، وتقدمها ولقد فسرت النظرة الكلاسيكية قضية التخلف والتنمية من خلال الصراع كقوة دافعة للتغير، وراجعته الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وكذلك النظرة الماركسية، اهتمت بالتجارب التاريخية لشعوب العالم النامي لتبرز من خلال تلك التجارب، أهم أفكار ماركس المتعلقة بالتنمية.[2]

يؤكد الاقتصادي ماركس على أن العوامل الأساسية التي تشكل التنمية وتحركاتها، هي ضرورة دراسة طبيعة النظام الاقتصادي، الذي يحدد الهياكل الطبيعية للإنتاج، والذي يتأسس عليه هيكل الادخار والمؤسسات، ولكن مع مرور الوقت تتغير القوى المادية للإنتاج، ويبقى الهيكل الطبقي القائم متناقص مع القوى الاقتصادية الجديدة، وهذا ما يؤدي إلى حدوث صراع طبقي بين الطبقة المستفيدة والتي سوف تخسر، وبالتالي يتأسس نظام جديد.

كما يعرف ماركس التفسير المادي للتاريخ، وتتجلى هذه الفكرة من خلال انه إذا ا ريدا جراء تقييم دقيق لعمليات التنمية، واحتمالات نجاحها فان هذا يقتضي تحليل النمو من خلال إطار التفسير المادي لهذا التاريخ، وكعودة للنقطة الأولى فان النظام الذي يركز عليه ماركس، هو بطبيعة الحال النظام الرأسمالي الذي يراه يحتوي على كل التناقضات الداخلية، التي تحول دون تحقيق التنمية.

وحسب ماركس دائما فان هذه التناقضات لها أهمية، حيث تعمل على انهيار النظام الذي يحل محله النظام الاشتراكي، والذي يعتبر نظام غير طبقي وتستخدم فيه جميع القوى الاقتصادية المترتبة عن ذلك، كما يرى

---

[*] .Rostou ولد سنة 1916/10/17 توفي سنة2003/02/16 مؤسس اقتصاد امريكا.

كاتي ويلس، "**نظريات التنمية وتطبيقاتها**"، جامعة الملك سعود الرياض، النشر العلمي والمطابع، الرياض، السعودية، 2012،ص 51.

[*] كارل ماركس: فيلسوف ألماني وعالم اقتصادي سياسي ولد في 5 ماي 1818توفي 14 مارس1883.

[1] عبد الله محمد قسم السيد، "**التنمية في الوطن العربي الحديث** "، دار الكتاب الحديث، 1994، ليبيا، ص 56.

ماركس أن عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي السريع في النظام الرأسمالي، هو السبب الجوهري وراء انهيار هذا النظام.[1]

8-نظرية التبعية: وهي نظرية شكلها العديد من الكتاب والمفكرين، أمثال بول باران استندت نظريته في تفسير التخلف بأنه ظاهرة فرضت من الخارج على الدول المتخلفة، وليس من الداخل يقول بران في ذلك أن الغرب له مصالح اقتصادية، تفرض عليه أن يظل العالم النامي في تخلف مستمر.

والرسالة الأساسية لنظرية التبعية، هي أن التنمية الأوربية قد بنيت على التخلف في العالم غير الأوربي. وقد استندت تنمية أوربا على التحطيم، الاحتلال، الاستعمار، السيطرة وانتزاع المجتمعات غير الغربية من سكانها، من مواردها وفائضها الاقتصادي، وهكذا فان نظرية التبعية تؤكد على الأسباب الخارجية للتخلف أكثر من الأسباب الداخلية، لدى الدول النامية.[2]

المطلب الثالث: نماذج التنمية

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى البعض من نماذج التنمية كما يلي:

1-النموذج السوفيتي للتنمية: لقد ركز هذا النموذج الذي تبناه الاتحاد السوفيتي، تحت زعامة لينيا على خلق اقتصاد صناعي حضري، وقدمت تلك السياسات وفقا للسياسة الاقتصادية الجديدة (***NEP***) في عشرينيات القرن الماضي. وقد عكس التركيز الصناعي لتلك السياسة، أفكار لينين على الحداثة والابتعاد عن الفلاحة التقليدية، والسياسات الاقتصادية المرتكزة على الزراعة.[3]

2-النموذج الاشتراكي للتنمية:

ولقد تميز هذا النموذج بعدة خصائص تمثلت من الناحية الاقتصادية فيما يلي:

- ملكية الدولة للمؤسسات الصناعية الرئيسية

[1] سالم توفيق النجفي، "**مقدمة في اقتصاديات مديرية**""، دار الكتاب العراق، 1988 ص 119.

[2] مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 116.

[3] كاتي ويليس، "**نظريات التنمية وتطبيقاتها**"، جامعة الملك سعود النشر العلمي والطابع الرياض، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 105.

- يتم اتخاذ القرارات الصناعية والتحتية، وفقا لخطط حكومية مركزية بدلا من قوى السوق
- تدخل الدولة في الزراعة والعلاقات الريفية الحضرية

ومن الناحية السياسية: يتم حكمها في العادة من قبل حزب واحد، ولا يتسامح مع المعارضة السياسية المنظمة ولا مع كثير من منظمات المجتمع المدني.[1]

3- **النموذج الكلاسيكي الحديث:** يؤكد هذا النموذج على دور التقدم التكنولوجي وإنتاجية العمل في الإبقاء على معدل النمو المستدام في المدى الطويل، حيث نمو السكان واندثار رأس المال والتقدم التكنولوجي، تؤثر على نحو مباشر في حركية وعملية النمو، كما ينظر هذا النموذج أن النمو الاقتصادي يعتمد على تراكم رأس المال.[2]

4- **نموذج هارود–دومار:** استعمل هذا النموذج على نحو واسع في البلدان النامية، بوصفه طريقة بسيطة للنظر إلى العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال، حيث يعتمد على افتراض هو أن الإنتاج لأي وحدة اقتصادية، سواء كانت شركة أو صناعة أو الاقتصاد الوطني برمته يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في تلك الوحدة.[3]

5- **نموذج روستو:** حاول روستو أن يطرح أفكاره في النمو، من خلال اعتقاده بأن هناك خمسة مراحل يمر بها المجتمع عند نموه وهذا من خلال توضيح لبعض السمات، التي تتسم بها كل مرحلة من هذه المراحل والتي يمكن أن تميزها عن الأخرى.[4]

6- **نموذج ف ليونتيف:** أن المفهوم الذي يعبر عن توجهات ف ليون تيف في نموذجه، هو التصميم وليس التنبؤ، ففي حديث أدلى به لتلفزيون موسكو في سنة 1997، أكد ف ليون تيف بأن نظامه لا

---

[1] كاتي ويليس، "**نظريات التنمية وتطبيقاتها**"، جامعة الملك سعود النشر العلمي والطابع الرياض، المملكة العربية السعودية، 2012، ص98.

[2] محمد صالح تركي القريشي، "**علم اقتصاد التنمية** "، اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص، 83 .

[3] محمد صالح تركي القريشي، "**علم اقتصاد التنمية**"، اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010ص،91.

[4] فليح حسن خلف، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2002، ص 142.

يتنبأ وإنما يكشف عن اتجاهات تطور الاقتصاد العالمي، ولابد أن يلاحظ المرء هنا بأن صاحب هذا الرأي الحذر، هو مؤسس بناء نماذج (المستخدم، المنتج) التي انبثقت أصلا أو من حيث جوهرها لحل مهام عملية، ذات طبيعة تنبؤيه تحليلية، ومن الطبيعي جدا أن يقوم نموذج مستقبل الاقتصاد العالمي بالكامل على أسلوب التحليل (المستخدم، المنتج) ذاته، وهو على وجه التحديد عبارة عن نموذج اقتصادي عالمي يقوم على معطيات افتراضية مقدرة للسنوات 2000/1990/1980 وقد تم حساب ثماني بدائل مختلفة لتطور الاقتصاد العالمي على أساس هذا النموذج، تتميز عن بعضها البعض فيما استندت إليه من فرضيات بخصوص التغير المتوقع في الناتج القومي. العمالة، الاستثمارات. ميزان المدفوعات، التجارة الخارجية الإنفاق على وسائل مكافحة تلوث البيئة، وهيكل الإنفاق على إنتاج المواد الخام.[1]

7- **نموذج روبينسون:** قام هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات، تمثلت فيما يلي:

- الاقتصاد القومي يتكون من قطاعين، أولهما ينتج سلع وسائل الإنتاج، والثاني ينتج سلع استهلاكية
- ثبات الفن التكنولوجي ومن ثم ثبات المعاملات الفنية للإنتاج.
- إن معدل الاستثمار هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو.[2]

[1] ف، س. دادايان، "**النماذج الاقتصادية العالمية**"، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2011، ص 57.

[2] اسماعيل محمد بن قانة، "**اقتصاد التنمية (نظريات نماذج وسياسات)**"، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن2012 ، ص 104.

المبحث الثاني : التنمية الفلاحية

تمثل التنمية الزراعية مختلف البرامج والسياسات الاقتصادية، التي تعمل على النهوض بالقطاع الزراعي وتطويره، بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية، وأن التنمية الزراعية هي جزء من التنمية الاقتصادية، وأن وسائل التنمية الاقتصادية هي نفس الوسائل المستخدمة في التنمية الزراعية، فقط تختلف باختلاف القطاع ومتطلباته الإنتاجية.

المطلب الأول: مفاهيم حول التنمية الفلاحية

في هذا المطلب سوف ننطلق من ماهية الفلاحة وصولا الى التنمية الفلاحية كما يلي:

1-ماهية الزراعة:

يمكن تعريف الزراعة من وجهات نظر باحثين، مختلفين اللغويين والزراعيين والاقتصاديين والجغرافيين وغيرهم وكل واحد من هؤلاء المتخصصين، يركز تعريفه على الناحية التي تخص، ويقول التعريف الحرفي (اللفظي) لكلمة الزراعة ***Agriculture*** أنها تتكون من مقطعين، مقطع ***Agre*** بمعنى حقل ***field*** او تربة ***Soil*** ومقطع ***Cultura*** بمعنى العناية بالأرض، أو شق الأرض أو حراثة الأرض وفلاحتها ***tilling*** وبهذه الصورة تصبح الزراعة تعني فلاحة الأرض، أو حرث الأرض وفي لسان العرب لابن منظور، الزرع كل شيء يحرث إلا أن هذا التعريف الحرفي لا يحل المشكلة، لأن الزراعة تشمل على أمور غير فلاحة الأرض وحرثها مثل الجمع والالتقاط وقطع الغابات، وتربية الحيوان والصيد والقنص، ومزارع السمك ومزارع الفراء، وغير ذلك ومعلوما أن الزراعة تسعى إلى تعديل البيئة الطبيعية، لإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية، وأكبر وظيفة للزراعة هي توفير الغذاء للإنسان والحيوان، كما أنها تساهم في إعداد الخامات اللازمة للصناعة، مثل التبغ والألياف ولب الخشب والمطاط والحاصلات الزيتية، ويمكن للإنسان أن يحصل على ما يلزمه من غذاء

وخامات، من أنشطة أخرى غير الزراعة، فالزراعة تشمل كل الجهود، الإنتاجية التي يبذلها الإنسان للاستقرار، على الأرض من أجل تحسين الأنواع النباتية والفصائل الحيوانية، التي يرغب بها وسد حاجته.[1]

مفهوم التنمية الفلاحية:

تعتبر التنمية الفلاحية أحد جوانب التنمية الاقتصادية، فقد عرفت التنمية الفلاحية على أنها كافة الإجراءات، التي من شأنها زيادة الإنتاج الفلاحي، المتاح لعملية التنمية الاقتصادية.

كما يمكن تعريفها على أنها مجموعة الإجراءات والسياسات، التي تقدم لتغيير بنيان وهيكل القطاع الفلاحي، بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل، للموارد الفلاحية وتحقيق زيادة الإنتاج والإنتاجية الفلاحية، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني، وتحقيق مستوى معيشة مرتفع، لأفراد المجتمع في الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة.

كما يقصد بالتنمية الفلاحية تنمية الإنتاج الفلاحي، وزيادة إنتاجية الأرض، وذلك بتحسين ظروف زراعتها، من حيث انتقاء المحاصيل التي تتفق وطبيعة الأرض، واختيار البذور ومكافحة الآفات الزراعية واستخدام الآلات الزراعية الحديثة، وكذا تنمية الثروة الحيوانية بكل أشكالها، وبكل الطرق الحديثة المستعملة في هذا المجال، فالتنمية الزراعية هي عملية مستمرة، من التغيير في مختلف الهياكل الخاصة بالقطاع الزراعي تهدف إلى تحريك كل الإمكانات الإنتاجية، وتهيئة الخدمات التي تساعد سكان الريف، بصفة خاصة من الوصول إلى أفضل من مستوى معيشي، وعليه فقد عرف مفهوم التنمية الزراعية على أنه:

عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، على المدى الطويل في المناطق الريفية، أما من خلال زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة بقيام الحكومة بتزويدها بالبيئة اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية، أو من خلال تكييف رأس المال، وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية والاستفادة من البحوث العلمية في المال الزراعي، بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي

[1] محمد محمود ابراهيم الديب، "**جغرافية الزراعة**"، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2003ص 70.

المزروعة، والمحافظة على التربة وترشيد استغلال مياه الري، وزيادة الإنتاجية، وهي ما يمثل التنمية الزراعية الرأسية.[1]

إن تنمية القطاع الفلاحي أمر في غاية الأهمية، وخاصة أن النشاط الزراعي له دور فعال في مراحل التنمية المختلفة، في كثير من بلدان العالم، وترتكز التنمية الفلاحية على إعادة التوازن، بين إمكانيات المجتمع والموارد البشرية، ومعالجة المشكلات الفلاحية، التي تعوق النشاط الفلاحي أو تؤخره، كما تهدف إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.[2]

كما يجب علينا معرفة تعريف الفلاحة، حيث يعرف محمد الطنوبي في كتابه الإنتاجية الزراعية على أنها الحرث والغرس وغير ذلك من العمليات الإنتاجية الزراعية، ويقصد بها إنتاج الزروع النباتية والحيوانية المختلفة، وأما أساليبها فهي الأساليب التكنولوجية الزراعية، أي مجموعة المعارف الفيزيائية والهندسية وغيرها، المتعلقة بوسائل وأساليب تحويل الموارد البشرية الزراعية، وغير البشرية إلى سلع وخدمات زراعية.[3]

ويعتقد البعض أن تعريف الزراعة الذي وضعته جمعية الاقتصاد الزراعي الفرنسي عام 1949 من انسبها، فقد عرفها بأنها عمل غرضه أن يسوي قوى الطبيعة من أجل إنتاج محاصيل نباتية وحيوانية تسد حاجات الإنسان ومن قديم الزمان يدخل ضمن تعريف الزراعة، جمع الطعام البري والصيد والقنص وقطع الغابات وتجدر الإشارة إلى أن كلمتي faming وَ Agriculture تستخدمان بمعنى واحد.

[1] بن صحراوي سارة، "**دور التامين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تأمينات وبنوك، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014-2015، ص 35.

[2] جلولي محمد، "**القطاع الخاص و التنمية الفلاحية**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير تخصص اقتصاد وتنمية سنة 2010- 2011.

[3] محمد عمر الطنوبي، "**الانتاجية الزراعية بين البحث العلمي والارشاد الزراعي**"، نشأة المعارف بالإسكندرية، جامعة الاسكندرية، 1995، ص 15 .

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنمية الفلاحية

1- أهمية التنمية الفلاحية: تتميز الزراعة عن باقي القطاعات الأخرى بالأهمية الحاسمة للأرض، بوضعها عنصر إنتاج وهذه الأهمية تأتي من كون الزراعة تستخدم الأرض على نحو كثيف، أكثر من بقية القطاعات الأخرى في الاقتصاد والزراعة هي القطاع الوحيد الذي ينتج الغذاء، فالإنسان يستطيع أن يعيش بدون حديد أو كهرباء، أو نفط لكنه لا يستطيع أن يعيش بدون غذاء، وذلك لأنه هنالك بدائل لكل السلع المصنعة، ولكن ليس هنالك بديل للغذاء.

وتعد تنمية القطاع الزراعي أمرا حيويا لزيادة دخل الناس الذين بقوا في الريف، وتحسين نوعية حياتهم.

إن الصادرات الزراعية يمكن أن تساعد البلد أن يحصل على عملة أجنبية ثمينة، وهذا يسهل على البلد استيراد السلع الرأسمالية الضرورية، لتطوير رأس المال في البلد، ويمكن أن تلعب الزراعة دورا مهما في توسيع حجم السوق المحلي الضروري، لتطوير قطاعات أخرى في الاقتصاد الوطني.

هنا يمكن القول أن الزراعة تستطيع أن تساعد وتستحدث التصنيع، والنمو الاقتصادي، إذ بعدما أخذنا بعين الاعتبار الروابط بين الزراعة والقطاع الصناعي في بلدان نامية عديدة، ومن أهم القضايا في دور الزراعة في النمو الاقتصادي، هو كيفية رفع إنتاجية الزراعة من اجل تحقيق معدل نمو أعلى، وفي هذا المجال الذي يهمنا هو كيفية زيادة الفائض أو الفرق بين إنتاج الغذاء واستهلاكه من الزراعة، لتحقيق معدل أعلى لتكوين رأس المال، ويتم كل هذا من خلال التحول الزراعي داخليا، وكذلك علاقة القطاع الزراعي بقطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى.[1]

2- أهداف التنمية الفلاحية: إن زيادة النمو الفلاحي باستمرار، يحقق ارتفاعا في دخول العاملين في حقل الفلاحة وخاصة أبناء الريف، وكذا عدالة توزيع الثروات المادية، ووضع الفلاحة في خدمة التنمية الاقتصادية الشاملة، وفق سياسات وبرامج خاصة لهذا العرض، وهذا ما يعرف بالتنمية الفلاحية والتي قد تساهم بنسبة كبيرة في التنمية الاقتصادية الشاملة، وبصورة عامة نجد أن عملية التنمية الفلاحية تهدف

[1] محمد صالح تركي القريشي، **"علم اقتصاد التنمية"**، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 276.

إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الفلاحي، وهذا كون معظم البرامج التنموية الخاصة بالسياسات الفلاحية التي تهتم بالمؤشرات الاقتصادية الفلاحية والتي تأتي فيما يلي:[1]

2-1- الأهداف الاقتصادية: تتلخص الأهداف الاقتصادية للتنمية الفلاحية في:

- زيادة الدخل الوطني الإجمالي، ورفع متوسط نصيب الفرد إلى أقصى مستوى ممكن، بتحقيق تراكم رأسمالي ويتم ذلك عن طريق زيادة النمو سواء في الناتج أو الإنتاجية.
- زيادة الصادرات والحد من الاعتماد على الواردات، وخلق وظائف جديدة وتلبية مطالب القطاعات الأخرى، وتوليد المزيد من الإرادات.
- الاستقرار الاقتصادي اي تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم بمعنى اخر التوصل الى انتاج اكبر من الناتج المادي او الدخل الحقيقي وتحقيق اعلى مستويات الاستغلال للموارد المتاحة.
- الاستغلال لكل الوحدات الفلاحية المكلفة بالإنتاج والخدمات وكذلك الوحدات او المؤسسات ذات الطابع الفلا حي و الملحقة الفلاحية.[2]
- توفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص للقيام بدور اكثر فعالية في التنمية الفلاحية.
- زيادة الاستثمار في القطاع الفلاحي.
- تغريز التكامل بين الانتاج النباتي والانتاج الحيواني.
- توفير فرص ومجالات عمل جديدة في القطاع الفلاحي.
- زيادة دخول الفلاحين العاملين في النشاطات الفلاحية المساندة.
- عدالة توزيع عوائد التنمية بين قطاع الفلاحة وباقي القطاعات وداخل القطاع الفلاحي.
- زيادة الانتاجية وخفض تكاليف الانتاج.

[1] الهاشمي الطيب ، **"المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية"**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2007، ص 5.

[2] خلف بن سليمان، **"التنمية الفلاحية في ضوء الشريعة الإسلامية التطبيقية على المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية"**، مركز البحوث والدراسات الإسلامية بغداد، العراق، 1955، ص 65.

- تحسين تنافسية المنتوجات سعريا ونوعيا لتمكينها من المنافسة في السوق المحلي والاسواق التصديرية.
- زيادة الانتاج الفلاحي ورفع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي.
- رفع درجة الاعتماد على الذات وتحسين الميزان التجاري الفلاحي.
- تحقيق التكامل بين قطاع الفلاحة وباقي القطاعات لاسيما في مجال التصنيع الفلاحي.
- موازنة العرض من الانتاج المحلي مع الطلب في الاسواق.
- استكمال وتعزيز البناء المؤسسي المهني والاقتصادي للفلاحين لفئات القطاع الخاص العاملة في القطاع الفلاحي[1].

2-2- الأهداف الاجتماعية:

- اهمها زيادة الرفاهية الاجتماعية للأفراد.
- تامين فرص العمل اي الحد من البطالة.
- رفع مستوى المعيشة وإنتاج السلع والخدمات ذات الفائدة الكبيرة.
- رفع مستوى المعيشة وإنتاج السلع والخدمات ذات الفائدة الكبيرة.
- تحقيق تكامل بين المنتوجات الصناعية والزراعية فنجد ان العديد من المنتوجات الزراعية تستخدم في الصناعة ومنه العلاقة بين الزراعة والصناعة علاقة تكامل.[2]

2-3- الأهداف البئية:

- المحافظة على الموارد الارضية والمالية والغطاء النباتي واستغلالها ضمن حدود قدرتها على التجدد من اجل ادامة قدرتها الانتاجية بتمكينها من المساهمة في تحقيق التنمية الفلاحية.
- المحافظة على التنوع الحيوي واستغلاله في تكامل وتدعيم التنمية الفلاحية.

---

[1] عوني طعيمة، "**الاستراتيجية الوطنية كمظلة للتنمية المستدامة**"، ورقة في المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأردن، 16/14 اكتوبر2003، ص 71.

[2] كامل بكري، "**التنمية الاقتصادية**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، 1986، ص 104.

- تحسين امكانية وقدرات قطاع الفلاحة الفنية والادارية بتدارك التداعيات البيئية المحتملة واستيعاب نواتجها.[1]

2-4- الأهداف المالية:

- إنشاء المؤسسات المالية للاطلاع على مهمته والحاجيات الخاصة بالقطاع الفلاحي وكل مصالح عمل التنمية والتجهيز.
- استغلال جميع الوحدات الفلاحية للإنتاج أو الخدمات وكذلك الوحدات والمؤسسات ذات النشاط الريفي.

2-5- الأهداف السياسية:

- استقلال اقتصاد البلد وتلبية الحاجيات الذاتية الوطنية للمنتجات الفلاحية.
- رفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف الحياة للسكان في الأرياف عن طريق تمويل القطاع الفلاحي.
- تحقيق الاستقلال في القرارات(توفير السلاح الأخضر)في تحقيق الاكتفاء الذاتي.[2]
- إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب معرفة دقيقة وشاملة للقطاعات الفرعية وتكاملها وتداخلها وتأثير هذه التدخلات على مجمل الاقتصاد الوطني منها المحافظة على الموارد التي تتوفر في مختلف المناطق وحمايتها وعدم إهمالها وتحقيق هذه الأهداف يتطلب رؤيا مستقبلية ومعرفة ما هو ممكن وتحديد ما هو مستهدف وتوفير المستلزمات والإمكانيات لتحقيق هذه الأهداف مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المالية والمستقبلية والقدرات الوطنية على إحداث التغير المناسب للوصول الى المستويات المرجوة بعد فترة زمنية معينة.

2-6- الأهداف الإدارية:

- وتتضمن تحقيق كفاءة إدارية والتخفيف من أعباء الأجهزة المركزية والتغلب على مشكلة البيروقراطية.[3]

---

[1] عوني طعيمة، "**الاستراتيجية الوطنية كمظلة للتنمية المستدامة**"، المرجع السابق، ص 72.

[2] ناصر الناصر، "**الاقتصاد الزراعي**"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1982 ص، 37.

[3] محمد نصر نهنا، "**التنمية الاجتماعية و الاقتصادية على المستوى المحلي ودورها في تحقيق التنمية الوطنية** "، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر الجديدة القاهرة مصر 2008، ص114.

المطلب الثالث: شروط ومتطلبات التنمية الفلاحية

إن المهمة الأساسية التي قد يلعبها القطاع الفلاحي على مستوى الاقتصاد الوطني هو توفير الغذاء للسكان وضمان أدنى حد ممكن من الأمن الغذائي للبلد هذا الهدف يمكن أن يتحقق لان التبعية الغذائية ليست ظاهرة حتمية بالنسبة لأي بلد له تبعية غذائية للعالم الخارجي وفي ظل هذا التطور بهذه الفكرة تتواصل الدراسات والبحوث من طرف الباحثين المختصين في الميدان الفلاحي.

1- شروط التنمية الفلاحية: من اجل إيجاد حل امثل لتنمية القطاع الفلاحي ويأتي هذا إلا بتنميته وحتى يتحقق هذا يجب أن يمر بالمراحل التالية:

1-1- المرحلة الأولية:في هذه المرحلة تنصب مجهودات الدولة في تخصيص أحجام معتبرة من الاستثمارات للهياكل القاعدية اي الموجودة على مستوى الريف وهذا من الري وحفر للآبار بناء السدود تشيد الطرقات لتسهيل الحركة من المزرعة الى مختلف العمليات الأخرى المرتبطة بالمزرعة وكذلك إجراء بحوث ودراسات حوا هذا الميدان وهذا ما نجده في الصين والباكستان.

1-2- مرحلة الانطلاق: عندما يتحقق الاستثمار العام في الري الهياكل القاعدية والبحث ويشعر الفلاحون بارتفاع مداخلهم فان الإفراد اي القطاع الخاص يهتم بالزراعة وبالخصوص تنصيب استثماراتهم في حفر الآبار وبيع الآلات الفلاحية وإيجارها وتشير إلى أن حجم الاستثمارات في القطاع الفلاحي يرتبط بمدى فعالية السياسة السعرية في هذا القطاع إذ يجب تدعيم القطاع الفلاحي بالموارد المالية والبشرية من خلال الاستثمار في مجال الري والبحث العلمي الهياكل القاعدية من اجل تحسين الإنتاجية في المراحل الأولى على الأقل وبعدها تنتقل هذه الإنتاجية إلى القطاعات غير الفلاحية عن طريق السوق ففي هذه المرحلة تظهر فرص عديدة للاستثمارات و تكون سانحة ثم تأتي المرحلة الأخيرة والتي يتكامل فيها القطاع الفلاحي مع مختلف العمليات الأخرى للاقتصاد الوطني.

1-3- مرحلة التكامل القطاعي:نجد في هذه المرحلة التكامل والتنسيق بين السياسات الاقتصادية من شانها التقليل من النزوح الريفي نحو المدن وإقامة التوزيع العادل للمداخل و تعد سياسة القروض وسيلة

لتشجيع الاستثمار كإنشاء وحدات الإنتاج الصناعي للخواص فبفضل إدماج التكنولوجيا واستعمالها حققت الدول المتقدمة مثل دول أمريكا وأوروبا مرحلة مزدهرة اذ هذا استقلال من المزرعة .الأولوية للزراعة المعاصرة لا يمكن أو ليس من السهل تحقيقه من طرف اي بلد في العالم بدون إعطائه أهمية قصوى للقطاع الفلاحي.[1]

4- متطلبات التنمية الفلاحية: ان تطوير القطاع الفلاحي او بالأحرى التنمية الفلاحية تتطلب مجموعة من العوامل التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

-يجب خلق فعالية في القطاع الفلاحي من خلال تشجيع الشباب على العمل في هذا المجال وتكوين الفلاحين والإطارات واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالقوانين الخاصة بالعقارات.

-ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شانها تحقيق ميزانيتين:

الأولى : من خلال توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف الفلاحين وإمكانيتهم التي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخراتها الفلاحية.

الثانية: توفير مصادر الحصول على القروض للقطاع الفلاحي.

- ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وبالتالي رفع الإنتاجية.
- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك من اجل خلق توازن في القطاع الفلاحي لما تلعبه الأسعار من ادوار هامة.
- العمل على تحفيز الادخار من اجل خلق التراكم الرأسمالي وتوجيهه لتحريك عجلة الاستثمار على مجال الفلاحة.

[1] بوقرة أمال، "**دور التأمين في تحقيق التنمية الفلاحية**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ، جامعة تيارت2012،ص32.

- العمل على تحفيز الادخار من اجل خلق التراكم الرأسمالي وتوجيهه لتحريك عجلة الاستثمار في مجال الفلاحة.
- العمل على توفير الهياكل القاعدية لتحريك عجلة التنمية خاصة بما يتعلق بالنقل والمواصلات.[1]
- العمل على توطيد الصلات فيما بين مختلف أسواق السلع الزراعية الأساسية (أي الحبوب الغذائية والبذور ومنتجات الثروة الحيوانية).
- ضرورة الدمج بين أسواق السلع الزراعية والأساسية وأسواق الطاقة ممل يؤثر في كل من تكاليف إنتاج السلع الزراعية والطلب عليها.
- محاولة الاندماج في الأسواق العالمية لزيادة تركز القطاع الفلاحي في هذه الأسواق لإيجاد منافذ لتصريف منتوجاتها الزراعية.[2]

كما ان هناك العديد من المتطلبات العملية والعلمية التي يجب توفرها لإرساء تنمية فلاحية اقتصادية ومن هذه المتطلبات ما يلي:

- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.
- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة الموارد البشرية المتخصصة.
- وضع البيانات الاقتصادية الملائمة.
- توفير الأمن والاستقرار الملائم.
- نشر الوعي التنموي بين المواطنين.[3]

[1] باشي أحمد، **"القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح"**، مجلة الباحث، العدد2، ورقلة، الجزائر، 2003، ص 109.

[2] رقية خلف حمد الجبوري، "**السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان النامية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 149.

[3] عصام الخوري، **"التنمية الاقتصادية"**، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 2002، ص227 .

المبحث الثالث: آليات تمويل القطاع الفلاحي

احتلت مسألة تمويل القطاع الفلاحي، أهمية كبيرة في الاقتصاديات المعاصرة، ومرد ذلك إلى أن العملية التمويلية تمثل حجر الأساس في قيام ونجاح أي مشروع استثماري، فهي الشريان الحيوي والقلب النابض، الذي يمد القطاع الاقتصادي، بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعمليات الاستثمار وتنمية النشاطات المتزايدة، وعليه سنتناول في هذا المبحث آليات تمويل القطاع الفلاحي، ومن خلاله سنتطرق إلى ماهية التمويل وأهميته وكذا أنواعه وأهم مصادر تمويل القطاع الفلاحي.

المطلب الأول: ماهية التمويل وأهميته

يعتبر التمويل من أهم وأقدم فروع علم الاقتصاد، إلا أن دراسته لم تحظى باهتمام إلا منذ عهد قريب عندما تولد الإحساس بضرورة وضع المبادئ النظرية اللازمة في التمويل.

1- **مفهوم التمويل:** يعتبر التمويل الحجر الأساس في بنية أي منشاة اقتصادية، لما له من تأثير فعال وفاعل على جميع الوظائف الأخرى داخل المنشأة، وهو النواة الأساسية التي تعتمد عليها المنشأة، في توفير مستلزماته الإنتاجية لتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها.[1]

والتمويل لغة هو المال نقول تمول فلان أي صار ذا مال، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم (ويطعم غير متمول مالا). أما اصطلاحا: فإن كلمة تمويل في علم الاقتصاد تعني قيام الجهة المالكة للمال.

ويعرف على أنه مجموعة الفعاليات التي تؤدي إلى توفير الأموال اللازمة للدفع، والغرض منه توفير الأموال اللازمة للدفع وتزويد القطاعات الاقتصادية بالأموال.[2]

[1] أحمد بوراس، "**تمويل المنشآت الاقتصادية**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الحجار، عنابة، 2008، ص 24 .

[2] قتيبة عبد الرحمان العاني، "**التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 50.

تعريف آخر: التمويل هو توفير الأموال المطلوبة، في صورة نقدية أو صورة تمويلية أخرى، لإشباع الاحتياجات التمويلية للمشروعات الاقتصادية، بسبب قصور الموارد المالية المتاحة لديها عن تلبية متطلبات نشاطها ، وتحقيق أهدافها.[1]

وهو توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية، ويقصد بها الموارد الحقيقية لتلك السلع والخدمات اللازمة لإنشاء المشاريع الاستثمارية، وتكوين رؤوس أموال جديدة واستخدمها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنشاء السلع والخدمات الاستهلاكية.[2]

وبالتالي فالتمويل عبارة عن توفير الاحتياجات اللازمة من الأموال في وقت الحاجة إليها، وبالقدر الكافي ومن ثم نخلص إلى أن:

- التمويل الخاص بالمبالغ النقدية وليس السلع والخدمات.
- أن يكون التمويل بالمبالغ المطلوبة لا أكثر ولا أقل.
- الغرض الأساسي للتمويل هو تطوير المشاريع.
- أن يقدم التمويل في الوقت المناسب أي أوقات الحاجة إليه.[3]

2- **أهمية التمويل**: يعتبر التمويل عصب المشروع والطاقة المحركة لجميع الوثائق، والأعمال إذ لقيام أي عمل يعود بالربح أو استثمار يغل فائدة دون وجود رأس مال، ويقدر حجم التمويل وتسيير مصادره وحسن استثماره فتحتاج المشاريع بشكل عام، منذ بداية نشاطها وانطلاقها في عمليات الإنتاج إلى أموال لمواصلة نشاطها ، أو لتغطية عجزها أو التوسع الإنتاجي لنشاطها من اجل ربح طاقتها الإنتاجية، ومن خلال هذا يمكن أن نلاحظ أن الأهمية تتمثل في:

- إنشاء مشاريع جديدة.

---

[1] رشدي صالح عبد الفتاح صالح، "**التمويل لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية**"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2006 ص، 281 .

[2] محمد عبد العزيز عجمية، "**مقدمة في التنمية والتخطيط**"، دار النهضة العربية، لبنان، 1982، ص، 21 .

[3] طارق الحاج، "**مبادئ التمويل**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010، ص، 15.

- استغلال الموارد المالية المجمدة.
- تغطية العجز المالي لأصحاب المشاريع الاستثمارية.
- الزيادة في الإنتاج عن طريق تشغيل الموارد المالية.
- توفير مناصب شغل جديدة مما يقلل من البطالة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم، كما يتحكم التمويل في قرارات التسعير وآليات التحصيل في المؤسسة.

وعليه نستنتج أن التمويل هو الدورة الدموية للمشاريع والمؤسسات، أي يجب أن توضع الأموال بدقة في القنوات المختلفة، حتى تتحقق الأهداف التشغيلية والأهداف الاستثمارية، وبالتحديد يجب أن تنتج الأموال أموالا إضافية وإلا تآكلت بسبب التضخم وعدم التشغيل الفعال للموارد.[1]

المطلب الثاني: أنواع التمويل

فيما يخص أنواع التمويل فهي مختلفة من حيث النظرة إليه:

1-النظرة إلى التمويل من حيث المدة التي يستغرقها:

1-1-التمويل قصير الأجل: يقصد بذلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء البذور والأسمدة وغيرها من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها في إيرادات نفس الدورة الانتاجية وهناك من يرى أنه يمثل تلك الأموال التي يمكن رصدها من أجل مواجهة النفقات التي تتعلق بالتشغيل الجاري للطاقات الإنتاجية المنشأة وهو مجوعة القروض التي تستخدمها المنشأة من أجل تمويل احتياجاتها المؤقتة في الأصول المتداولة وبصورة عامة ومهما كانت واختلفت التعاريف فإنه يمكن تصور تعريف واحد بسيط مستمد من التعاريف السابقة، حيث يمكن النظر إلى التمويل قصير الأجل على أنه مجموعة المستخدمة من قبل المنشأة من أجل تمويل احتياجاتها

[1] عون الله سعاد، "**القرض المصغر في الجزائر**"، رسالة الماجستير في العلوم التجارية-تسيير واقتصاد المؤسسة-تيارت2007، ص47.

الجارية والتي لا تتعدى السنة المالية الواحدة والمتمثلة في الأصول الثابتة أما بالنسبة لأنواع التمويل قصير الأجل فيمكن تقسيمها أو ترتيبها كما يلي: الائتمان المصرفي الائتمان التجاري، التمويل عن طريق المستحقات.[1]

1-2- تمويل متوسط الأجل: يقصد به تلك الأموال التي تنشا من العمليات التي تتطلب استعمالا للأموال تتراوح المدة ما بين السنتين وخمس سنوات قبل اشتراطها كشراء الآلات والمعدات أو المواشي. وبالنسبة للمشاريع الفلاحية هي تلك الأموال التي تتحصل عليها المنشأة من باقي المتعلمين الاقتصاديين سواءًا في صورة نقدية أو أصول والتي عادة ما تكون مدة استحقاقها تتراوح بين سنتين إلى سبع سنوات وعادة ما تكون هذه القروض موجهة لشراء وسائل الانتاج المختلفة اي انها وسيلة من وسائل تمويل الاستثمار التشغيلي للمنشاة حيث ينتظر استخدام الربحية المنتظرة من ورائه في تسديده اما من وجهة نظر البنك فانه يكون في هذه الحال معرضا لخطر تجميد امواله لفترة زمنية معينة وبالتالي يواجه احتمال عدم السداد من طرف المنشاة المفترضة ولهذا ظهرت هنالك بنوك متخصصة في ذلك وبصورة عامة يمكن ان يأخذ هذا النوع من التمويل احد الصورتين :القروض القابلة للتعبئة، القروض غير القابلة للتعبئة.

1-3- تمويل طويل الأجل: لقد تم تناول كل من التمويل قصير الاجل باعتبارهما عنصرين من عناصر الهيكل المالي للمنشاة واللذان يرتبطان الى حد كبير بنشاطهما الاستغلالي الا انه غالبا ما يحدث ان تكون المنشاة في حاجة الى اموال من اجل التوسع في نشاطها لإقامة استثمارات جديدة هذه الاستثمارات عادة ما تحتاج الى اموال كبيرة لمدة طويلة نسبيا كما يقصد بالتمويل طويل الاجل تلك الاموال التي تنشا عن العمليات ذات الصيغة المستمرة كإنشاء حضائر لتربية الماشية وغرس الاشجار واستصلاح الاراضي وغيرها من العمليات التي تؤدي الى زيادة انتاجية الوحدة المزروعة من الاراضي وفي المدى البعيد والتي تزيد فترة احتياجاتها التمويلية عن خمس سنوات.[2]

[1] أحمد بوراس، "**تمويل المنشآت الاقتصادية**"، دار العلوم للنشر و التوزيع الحجار عنابة، 2008، ص35،36.

[2] عبد الغفار حنفي، "**أساسيات التمويل والإدارة المالية**"، طبع ونشر وتوزيع كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2001، ص، 477.

2- النظرة الى التمويل من حيث مصدر الحصول عليه: يعبر عن نمط من التمويل الذي يستخدم تراكم المدخرات المتتالية من الارباح التي حققها المشروع والتمويل الذاتي يرتبط اساسا بقدر المشروع على ضغط تكاليف الانتاج من جهة ورفع اسعار منتوجاته لزيادة الارباح من جهة أخرى.

يختلف الوضع في البلدان النامية مع المتطورة ولا يخفى ان بعض الدول المنتجة للنفط تركز خاصة على قطاع المحروقات الذي يلعب دورا مزدوجا الاول تمويلي ويقوم على تامين الوسائل المالية لتمويل قطاع أو مختلف القطاعات من بينها القطاع الفلاحي اذ يجد المشروع في عملية تخفيض التكاليف صعوبة وذلك لأسباب كثيرة ابرزها:

ضعف التحكم في التكنولوجيا المستخدمة اما المشاريع الفلاحية فان قدرتها على تحقيق الشر الخاص بضغط تكاليف محدودة في المدى القصير على الاقل وذلك لتنوع وتعدد المدخلات الانتاجية ومن جهة اخرى خاصية التركيب التنافسي للمنتوجات الفلاحية التي ترجع الى التجانس النسبي للمنتوجات لمختلف المزارع اذ يتعذر على المستهلك في السوق ألا يميز مثلا بين انتاج قمح مختلف المزارع. وهناك سرعة تلف غالبية المنتجات الفلاحية وعدم تحملها للتخزين مدة طويلة.[1]

3- النظرة الى التمويل من حيث الغرض الذي يستخدمه من أجله:

3-1- تمويل الاستغلال: يتمثل في تلك النسبة من الموارد المالية التي يتم التضحية بها خلال فترة معينة من اجل الحصول على العائد وبهذا المعنى يتصرف تمويل الاستغلال الى تلك الاموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق اساسا بتشغيل الطاقة الانتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام ودفع اجور العمال وما الى ذلك من المدخرات اللازمة لإتمام العملية الانتاجية التي تشكل في مجموعها اوجه انفاق وتتميز المشاريع الفلاحية عن المشاريع الصناعية بتنوع مدخلاتها الانتاجية مما ينتج عنها من الناحية المحاسبية صعوبة تطبيق نظام مراكز التكلفة وقد ادرجت وزارة الفلاحة في الجزائر حصر التكاليف في ثلاث أصناف:

[1] فؤاد المرسي، "**التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية**"، نشأة المعارف بالإسكندرية، 1980، ص 201.

1. تكاليف اليد العاملة.
2. تكاليف التموين: ويدرج هذا البند في المشتريات من الاسمدة المبيدات المواد الصحية.
3. تكاليف اخرى: وتتمثل في الخدمات الخارجية والمصاريف المالية.

3-2- تمويل الاستثمار: يتمثل هذا النوع من التمويل من الاموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة انتاجية جديدة او توسع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات والمواشي واقامة المحطات لتربية الحيوانات واستصلاح الاراضي وما ولاها من العمليات التي يترتب عنها زيادة تكوين راس المال للمشروع.[1]

3-3- **التمويل التأجيري** : هو الحصول على اصل من الاصول للانتفاع به واستخدامه وحيازته لفترة من الزمن واستئجار الاصول هو عقد بين مالك الاصل (فرد او مؤسسة) يسمح للمستأجر (فرد او مؤسسة) باستخدام ذلك الاصل لفترات زمنية معينة للحصول على منفعة معينة من المنافع كما يعرف ايضا انه اتفاق متعاقد بين طرفين يخول لاحدهما حق الانتفاع بالأصل للطرف الاخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محدودة من خلال هذه التعاريف ان نستنتج ان التمويل التأجيري هو التزام تعاقدي يقضي بتأجير اجهزة وادوات انتاجية او عقارات من وحدة مالية تمتلكها وحدة انتاجية تستخدمها لفترة معينة مقابل اقساط معينة.[2]

المطلب الثالث: تمويل القطاع الفلاحي

لقد اجمع الكثير من الباحثين على مشكلة التنمية أن وفرة الموارد المالية تعتبر من أهم مقوماتها وذهبوا الى انه اذ يؤثر راس المال أمكن تهيئة باقي المقومات اللازمة لانطلاق عملية التنمية واتضح لنا ان تمويل القطاع الفلاحي قد يساهم الى درجة كبيرة جدا في التنمية على غرار القطاعات الاخرى (الصناعة الخدمات).

[1] ضياع مجيد الموساوي، "**النظرية الاقتصادية التحليل الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992 ص، 121.

[2] بن ابراهيم الغالي، "**ابعاد القرار التمويلي والاقتصادي في البنوك الإسلامية**"، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2012، ص، 66 .

1- **مفهوم التمويل الفلاحي**: يقصد بالتمويل الفلاحي تامين العوامل الإنتاجية اللازمة لممارسة النشاط الفلاحي كالقروض والبذور والاسمدة والآلات والمواد المكافح وعناصر الانتاج الفلاحي هذه منها ما يستخدم مرة واحدة كالبذور والاسمدة ومنها ما يستخدم لعدة مرات كالأرض والآلات والحيوانات.

كما ان موضوع التمويل الفلاحي يتناول الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على راس المال واستعماله في القطاع الفلاحي اي انه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع راس المال الذي تحتاجه الفلاحة وهي افضل الطرق لاستعمال راس المال في الانتاج والتسويق.

المقصود براس المال هو مجموعة العوامل الانتاجية المطلوب استعمالها في العمليات الفلاحية ولراس المال دور مهم في عمليات الانتاج الزراعي حيث يعتبر الاساس في رفع مستوى معيشة الفلاح اذا احسن استثماره. فيحتاج الفلاح عادة الى راس المال لشراء العوامل والادوات الانتاجية التي تساعده على الانتاج بتوفير رؤوس الاموال اللازمة للإنتاج الفلاحي فتتاح للفلاحين المرونة الكافي في توظيف التقنيات الحديثة في الزراعة مما يؤدي الى رفع انتاج العمل الفلاحي وزيادة الانتاج كما ونوعا. فإيرادات الاستثمارات الفلاحية ترتفع كثيرا اذ ما توفرت لها الاموال الكافية لممارسة نشاطها وهذا ما يرفع من مستوى دخل الفلاحين الذي يرتفع بتوفر رؤوس الاموال.

فالمنتج الفلاحي يتحسن دخله بإضافة رأس المال واتفاقه على النحو الاقتصادي مفيد لاسيما اذا كانت الفوائد المترتبة على القروض رمزية وبسيطة.

والهدف من القروض الفلاحية هو العمل على رفع كفاءة الانتاج وزيادة دخل الفلاحين وتحسين مستواهم المعيشي كما يلعب اختيار الوقت المناسب في طلب القروض (عينة، نقدية) وخاصة طويلة الاجل دورا مقترنا بالمركز المالي للفلاح فالفلاحون الذين يقترضون الاموال اثناء فترة ارتفاع الاسعار الزراعية يسهل عليهم تغطية الفوائد وتتيح لهم فرصة ارتفاع الاسعار لتسديد ديونهم خلال فترة قصيرة بينما عندما يكون هناك كساد صناعي في السوق الذي يترافق معه تدهور في الاسعار الزراعية فان مجازفات التمويل الفلاحي

تكون عالية ومرهقة للمقترضين كذلك يلاحظ ان القروض قصيرة الاجل تحمل درجة المجازفة اقل من قروض طويلة الأجل.[1]

2- **مصادر التمويل الفلاحي**: يمكن الحصول على رأس المال الذي يحتاجه النشاط الفلاحي وذلك بإحدى الطرق التالية : الادخار والاقتراض

2-1- الادخار: يشكل الادخار أهم مصدر للتمويل الفلاحي بالإضافة لكونه نوعا من أنواع تكوين رأس المال وذلك بقيام راس مال المستثمر ويبقى هذا المصدر محدودا بسبب الدخول المتدنية لدى الفلاحين لاسيما في العديد من البلدان النامية ومن اهم العوامل التي تؤدي الى الادخار:

- توقيعه للحصول على اسعار جيدة لمحاصيله في المستقبل.
- الطريقة الزراعية التي تورثها الفلاح.
- طريقة الاستهلاك التي تعود عليها.
- من اجل مواجهة اخطار المستقبل المجهولة.
- الادخار من اجل توفير المال اللازم لشراء بعض الآلات الفلاحية الحديثة لاشك أن هذه العوامل تؤدي الى الادخار لكنها طريقة بطيئة، خاصة في اقطار العالم الثالث التي تكون فيها دخول الفلاحين ضئيلا جدا اضافة الى خضوعهم الى بعض العادات والتقاليد التي تحول احيانا دون تشجيع الفلاح على الادخار لمواجهة طوارئ المستقبل.[2]

2-1-1- الادخار العائلي: ويتخذ هذا النوع من الادخار صور عديدة منها الاستثمار المباشر والذي يشكل جانبا مهما من الادخار في الريف وذلك عندما يقوم المزارعون بإصلاح مزارعهم واقتناء التجهيزات الزراعية وبناء الهياكل ويتميز هذا النوع بعدم وجود وسيط بين المدخر والمستثمر وكذلك من اشكال

[1] زاوي بومدين، "**التمويل الفلاحي**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، المركز الجامعي معسكر، الجزائر، 2001، ص1.

[2] دراوي فاطمة، "**اشكالية تمويل الاستثمارات الفلاحية** "، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، جامعة ابن خلدون تيارت، 2006-2007، ص 20.

الادخار العائلي عي المدخرات التعاقدية مثل عقود التامين على الحياة والتأمينات الاجتماعية وكذلك الزيادة في الاصول السائلة من خلال رسم الاسهم والسندات.[1]

2-2- **الاقتراض:** القرض أو السلعة هو المبلغ الذي يستلفه أو يقترضه شخص معين أو مؤسسة من شخص اخر للتسليف مع التعهد لها برد هذا المبلغ وما يساويه بعد مضي فترة معينة مضافا اليه جزء معين نظير هذا الاستعمال يسمى الفائدة والتسليف وهو الطريقة المتبعة في الحصول على الاموال التي يحتاجها الفلاح وبهذه الطريقة يستطيع الفلاح توسيع اعماله والاستفادة من الاموال التي يوفرها للأخرين وتعتبر عملية القرض أكثر اهمية بالنسبة للمستثمرين الذين تنقصهم السيولة لاستغلال مستثمراتهم بصورة صحيحة في حين أن أغلب هؤلاء المستثمرين يستغلون مستثمراتهم دون الحد الأدنى من الانتاج لانهم بحاجة إلى رؤوس اموال.[2]

3- **آليات التمويل الفلاحي:** تصنف ميكانيزمات تمويل القطاع الفلاحي حسب عامل الزمن إلى :

- تمويل قصير الاجل.
- تمويل متوسط وطويل الاجل.

3-1- الميكانيزمات المستعملة في المدى القصير: هنا نجد الوحدات الزراعية تابعة للقطاع العام يقوم بإعداد خطة للإنتاج وفقا لبرنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث تقوم بتجديد احتياجاتها من يد عاملة وتموين وعتاد وتهيئة اراضي وتسويق المنتجات ... الخ.

- الوحدات الفلاحية عندما تطلب قرضا مصرفيا لابد ان يكون متناسبا مع حجم التكاليف المتوقعة للموسم الفلاحي حيث يوجه هذا القرض الى تغطية التكاليف العادية وتكاليف الصيانة.

[1] عدة عابد، "**تشخيص واقع المؤسسات المصغرة في ولاية تيارت ودورها في تفعيل التنمية المحلية**"، مذكرة ماجستير، 2010-2011، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، ص41.

[2] دراوي فاطمة، "**اشكالية تمويل الاستثمارات الفلاحية**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، 2006-2007، جامعة ابن خلدون ، تيارت، الجزائر، ص 33.

- يتم تسديد القرض حسب الموسم الفلاحي من خلال حساب جاري وحيد للمستثمرة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وفي حال عدم القدرة على تسديد الاعتبارات الموضوعية كالجفاف مثلا فان البنك يكون امام اختيارين هما:

- اما تأجيل تسديد القرض.
- تجميد القروض غير مدفوعة بواسطة قروض متوسطة الاجل.
- الميكانيزمات المستخدمة في القروض المتوسطة وطويلة الاجل: في مثل هذه الحالة نجد ان البنك يقدم استمارة نموذجية للوحدات الانتاجية والفلاحية التابعة للقطاع العام وترفق الاستمارة بتوضيح مفصل للعناصر التالية:
  - الوضع القانوني للمستثمرة.
  - الجرد العام لجميع الموجودات وكذا الحالة المالية والتقنية.
  - تحديد طبيعة الاستثمار وتتمثل ايضا في العتاد والمزروعات.

تقوم الوزارة اعتمادا على المخططات التنموية بتحديد خطة وطنية للقطاع الفلاحي تشمل التوقعات والاهداف المتعلقة بالقطاع الفلاحي وكذا العوامل الواجب توفرها لتحقيق هذه الاهداف ويتم دراسة ملفات القروض من طرف لجان على مستوى كل ولاية وكذا ممثلين من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وممثلين عن المديرية الفلاحية وممثلين عن الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين.[1]

[1] دراوي فاطمة، "**اشكالية تمويل الاستثمارات الفلاحية**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، 2006-2007، جامعة ابن خلدون ، تيارت، الجزائر، ص33.

خلاصة:

نستخلص مما سبق ان التنمية بصفة عامة اولوية لكل السياسات التي تضعها الدول على المستوى الكلي وهي عملية مستمرة هدفها الرئيسي هو تحقيق التوازن عن طريق افضل النماذج التنموية وتحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع كما تعمل على النهوض بالمجتمعات اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا، وثقافيا.

وتعد التنمية الفلاحية من اهم القضايا التي شغلت المفكرين الاقتصاديين وصناع القرار وكذا المجتمع بكل فئاته لما لها من اهمية كبيرة في توفير الانتاج الغذائي وزيادة الدخل الوطني وكذا نصيب الفرد من الناتج الزراعي وكذا تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما يظهر دورها الفعال في تغطية حاجات السكان الغذائية بنسبة كبيرة خاصة في الدول النامية التي يغطى ناتج زراعتها اغلب هذه الحاجات.

فبقدر ما يكون البحث عن أكبر مصادر تنمية القطاع الفلاحي يكون التمويل اكبر هاجس يشغل بال الفلاحين من اجل تغطية مصاريف هذه المشاريع الفلاحية.

تمهيد:

نظرا للدور الكبير الذي تؤديه الفلاحة في الاقتصاد الوطني من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وأهميتها الكبيرة في تأمين مصادر العيش والغذاء في الجزائر وفي الوقت الذي تتمتع فيه بلادنا بإمكانيات وموارد طبيعية وبشرية هائلة تبرز مكانة الفلاحة في تنمية الاقتصاد الجزائري الذي واجه العديد من المشاكل التي أصبحت هاجسا آلت الحكومة الى تحليلها ورسم الخطط ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي، وكذا تحقيق الاكتفاء الذاتي.

سعت الجزائر إلى تحسين الواقع الفلاحي بوضع إصلاحات تهدف من خلالها إلى تحريك عجلة التنمية الفلاحية وسنتطرق في فصلنا إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الموارد الاقتصادية في الجزائر

المبحث الثاني: مكانة الفلاحة في الاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث: الإصلاحات الفلاحية في الجزائر

المبحث الأول: الموارد الاقتصادية للفلاحة الجزائرية

تحتل دراسة الموارد مكانة هامة لدى الكثير من الدراسة في فروع العلم المختلفة كما تلعب الزراعة دورا رئيسيا في الاقتصاديات العديد من الدول النامية حيث تعد الزراعة المصدر الرئيسي لتكوي ن الناتج المحلي والمجال الاساسي لتشغيل القوى العاملة فضلا عنه ذلك فان حصيلة الصادرات من السلع الزراعية تعد مصدرا هاما للحصول على العملات الاجنبية في الكثير من الدول النامية مثل الجزائر تحدد الاهمية النسبية للقطاع الزراعي بعاملين رئيسين هما كم ونوعيته الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للقطاع الزراعي ومرحلة التطور التي مرّ بها الاقتصاد.

المطلب الأول: الموارد الاقتصادية وتقسيماتها

يهمنا أن نتعرف في البداية على مفهوم الموارد الاقتصادية لمحتوى يقم محل اهتمام دراستنا كما يهمنا أن أن نتعرف على مفهوم الموارد الاقتصادية كعلم يتطرق إلى درجات تمثل محل اهتمام المادة وفي هذا المطلب سنتطرق على مفهوم الموارد الاقتصادية وتقسيماتها.

1- مفهوم الموارد الاقتصادية: فالنسبة لمفهوم الموارد كمحتوى نجد العديد من المصطلحات التي قد يحدث خلط فيما بينها رغم التفاوت في نطاق كل منها فبجانب الاصطلاح الموارد يوجد مصطلحات اخرى مثل المصادر العناصر أو عوامل الانتاج وأخيرا المدخلات ويهمنا ان نميز ما بين هذه المصطلحات حتى ندرك ما نعنيه من مفهوم الموارد الاقتصادية.

نبدأ بأوسع المصطلحات المذكورة اتساعا وهو المصادر فنجد أنه معي الثروة كامنة لم يعرف الانسان اهمها بعد ولا كيفية تكويرها واستغلالها لما فيه نفعه بل ربما لا يكون الانسان على علم بوجودها أصلا وأما المورد مصدر معروف للثروة اكتشف الانسان أهميتها وتفتح ذهنه عن تطوير اساليب فنية تمكنه من استغلالها لنفعه.

والموارد تشير إلى كل ما يمكن أن يعد للدخول في الدائرة الاستغلال الاقتصادي وقد يكون أعد جزء منه أو قد لا يكون قد أعد بعد وهنا نجد ان مفهوم عوامل الإنتاج يمثل فقط الجزء منم الموارد الاقتصادية التي تم إعدادها فعلا للمساهمة في عملية الإنتاج اما الذي يكون لم يعد من الموارد للإنتاج يمثل موارد غير مشغلة مثل الأراضي

الصحراوية التي لم تعد بعد سواء للزراعة أو للرعي أو للإقامة المصانع والمدن فكل ما يتم إعداده من الموارد الاقتصادية للمشاركة في الإنتاج يدخل في مفهوم العوامل الإنتاج وما يدخل أو يستخدم فعلا في الانتاج من عوامل الإنتاج يسمى المدخلات.[1]

وننتقل نحو التعرف على مفهوم الموارد الاقتصادية كعلم وهنا نجد أن علم الموارد الاقتصادية يعتبر أحد فروع علم الاقتصاد ومن ثم مفهومه لابد أن يدخل نطاق مفهوم علم الاقتصاد الذي يبحث في تنظيم وتوزيع الموارد لامحدودة ذات الاستعمالات المختلفة على الاهداف المتعددة وهذه الأخيرة تتصف بالندرة النسبية كما لابد من التكامل فيما بين بعض مكوناتها.

أما فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي لعم الموارد الاقتصادية فهو الذي يختص بكيفية استخدام الموارد بأكبر قدر ممكن من الرشد والكفاءة وأن كان النطاق علم الموارد لا يقتصر على ذلك فعلم الموارد الاقتصادية وإن كان يستمد من علم الاقتصاد باعتباره احد فروع هذا العلم فإنه يعتمد كذلك على علم الجغرافيا بمعنى يتم دراسة المنتجات كالقمح والارز والقصب السكر واللين ... الخ، من زاوية أنسب أماكن تواجدها.[2]

وبصفة عامة بالموارد كل ما يستخدم في إنتاج السلع والخدمات تمتع حاجات أفراد المجتمع.

أما الموارد الاقتصادية فهي موارد تتمتع بندرة النسبة ولذلك فان المورد الاقتصادي يتميز بالطلب عليه كالسلع والخدمات التي يدخل في إنتاجها ولذلك يكون للمورد الاقتصادي سعرا موجبا حيث تكون الكمية المطلوبة من المورد الاقتصادي أكبر من كمية المعروضة منه يرتفع سعر المورد الاقتصادي مع زيادة الطلب عليه ويتجدد الطلب على المورد الاقتصادي مع زياد المنافع التي يمكن أن تنكس من استخدامه.[3]

2- تقسيمات الموارد الاقتصادية: يمكن تقسيم الموارد الاقتصادية بأكثر من مدخل ومن اشهر المداخل التي تم من خلالها تقسيم الموارد الاقتصادية إلى موارد طبيعية وموارد مصنع وتقسيمها إلى موارد مادية وموارد بشرية وموارد متجددة وغير متجددة ثم تقسيمها إلى موارد ملموسة وغير ملموسة.

[1] كامل بكري، "**الموارد الاقتصادية**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986ص 14.

[2] حسن عبد العزيز حسن، "**اقتصاديات الموارد**"، الناشر زهراء الشرق، القاهرة، 1996، ص 10.

[3] ايمان عطية ناصف، "**اقتصاديات الموارد والبيئة**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 13.

2-1- الموارد الطبيعية: العنصر الأساسي والأهم في قائمة العناصر الإنتاج: الارض ورأس المال الحقيقي والتنظيم أو ما نسميه في بعض الأحيان الإدارة وعادة ما ينم التضمين الموارد الطبيعية فيما يسمى العنصر الأشمل وهو الأرض، وتعرف الموارد الطبيعية بأنها الأصول الطبيعية (المواد الخام) التي تكونت في الطبيعة ولها استعمالات اقتصادية مفيدة في الإنتاج والاستهلاك.[1]

والتي نشأت من العمليات البيولوجية التي تمت في الماضي للحياة النباتية والحيوانية تكون قد حصلت على موارد الطاقة المتجددة، (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الكهرباء الهيدرولية).

أو عن طريق غير المباشرة من خلال عملية تحليل الضوئي المستمر الذي ينتج المادة الحية النباتية والحيوانية.

فالحياة النباتية والحيوانية لا يمكن أن تستمر بدون الشمس ومنها نحصل على الموارد المحاصيل الزراعية والغابات والأسماك وتعتبر الموارد الزراعية أهم الموارد الطبيعية حيث كلها الحاجات الغذائية الأساسية للأفراد وهي أهم الحاجات الإنسانية على الإطلاق بالإضافة إلى قيامها بتوفير المواد الخام الأزمة لعمليات التصنيع.[2]

2-2- الموارد البشرية: تتمثل هذه الموارد في حجم و نوعية القوى البشرية المتاحة سواء التي يتم اعدادها الإنتاج أو الذي يتم إعدادها بعد فلا يستبعد من مفهوم الموارد البشرية الطلبة الذين لم يتما مراحل تعليمهم المختلفة فهم يعتبروا جزءا من الموارد البشرية، فالعنصر البشري هو وسيلة الإنتاج وأداة الاستهلاك في نفس الوقت يوضح ذلك مدى الأهمية التي تحتلها الموارد البشرية كمورد اقتصادي من بين الموارد الاقتصادية المتاحة.

ويطلق الموارد البشرية "القوة العاملة"، وتتحدد أهمية الموارد البشرية بعدد العمال ودرجة المهارة المتوفرة لديها أو المستوى التعليمي والمعرفة التكنولوجية المتاحة للقوة العاملة في المجتمع فكلما زاد مستوى التعليم والتدريب والمعرفة التكنولوجية المتاحة للقوة العاملة كلما زادت درجة تأثيرها في النشاط الاقتصادي وزادت قدرة المجتمع على تحقيق معدلات النمو اقتصادي مرتفع بل إنها تعوض كثير من المجتمعات الفقيرة من مواردها الطبيعية عن نقض هذه الموارد الطاقة البشرية الهائلة المتوفرة مثل: اليابان وارتفاع قدرتها الانتاجية وارتفاع درجة مهارتها مقارنة

[1] عبد الرزاق بني هاني" **اقتصاديات الموارد والبيئة** "، دار وائل للنشر، عمان 2015، ص 119.

[2] كامل بكري، "**الموارد الاقتصادية**"، الدار الجامعية، بيروت، 1989، ص، 33، 34.

بالعنصر البشري في الدول الأخرى ساعد على زيادة الانتاج الياباني و ارتفاع مستوى جودته وعوضها عن الفقر النسبي في الموارد الطبيعية.[1]

2-3- الموارد المصنعة: تأتي الموارد المصنعة نتيجة لتضافر النوعين السابقين من الموارد الطبيعية والموارد البشرية معا في عملية إنتاجية فيتكون رأس المال المادي وتضم الموارد المصنعة تنوعا واسعا من الموارد منها المعادن التي تستخرج من باطن الأرض وتمر بعمليات تجهير لكي تكون قابلة الاستغلال الصناعي، المنتوجات الزراعية التي تأتي نتيجة تضافر الطبيعة (تربة الارض الهواء) والقوى البشرية بالإضافة إلى بعض الموارد المصنعة الأخرى مثل: الأسمدة والمعدات الزراعية يضاف إلى كافة أنواع المنتجات الصناعية والعدد الآلات والمباني الاقتصادية الأساسية.

يضاف إلى رأس المال أحد إنجازات البشرية وهو مستوى المعرفة التقنية لتأثيره المتزايد على الإنتاج وما يحدث فيه من تنوع وارتفاع في الإنتاجية هذا يمثل ثروة غير ملموسة في كيان مادي، ولكنها كمعلومات تؤدي إلى زيادة المواد المصنعة فتقوم بدورها في زيادة الإنتاج لا يقل عن دور الآلات والمعدات المادية التي تأخذ شكلا ملموسا.

وتتزايد كذلك في عصرنا الحالي أهمية أحد الموارد المصنعة وهي المعالم الأثرية التي شارك الإنسان في إيجادها لما تحققه من زيادة في الدخل.[2]

المطلب الثاني: الموارد الاقتصادية للفلاحة الجزائرية

تمتلك الجزائر عدة موارد تمكنها من احتلال مرتبة متقدمة من حيث الاكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل القطاع المحروقات تمويل التنمية الاقتصادية ويمكن تلخيص هذه الموارد ما يلي:

1-الموارد المائية للزراعة: يعتبر الماء عنصر حيوي ضروري، **لقوله تعالى: "وجعلنا من الماء كل شيء حي".**

[1] إيمان عطية ناصف، "**اقتصاديات الموارد والبيئة**" دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص16،17.

[2] حسن عبد العزيز حسن، "**اقتصاديات الموارد**"، الناشر زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ص25.

كما أنه يعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي، يمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر بحسب مصادرها إلى ثلاث موارد رئيسية وهي:

1-1-الموارد المطرية: رغم اتساع الرقعة الجزائرية التي تقدر بحوالي 2.4 مليون كم، إلا أن 93 في المئة من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب هطول الامطار فيها تقدر بنسبة 8 في المئة، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7 في المئة من إجمالي المساحة الاجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الامطار التي تسقط عليها حوالي 192 مليارا بنسبة 92 في المئة، لكن أغلب هذه المياه تنصرف إلى البحر وتتبخر بفعل الحرارة حيث معدل التبخر يبلغ 120 ملم في السنة، ثم يتدرج بالزيادة حتى يصل إلى 2500 مم في السنة في أقصى الجنوب.[1]

1-2- الموارد السطحية: تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجز المائية، والأنهار وتقدر الموارد المائية السطحية بينهم 9.8 مليار في السنة و 13.5 مليار في السنة حيث أنها موزعة جغرافيا في الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطة على 11.1 مليار م وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار مكعب وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية يبلغ حاليا 5 مليار مكعب.[2]

1-3- الموارد الجوفية: تشير 9 التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60000 بئر صغير 90000 ينبوع و2300 بئر عميق وقدرت الكمية المياه الجوفية الممكن استغلالها تقدر بـــ 7 مليار في السنة موزعة في الشمال 2 مليار وكعب في السنة)، والجنوب 5 مليار في السنة بالنسب للشمال مستغلة بنية 90 في المئة (1.8 مليار في السنة) وتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من المياه الامطار في طبقات الارض[3] حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية 75 في المئة تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة،

---

[1] *Annuaire économique géopolitique mondial l'état du monde 2001/2002, édition la découverte paris, 2001 p.31.*

[2] الجزائر، "**وزارة تهيئة الإقليم والبيئة**"، تقرير حول حالة ومستقبل الجزائر، الجزائر 2001، ص 28.

[3] حمزة بالي، "**واقع وآفاق تسيير الموارد المائية في الجزائر إطار تحقيق التنمية المستدامة**"، ملتقى وطني حول اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة نحو تحقيق الأمن الغذائي، يومي 30 نوفمبر 1 ديسمبر 2011، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص 03.

الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا، أما في الصحراء تتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جد خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية هما المتداخل القاري والمركب النهائي وذلك على مساحة 600ألف و300 ألف كلم على التوالي ويعتبر تجدد هذا المخزن ضعيف جدا إن لم نقل غير ممكن في أغلب المناطق على عمق أكثر وللإشارة يتم استغلال الطبقات المتداخل القاري في بعض المناطق على عمق أكثر 2 كلم مما يعني الارتفاع تكلفة استغلالها تمتاز بدرجة الحرارة عالية تصل إلى 60 درجة نستلزم المعدات خاصة للتبريد.[1]

2- الموارد الترابية الأرضية: إن الموارد الأرضية الصالحة للزراعة تعتبر أهم عوامل التوسع في الناتج الفلاحي في أي منطقة في العالم فالأرض الزراعية مورد لا يمكن استرداه أو تقديره لأنه عنصر إنتاجي ثابت غير متحرك وهي عنصر طبيعي متجدد إذا أحسن استغلاله.[2]

حيث تقدر مساحة الجزائر بـ238 مليون هكتار منه 42 مليون هكتار مستغلة في المجال الزراعي حسب إحصائيات سنة 2006 فهي مصنفة إلى أربعة أقسام وهي:

- أراضي قابلة للزراعة
- أراضي صالحة للزراعة
- أراضي المساحة المحصولية
- أراضي مسقية

2-1- الأراضي القابلة للزراعة: وتتمثل في الأراضي المستعملة فعلا في الزراعة بالإضافة إلى الأراضي لغير المستغلة و التي أثبتت الدراسات إمكانية استصلاحها وتتمثل في الأراضي المستريحة لمدة تفوق 5 سنوات.

2- 2-أراضي صالحة للزراعة: وهي الأراضي المخصصة لمختلف المزروعات الفصلية أو شتوية كالحبوب أو الزراعة الصناعية أو النباتية الكلاء والأشجار المثمرة والأراضي المعشوشبة، أراضي مستريحة مروج الطبيعية كروم الزراعة المثمرة.

---

[1] الجزائر، "**وزارة الموارد المائية**"، وكالة الحوض الهيدروغرافي لمنطقة الصحراء، ص 02.

[2] السيد مصطفى، "**مبادئ اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الإسكندرية، 1990، ص 185.

2-3-أراضي المساحة المحصولية: تتمثل في الأراضي أو الأرض التي تزرع سنويا في عدد المحاصيل التي تتعاقب زراعتها خلال نفس السنة أي الاستعمال الكثيف الزراعي إن التنمية الزراعية الحديثة تعمل على زيادة المساحة المحصولية عوض القيام باستمارات ضخمة لاستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة.

2-4-الأراضي المسقية: إن التطور مساحة الأراضي المسقية يسمح برفع الإنتاجية الزراعية والكمية الإنتاج ولهذا سعت الدولة إلى زيادة مساحة هذه الأراضي نلاحظ هناك تطور في مساحة الأراضي المسقية وهذا بفضل مجهودات الجولة التي قامت ببناء العديد من السدود وحفر الآبار خاصة في المناطق الجنوبية حيث قامت باستصلاح مساحة معتبرة في السنوات الأخيرة وهذا طريقا حفر الآبار العميقة وإنشاء سدود الصغيرة.[1]

3- الموارد البشرية: باستخدام تحقيقات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتضح لنا أن المتوسط اليد العاملة الفلاحية 2.633 مليون عامل خلال الفترة 1980-2009 وتراوحت يد العاملة بين 1.633 مليون عامل و3.152 مليون عامل خلال عامي 1980 و2009 على التوالي حيث ارتفاعها منتظما من السنة إلى أخرى وقدرت الزيادة بـ1.519 مليون عامل أي بنسبة 93% في المئة.

4-الموارد الرأسمالية: يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الزراعي حسب منظمة الفاو بالكروة الحيوانية الأشجار المزروعة الممكنة والتحضيرات الفلاحية نفقات التحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في النتائج الحيواني حيث نلاحظ أن المتوسط رأس المال الزراعي بلغ 11.9 مليار دولار خلال الفترة (1980-2009) وتراوحت قيمة رأس المال الزراعي الصافي بين 9.18 و14.08 مليار خلال عامي 1980-2009 على التوالي وقدرة الزيادة بـ4.9 مليار خلال فترة الدراسة حيث شهدت ارتفاعا منتظما من السنة إلى أخرى بمصل الزيادة سنوي يقدر بـ 176 مليون دولار.[2]

[1] عياش خديجة، "**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 200-2007)**" مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والاداري، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 24 .

[2] عماري زهير، "**القطاع الفلاحي في الجزائر الإمكانات المتاحة وإشكاليات الاكتفاء الذاتي، أين الخلل؟ دراسة قياسية منذ سنة 1988**"، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23-24 نوفمبر 2014، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني

تعتبر الفلاحة في الجزائر مسألة اقتصادية واجتماعية، مترابطة تتعامل مع الموارد البشرية وتحسين حياة الفلاح، كما تتعامل مع الموارد المادية من أجل تطويرها وتحسين أساليب استخدامها، ويساهم القطاع الفلاحي في الجزائر على تلبية احتياجات الغذائية للسكان، ودعم نمو الناتج الداخلي الخام، وتتجلى أهمية القطاع الفلاحي الجزائري في الاقتصادي ما يلي:

1-مساهمة قطاع الزراعة في الاقتصاد: تشكل الزراعة قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني فهي تشارك بنحو 14% من الإنتاج الداخلي الخام، وتشغل 25% من العمالة عام 1999 مقابل (60%عام 1976) وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة نحو 8.2 ملايين هكتار، وتمثل 4% من مساحة البلاد وتتركز أهم الأراضي في شمال الجزائر والأراضي الزراعية المروية مساحتها 420 آلاف هكتار. وهي قليلة وذلك للفقر من حيث المياه السطحية.

الحبوب: وهي المحصول الرئيسي في الجزائر بسبب سيطرة الأراضي البعلية على زراعته بفعل تأثير الظروف الطبيعية واحتلت الحبوب عام2000 نحو 62%من حملة الأرض الصالحة للزراعة أي 5 ملايين هكتار معظمها يقع في الهضاب العليا وكان متوسط مردودها 9.4 قنطار في الهكتار.

إحصائيات 2002 للفلاحة الجزائرية:

- المساحة الفلاحية النافعة: 8666715 هكتار
- المساحة الفلاحية المخصصة للحبوب: 4177357 هكتار
- **المساحة الفلاحية:** 62% مساحتها أقل من 5 هكتارات فيها

94% مستثمرات للقطاع الخاص.

03.7% مستثمرات فلاحية جماعية.

01.3% مستثمرات فلاحية فردية.

- **العمالة الفلاحية** : 997769عامل.[1]

- **إنتاج الحبوب:** بلغ انتاج الجزائر للحبوب سنة 2010 حوالي 45 مليون قنطار اي بانخفاض 27% مقارنة بسنة 2009، فهو المحصول الزراعي الرئيسي الذي يشغل 3.04 مليون هكتار أي 46% من الاراضي المزروعة في المناطق الشمالية،[2] وكانت الحبوب المسجلة لموسم الحصاد 2014/2013 قد بلغت 34.54 مليون قنطار مقابل 49.1 مليون قنطار للموسم السابق، وبلغت الحصيلة النهائية لإنتاج الحبوب 37.7 مليون قنطار لسنة 2015/2014، أي بارتفاع نسبته 10% مقارنة بالموسم السابق حسب وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

تتطلع السلطات العمومية إلى رفع الانتاج الحبوبي بصفة تدريجية ليصل إلى حد 70 مليون قنطار في 2019 وذلك عن طريق توسيع المساحات المسقية، وتطوير وسائل التخصيب واستعمال البذور المصادق عليها؛ يصبح سهلا على الجزائر تحقيق اكتفائها الذاتي من ناحية القمح الصلب.[3]

- **الأشجار المثمرة:** تغطي 555.020 هكتار أي 6.7 من المساحة المزروعة وأهم أنواعها:

1. **الزيتون:** ويغطي 310.000 هكتار أي 2/3 من المساحة وتوجد في 5 ولايات، هي بجاية التي تضم لوحدها 30.8 هكتار منها، تيزي وزو، البويرة، جيجل، وسطيف، ويقدر العدد الكلي للأشجار المزروعة بـ 24.6 مليون شجرة، و88 من الإنتاج لإنتاج الزيت، والجزائر هي في المرتبة الخامسة في المستوى المتوسط في إنتاج زيت الزيتون، كما دعمت الجزائر زراعة الزيتون بمخطط 10 سنوات لتجديد 100 الاف هكتار من الاشجار وإنشاء ضاغطة زيتون، التبغ كان المنافس الحقيقي للخضروات ويحتل مساحة مهمة وهو كمنتج تجاري أكثر أمنا وربحية.

[1] محمد الهادي لعروق، "**اطلس الجزائر والعالم** "، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة1998،1، ص 20.

[2] الزراعة في الجزائر، https://ar.m.wikipedia.org/wiki، الموسوعة الحرة، أطلع عليه يوم 2016/03/16 على الساعة 10:00.

[3] وكالة الأنباء الجزائرية تحت العنوان الإلكتروني www.radioalgerie.dz/neus/ar/article/-2015025/50393htm/2016 اطلع عليه يوم 2016/03/16 على الساعة 14:00.

2. **الحمضيات**: تتركز في الشريط الساحلي تقدر مساحتها بـ 59.368 هكتار، بلغ الانتاج السنوي سنة 2010، 5.7 مليون قنطار أي بمردود 99.2 قنطار/هكتار، أبرز الولايات في الحمضيات، (غليزان البليدة، شلف، ومعسكر).

3. **الكروم**: تقلصت مساحة زراعة الكروم الى 97.696 هكتار في المنطقة التلية المواجهة للمطر وخاصتا الجزء الغربي منها وهران.

4. **النخيل**: تتركز معظم واحات النخيل في الصحراء الشمالية الشرقية، وتقدر بـ 18.7 مليون نخلة تتوزع على 17 ولاية بمساحة إجمالية تقدر بـ 170000 هكتار، أنتج 6.5 مليون قنطار بأنواعها المختلفة اهمها دقلة نور التي تمثل 49% من إنتاج التمور، والدقلة البيضاء التي تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 30.2 من مجموع الإنتاج كما تحتل ولاية الوادي المرتبة الأولى في إنتاج دقلة نور.

5. **المحاصيل الزراعية الصناعية** : وأهمها الطماطم الصناعية والتبغ والبنجر السكري، وتخصص لها أخصب الأراضي الزراعية، وتتنشر في السهول الساحلية والأحواض الداخلية على مساحة تقدر بـ 39.164 هكتار وتوسعت زراعة الطماطم لتندمج في الواحات في بعض مناطق الجنوب مثل أدرار.[1]

قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: لقد استعرض وزير القطاع أن الناتج المحقق خلال الخماسي الأخير حيث نسبة النمو (الفلاحة، الصيد البحري، والغابات)، ما يعادل نسبة 11% مقابل تطور نسبة الاستهلاك لتبلغ 10% كما عرفت التنمية الريفية تنفيذ 10 الاف مشروع حيث سمح الاستثمار لقطاع الصيد البحري بتوفير 12 ألف منصب شغل.

لقد تبنى قطاع الفلاحة استراتيجية ترتكز على تقوية القاعدة الانتاجية مع المحافظة في نفس الوقت على الموارد وذلك بهدف الوصول إلى زيادة ملموسة في آفاق 2019 وهو ما يفسر المجهودات المبذولة من قبل الحكومة من خلال توسيع المساحات المسقية التي يتوقع لترتفع إلى 2 مليون هكتار بحلول سنة 2019.[2]

[1] الزراعة في الجزائر، https://ar.m.wikipedia.org/wiki، الموسوعة الحرة، أطلع عليه يوم 2016/03/16 على الساعة 10:00.

[2] المجلس الشعبي الوطني، الفترة التشريعية السابعة، دورة الخريف 2015 لجنة المالية والميزانية، التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016.

2-الثروة الحيوانية: تعتبر الثروة الحيوانية القسم الثاني في قطاع الزراعي بعد الإنتاج النباتي، وتمثل إحدى أهم مصادر الإنتاج الفلاحي لما لها أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية، إذ تعتبر عنصرا أساسيا لنمو الإنسان وتزويده بالطاقة اللازمة، كما يوفر المواد الاستثمار الفلاحي.

حيث يتميز بنوع من الاستقرار في الإيرادات على خلاف الإنتاج النباتي، ولهذا هناك اهتمام كبير بتربية الحيوانات، وتطويرها ضمن أهداف المخططات التنموية، وهذا بإنشاء الحظائر وتزويدها بالمستلزمات الضرورية.[1]

تقوم تربية المواشي في الجزائر على خمسة أنواع رئيسية هي الابقار، الاغنام، الماعز، الخيول، الجمال وتتصدر تربية الاغنام الانتاج الحيواني بطريقة الرعي الواسع في الهضاب العليا بصفة خاصة ويبلغ عددها 20مليون راس أي 80% من مجموع رؤوس الماشية أما تربية الابقار فتسود في المنطقة التلية خاصة في الإقليم الشرقي منه، وقد كان قطاع اللحوم البيضاء أكثر نجاحا بتحقيق الاكتفاء الذاتي، وبتقدير المنظمة العالمية للتغذية كانت الجزائر خلال 2004 بأكثر من 13.4 مليون رأس غنم، 3.7 مليون رأس ماعز.[2]

3-مساهمة القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر: تشكل مسألة التشغيل في الوقت الحالي، خاصة في ظل انتشار ظاهرة البطالة وتفشي الآفات الاجتماعية، إحدى أهم الانشغالات التي تركز عليها معظم السياسات الاقتصادية، وخاصة الجزائر، ويعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات التي كانت ومازالت وستظل إحدى أهم القطاعات الاستراتيجية التي تساهم مساهمة فعالة في القضاء على البطالة، وتفعيل سياسات التشغيل المنتهجة من طرف الدولة.[3]

---

[1] عياش خديجة، "**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007)**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: السياسي والإداري، الجزائر 2011، ص29.

[2] الزراعة في الجزائر، https://ar.m.wikipedia.org/wiki، الموسوعة الحرة، أطلع عليه يوم 2016/03/16 على الساعة 10:00.

[3] معوش إيمان، "**واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام)**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، الجزائر، 2014-2015، ص 50.

الجدول رقم(2-1): يظهر القوى العاملة الكلية والفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2011/2009

الوحدة: ألف نسمة

السنوات	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الكلية في قطاع الفلاحة
2009	14638.00	3157.00
2010	14698.00	3175.00
2011	15285.00	3188.00

المصدر: محمد يدوي وسمية بوخاري، **القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية، حالة الجزائر**، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان: القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية 28-29 نوفمبر 2014، ص87.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن هناك تطورا في حجم القوى العاملة الإجمالية وحجم القوى العاملة في القطاع الفلاحي، فهي في ارتفاع مستمر طيلة الفترة 2009-2011 وهذا راجع لاستجابة سوق العمل للإصلاحات الفلاحية، التي شهدتها الفترة والتسهيلات التي منحتها الدولة في هذه الفترة للفلاحين وصغار المستثمرين، مما يفسر لنا سياسة الدولة الهادفة إلى توفير نسبة كبيرة من مناصب الشغل في هذا قطاع، عبر المشاريع الاستثمارية والمحافظة على التوازن الاقتصادي والسياسي العام، وهذا لبداية تطبيق المخطط للفلاحة والتنموية الريفية.[1]

4-المساهمة في التجارة الخارجية للمنتوجات الفلاحية: يمكن قياس مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية، من خلال عدد من المؤشرات من أهمها معدلات نمو الصادرات والواردات الزراعية، نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية، ومساهمة كل من الصادرات والواردات الزراعية في الصادرات والواردات الكلية، نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية، بالإضافة إلى نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية، أخيرا مساهمة التجارة الخارجية الكلية.[2]

[1] محمد يدوي، "**القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية (حالة الجزائر)**"، مرجع سابق الذكر، ص 63.

[2] زهير عماري، "**تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر،2013- 2014، ص 59.

تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة، ومنها تجارة المنتوجات، مما نتج عنه تحسين مشاركة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتوجات، تعد مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات مؤشر آخر من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم: (2–2) مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات الوحدة مليون دولار

	الصادرات الزراعية							
الصادرات الزراعية في الجزائر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
	111.1	151.9	126.9	143.7	163.1	164.5	164.6	181

المصدر: زهير عماري، "**تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980–2009)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، 2013–2014، ص59.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية، عرفت تطور ملحوظا خلال الفترة 2000– 2007 انتقلت فيها من 111.2 مليون دولار إلى 181 مليون، وهذا التطور كان بفضل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج الانعكاس الاقتصادي.

2– المساهمة في ترقية الواردات: إن زيادة كمية الانتاج الفلاحي يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد وتخفيض حجم الواردات، غير أن ارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية، نتج عنه زيادة قيمة الواردات من هذه السلع، ويظهر هذا هلال الجدول التالي:

جدول رقم :(2–3) مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الواردات الوحدة مليون دولار

	الواردات الزراعية							
الواردات الزراعية في الجزائر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
	2778.2	3024.5	3454.5	3560.6	4646.2	4538.6	4676.3	5277

المصدر: زهير عماري، "**تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980–2009)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، 2013–2014، ص59.

من الجدول السابق نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر في الواردات الزراعية من سنة إلى أخرى، حيث كانت 2778.2 في سنة 2000 لتعرف ارتفاع مستمر وصل إلى 5277 مليون دولار في سنة 2007. وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالميا.[1]

3- الزراعة مصدر للعملة الصعبة: لا تعتبر الزراعة مصدر للموارد الغذائية والفلاحية فحسب، بل إنها تساهم في توفير العملة الصعبة الناجمة عن التصدير، وإحلال الكثير من المنتوجات الفلاحية، وعلى هذا الأساس فإن كثير من الدول في العالم الآن أصبحت تطبق بعض السياسات الزراعية، من أجل تنمية وتطوير أهم المنتوجات الزراعية ذات الميزة التنافسية، من أجل زيادة مبادلاتها التجارية مثلا: البرازيل بلد رائد في تصدير اللحوم والبن، و"فرنسا وكندا الو م أ" رائدين في تصدير الحبوب كما تعتبر الزراعة وسيلة هامة من أجل الحد من استراد بعض السلع الزراعية وذلك عن طريق تطبيق نموذج احلال الواردات الزراعية مثلا البلدان النامية تنفق الملايين من الدنانير مع استيراد المواد الغذائية والفلاحية غير أن باستطاعتها أن تقلل من استراد وذلك عن طريق انتاج واستثمار مواردها الزراعية.[2]

[1] محمد يدوي، "**القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية(حالة الجزائر)**" الملتقى العلمي الدولي بعنوان متطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية، يومي 28-29 نوفمبر 2014، جامعة المدية، 90 .

[2] دحماني علي، "**أنواع التنمية وأهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة**"، مجلة دراسات اقتصادية دورية، فصيلة العدد 17 أكتوبر 2010، ص 113.

المبحث الثاني: دور الفلاحة في الاقتصاد الجزائري

لقد سعت الجزائر لتحقيق الامن الغذائي منذ اول وهلة للاستقلال وهذا قصد تحقيق الاستقلال الكلي والتحرر من التبعية الاجنبية بحيث قامت بعمليات احصائية من خلال تصنيفه للملكيات الزراعية واقامة الهيئات والاجهزة المكلفة بمختلف التحقيقات تحت الرقابة، وتوصلت الى ادماج عدد كبير من الاراضي الزراعية والمراعي في نطاق الاموال العامة، مما ادى الى زيادة مساحة الاراضي المزروعة الذي بدوره ادى الى حدوث تغيير كبير لمكانة الفلاحة في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: أشكال الملكية الفلاحية في الجزائر

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق الى مختلف وانواع ملكيات الاراضي ابتداء مـــن الاستـــقلال بداية بـــ:

1-تشريح أزمة العقار الفلاحي المملوك للدولة في عهد الاحتلال: كانت الأرض قبل الاحتلال المورد الرئيسي للثروة والسمة المميزة للمجتمع الجزائري لكونه مجتمع زراعي ورعوي يتألف نظامه العقاري من الملكية القبلية المحمية من طرف أفراد العرش والملكية الخاصة والتي هي الأكثر شيوعا وتخضع في تنظيمها وتداولها لقواعد الشريعة الإسلامية ودلك من حيث ضبط العقود أو التصرفات التي ترد عليها ولعل أشهرها حق الشفعة الذي تناقله أبا عن رغم تقييده لحرية المالك في نقل الملكية للغير.

وإلى جانب نظام ملكية القبيلة ونظام التملك الخاص عرف الأهالي نظام الوقف (الحبوس) المستنبط من الفقه الإسلامي والذي يهدف إلى تخصيص ريع العقار لأغراض خيرية عامة أو خاصة دينية أو مدنية ومن أشهر تلك الأوقاف ما خصصه أهالي العاصمة لفائدة مكة المكرمة والمدينة المنورة.

2- تنظيم العقار في العهد التركي وبداية الاحتلال الفرنسي: لم يتأثر التنظيم الأهلي للعقار بمجيء الأتراك لاشتراكهم في العقيدة وإنما تغيرت فقط المصطلحات المتعلقة بهذه الأموال والمستلهمة من اللغة التركية والتي من بينها ملكية (البايلك) وهي مماثلة لما يعرف بالملكية العامة ونظام العالة المستخدم في استغلال أراضي المراعي إلي جانب الملكيات الخاصة لرجال الحكم في مختلف مراتبهم بداية من الدأي فالباي إلى الباشا والقياد والشيوخ

على المستوى الحلي ورغم قبل عن اغتصاب هؤلاء لملكية الملاك الأصليين ونسبتها اليهم إلا أن هناك تعايش نسبي بينهم أعضاء طبقة الكراغلة التي هي طبقة هجينة ظهرت نتيجة الزواج المختلط بين الأهالي والأتراك بحيث اختفت مع الوقت بذور الخلاف حول العقار الفلاحي وقد كيف كارل ماكس أثناء زيارته للجزائر هذا الوضع على أنه أقرب الى مرحلة ما قبل الرأسمالية حيث يرى أن الجزائر هي الدولة الثانية بعد الهند التي مازالت تحتفظ بالشكل البدائي للملكية العقارية والملاحظ على هذه المقولة أنها متأثرة إلى حد ما بالأفكار التي روجها الإستدمار آنذاك وهي نظرة قاصرة تجهل في الأساس الشكل للملكية العقارية حيث يصف الكاتب فالنسي الملكية العقارية الأهلية على أنها مثال بارع عن النظام الإقطاعي وهو نفس الخطأ الذي وقع فيه كارل ماكس إذ أن الجزائر آنذاك بخصوصي المتميزة لم تعرف مرحلة الإقلاع كما عرفتها أوروبا وهو ما تفطن إليه الذي يرى أنها نموذج بدائي للملكية له مرجعية معينة وقصد هنا الشريعة الإسلامية ويضيف الكاتب أنها نظام خاص لا يمكن إدراجه ضمن نظام الإقطاعي الذي ساد في أوروبا والمتميز بهيمنة مزدوجة ذات طابع عسكري وإداري وبعلاقات استغلال يحل فيها نظام الأقنان محل نظام العبيد ومثل هذه الأنظمة مجهولة من طرف الأهالي وينتهي الكاتب مثل غيره دون أن تحدد مدلول هذا النظام الخاص وربما يرجع ذألك جهله بالضوابط الشرعية للعقارات المحددة في الشريعة الإسلامية، والملاحظ أن معظم هذه الأفكار لا يمكن إدراك بعدها الحقيقي إلا إذا تم ربطها بالفترة الزمنية التي وردت فيها أين كانت الجزائر في قبضة الإستدمار وهي بذلك تندرج في إطار التبريرات الحكمية الهادفة الى تحطيم النظام المحلي للملكية العقارية نظام فاسد ينبغي تعويضه بالنظام الرأسمالي للعقار الفلاحي؛ وبصدد كيفيات التعامل مع الملكية الخاصة للأهالي أنشأت الإدارة الاستدمارية بتاريخ 01 مارس 1833 لجنة خاصة كلفتها بفحص سندات الملكية التي يتوفر عليها الأهالي لفترة ما قبل الاحتلال وأمهلت لجنة الأهالي ثلاثة أيام لتقديمها وإلا فستصادر أراضيهم بعد تصنيفها ضمن دائرة الأملاك الشاغرة.[1]

3- الإتجاه نحو فرنسة العقار: تمت فرنسة العقار من خلال قانونين كان لهما الاثر البالغ على النظام العقاري هما قانون سيناتوس كانسيلت وقانون قارني.

[1] عجة الجيلالي، "**أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها**"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 15، 16.

وبالنسبة لقانون سيناتوس كانسيلت الصادر في 22 أفريل 1863 والذي كيفه الفقه على أنه رد فعل مضاد للتنظيم الأهلي للعقار حيث قسم العقار الفلاحي للجزائر إلى ثلاثة أنواع كالتالي:

2-1- أراضي الملك الخاصة بالأهالي: وتخضع للالتزامات المالية والضريبية والتوثيقية المعمول بها في التشريع الفرنسي.

2-2- أراضي العرش: وهي ملكية جماعية مشتركة بين أفراد القبيلة الواحدة وقد نص هذا القانون بشأنها على تقسيمها بين الادارة الفرنسية والقبيلة المقيمة عليها والملاحظ أن مفهوم "أرض العرش" هو الأصل مصطلح مستحدث وغريبا عن التنظيم العقاري المحلي إذ لم يكن معروفا قبل الاحتلال لأن أساس هذا التنظيم هو التملك الفردي والإقامة المؤقتة للقبائل ببعض المناطق لا تعني تملكهم لها حيث أن معيشتهم أصلا تعتمد على الحل والترحال مثلما هو مؤكد في الدراسة القيمة لابن خلدون المعنونة بالمقدمة.

وعناية الإستدمار بهذا النوع من الملكية هي عناية غير بريئة كشف عنها الفقيه روب الذي يرى أن نفي الملكية الخاصة والتذرع بالملكية المشتركة يخفي حيلة ابتدعها الاستدمار للاستلاء عليها لا حقا بحجة أنها أرض بدون سيد تخضع لتدابير نص المادة 713 من القانون المدني ومن ثم يحق للإدارة الإستدمارية دمجها متى شاءت انطلاقا من كون العرش في حد ذاته شخص مجازي غير مجسد وبناءًا على ذللك تصبح نظرية ملكية العرش حجة لتقسيم الأرض مع الأهالي كمرحلة تحضرية على أساس ثلاث هكتارات لكل فرد في العرش على أن تتبعها لاحقا مرحلة نهائية يتم فيها مصادرة نصيب العرش إذا ما ثار ضد الاحتلال حيث يدمج تلقائيا ضمن الأملاك العامة دون تعويض ولم تكتف السلطة بذلك بل أثارت بموجب هذا التصنيف الثغرات القبلية بين مختلف الأعراش تطورت في بعض الأحيان الى مصادمات أهلية استغلها الاستدمار لاكتساب صفة الحكم بين العراش المتنازعة.

2-3- ملكية المستوطنين والإدارة الإستدمارية: نفرق في هذا الشأن بين ملكية المستوطنين وملكية الإدارة الإستدمارية بالنسبة لملكية المستوطنين فهي ملكية خاصة ذات عقود إدارة مستخرجة لدى الإدارة الإستدمارية، ويخضع تداول هذه العقارات إلى القانون الفرنسي كما هو معمول به في المركز أما بالنسبة لملكية

الإدارة الإستدمارية فتتألف من مجموع الأراضي المدمجة ضمن الدومين العام والتي تتشكل من الأملاك الغابية والسهبية والمراعي ومختلف العقارات محل الصادرات من قبل السلطة.

أما بشأن القانون الثاني الذي له أهمية خاصة في العهد الإستدماري فيتمثل في قانون فارني المؤرخ في 26/ 07/ 1973 وهو ثاني قانون من حيث الأهمية بعد قانون سيناتوس كانسيات ويسعى هذا القانون إلى تحقيق هدفين هما:

- توزيع الأراضي الجماعية والمشاعة والتي استولى عليها الإستدمار بعد طرد الأهالي إلى المناطق الجرداء والجافة على المستوطنين الجدد والذين يكتسبون بموجب هذا القانون (صفة المالك).
- توسيع نطاق الملية العامة للإدارة الإستدمارية حيث ادمج ضمنها ثلاث أنواع من الملكيات:

1. ملكية البايلك أو تلك التي يمتلكها الأهالي من أصول عثمانية
2. ملكية الغابات والمراعي والأحراش والمناطق النهرية والبحرية
3. الأملاك الشاغرة التي لا سيد لها بالمفهوم الإستدماري للمصطلح وغالبا ما يتألف من أراضي المهر صين أو تلك التي هلك أصحابها الأصليين جراء المقاومات الشعبية.[1]

المطلب الثاني: تحليل المشكلات الفلاحية

تعتبر الزراعة من أهم الأنشطة الاقتصادية التي كان يعتمد عليها السكان لمعيشتهم بعد الاستقلال بحيث كانت المصدر الوحيد لتوفير رزقهم وسبب الدمار الذي خلفه الاستعمار من وراءه فقد واجهت عدة مشاكل مختلفة التي حالت دون تنمية القطاع الزراعي مما يحد من تطوره وتقدمه ويؤثر سلبا حيث تمثلت هذه المشاكل فيما يلي:

1- المشاكل الاقتصادية: وهي المشاكل التي تعاني منها أغلب الدول النامية والتي تتمثل في انخفاض الإنتاجية في مختلف فروع القطاع الزراعي بسبب تدني مستوى التقنية المستخدمة أو سوء استخدامها وكذا سوء توزيع القوى العاملة بين أنشطة هذا القطاع مما يعني سوء المستوى المعيشي لهذه الفئة من أفراد المجتمع.

[1] عجة الجيلالي، "**أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها**"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 24.

2-المشاكل السياسية والاجتماعية: إن عدم توفر الاستقرار السياسي والاجتماعي بشكل عائقا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية وهو ما تتصف به المجتمعات الأقل نموا كما أن كثيرا من العادات والتقاليد تقف حائلا أمام الوصول إلى التنمية وإن عدم المعرفة والجهل بالطرق الحديثة للإنتاج يعمل على انخفاض الإنتاجية ومن ثمة الإنتاج الذي تصبو التنمية للوصول إليه.

3-المشاكل التقنية والعلمية: إن استخدام أساليب الإنتاج الحديثة عن طريق مكننة القطاع الزراعي واستخدام الأساليب العلمية الحديثة في الانتاج على أساس صحيح مما سي ساهم في دقع عملية التنمية والوصول بالقطاع إلى الأهداف المنشودة.

4-المشاكل التنظيمية: من أهم المشاكل التنظيمية التي تواجه الدول النامية نجد ما يلي:

- تخلف أجهزة التسوق.
- قلة أجهزة التخزين خاصة الحديثة منها.
- انخفاض الأهمية النسبية للاستثمار الموجه للقطاع الزراعي مقارنة مع القطاعات الأخرى.
- تباين التوزيع النسبي للاستثمار الزراعي على الأنشطة المختلفة داخل القطاع الزراعي.

5- تحليل المشكلات الفلاحية في المرحلة الأولى من الاستقلال: تميز الإنتاج الزراعي في هذه الفترة أساسا بالزراعة الموجهة نحو السوق الفرنسية وخاصة زراعة الكروم والحوامض وذلك على حساب تطور زراعة الحبوب مما ساهم في زيادة إرادات الجزائر وتبعيتها إلى الخارج في هذه المادة الغذائية الرئيسية للسكان وبالنسبة للطرق والوسائل الإنتاجية المستخدمة في الزراعة فإن القطاع التقليدي الزراعي هو الأساسي لأغلبية الفلاحين الجزائريين المنتجين والذي سيعمل في أغلب الأراضي الزراعية التي تقدر بحوالي 2/3 من المساحة القابلة للزراعة ويعيش في القطاع التقليدي الملايين من الفلاحين ويعتمد هذا القطاع أساسا على زراعة الحبوب وأن الإنتاج الموجه بصفة عامة للاستهلاك الذاتي.

أما القطاع الحديث الذي يستعمل المستلزمات الزراعية الحديثة والذي يستحوذ على أراضي زراعية جيدة فإنه لا يمثل إلا 1/3 من الأرض القابلة للزراعة وهذا القطاع يعتمد أساسا على إنتاج المحاصيل التجارية.

وبالنسبة للوضعية الاجتماعية في الريف فإنها تميزت بالنزوح الريفي والهجرة الداخلية والخارجية والبطالة وأيضا بالانعدام شبه التام للإطارات الزراعية من مهندسين وبيطريين وأيضا ظاهرة الأراضي البور الناجمة عن عدم استعمال الأراضي الزراعية وكذلك ظاهرة الانجراف والتصحر وتطوير الري والمياه الزراعية واستصلاح الأراضي والتشجير فإن هذه المسائل الزراعية كانت تميز الوضعية في الجزائر أثناء الاستقلال الوطني والتي تعكس حقيقة ظواهر التخلف في الزراعة؛ فعلى أساس تنمية وتطوير الزراعة التجارية كروم، حوامض، خضر، أصبحت الجزائر من بين البلدان المصدرة لهذه المواد الغذائية للسوق الفرنسي وذلك نظرا لضيق السوق الداخلي وبالنسبة لصناعة الخمور، فإن ارتفاع الصادرات الجزائرية لهذه المادة، كان يعتبر المورد الرئيسي للحصول على الموارد المالية الخارجية، غير أن تطوير زراعة الكروم والزراعة التجارية الاخرى لم تسمح بإدماج القطاع الفلاحي والتنمية الزراعية في إطار شامل للنمو والتطور، الاقتصادي.[1]

6-الإنتاج الزراعي والسوق الفرنسي: لقد توسعت زراعة الكروم والحوامض والخضروات في الأراضي الزراعية الخصبة وذلك على حساب زراعة الحبوب وتربية المواشي وتنمية وتطوير الريف، وهكذا تطورت الزراعة التجارية بحيث أصبحت تصدر الخمور والحوامض والخضروات نحو السوق الفرنسي.

6-1-الخمور: كانت الجزائر تعتمد على موارد مالية هامة من صادرات الخمر نحو فرنسا، غير أن المشاكل التجارية بين الجزائر وفرنسا ساهمت في انخفاض عائدات الخمر وأصبحت الجزائر تعاني المشاكل التصريف لمنتجاتها في الأسواق العالمية؛ ونتيجة لهذه المشاكل فقد انخفضت إيرادات الجزائر من تصدير الخمر من 635 مليون دج في المتوسط السنوي المتحصل عليه خلال 1963-1966 إلى 421 مليون دج خلال الفترة الممتدة ما بين 1967-1969 وقد انعكس هذا الانخفاض الناجم في أسعار الخمر في التجارة مع فرنسا في إحداث الكثير من الأضرار بالنسبة للمزارع الفلاحية التي كانت تقوم بزراعة الكروم حيث انخفضت إيراداتها إلى النصف تقريبا وذلك بين السنوات 1963-1968.

[1] عياش خديجة، "**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي واداري، الجزائر، ص 50.

6-2-الحوامض: أما بالنسبة لصادرات الحوامض والتي تمثل 20% من الصادرات الفلاحية فهي الأخرى عرفت انخفاضا وصل إلى نصف من 358500 طن خلال السنوات 1963-1965 إلى 156700 طن في المتوسط السنوي خلال سنوات 1967-1969 أما بالقيمة هذه الصادرات انخفضت من 252 مليون دج إلى 106 مليون دج وذلك خلال نفس المرحلة.

كما عرفت صادرات الخمر انخفاضا هي الأخرى بحيث بلغ المتوسط السنوي من 143 طن خلال السنوات 1963-1966 إلى 4500 طن من خلال السنوات 1967-1969 ويبين الجدول التالي هذه التغيرات.

جدول رقم: (2-4) التغيرات في الصادرات الفلاحية بالمتوسط السنوي 1963-1983

السنوات الزراعية / المنتـــــــوج	1963 1966	1967 1969	1970 1973	1974 1977	1979 1983
الخمر 10 أس 06	1,8	5,7	5,8	3,4	5,3
الحوامض 10 أس 3 طن	358	156	136	79	15
الخضروات 10 أس 3	143	43	20	7	5

المصدر: عياش خديجة، "**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، ص52.

نلاحظ من الجدول المذكور أن الصادرات الفلاحية سواء من حيث الكم أو القيمة ما فتئت تنخفض من السنة إلى أخرى وأن حصة الصادرات الغذائية بالنسبة لمجموع الصادرات وذلك من خلال 1960- 1983.

جدول(2-5): حصة الصادرات الغذائية بالنسبة للصادرات الكلية 1960-1978 بالمليون فرنك فرنسي

القيمة/ السنوات	1960	1963	1967	1970	1974	1978
الصادرات	1900	1153	726	707	611	416
%بالنسبة للصادرات الكلية	79	34	6,17	5,16	3,2	7

المصدر: عياش خديجة، "**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، ص 52.

وهكذا اذا كانت حصة الصادرات الفلاحية بالمتوسط السنوي خلال المرحلة 1963-1966 تقدر بـ 1153 مليون دج فقد انخفضت إلى 726 مليون خلال المخطط الثلاثي 1967-1969 إلى

611 مليون دج خلال المخطط الرباعي الثاني 1974-1983 وأيضا انخفضت إلى 416 خلال السنوات 1978-1983 ولا تمثل الصادرات الفلاحي إلى 0.7% من القيمة الكلية للصادرات.[1]

7- الإزدواجية القطاعية: يتواجد في الزراعة الجزائرية قطاعات للإنتاج الزراعي قطاع عصري حديث يعتمد خاصة على الانتاج الزراعات التي تتميز بالمنافسة والاستثمار الزراعي والربح العالي وغلبا ما كانت هذه الزراعات موجهة نحو السوق الفرنسي كما سبق الإشارة إليه وقطاع تقليدي يقوم أساسا بزراعة الحبوب وتربية الأبقار والمواشي والأغنام هذه الزراعات كانت موجهة أساسا للاستهلاك الذاتي وغالبا ما تكون أدنى من الاحتياجات الأساسية لاستهلاك العائلة أي أن الزراعة الكفاف هي المسيطرة في الإنتاج التقليدي الزراعي المختلف، ويقوم الإنتاج التقليدي على استعمال الطرق والوسائل البدائية فلا يستعمل الآلات والمخصبات الزراعية والبذور المحسنة والري الزراعي، وبالنسبة للناس الذين يعيشون في هذا القطاع فإن حوالي 5 ملايين نسمة يعيشون فيه أما عدد الناس القادرين على العمل فيبلغ نحو 1050000 نسمة أما من حيث المساحة الزراعية وعدد الحيازات ونوعية الأراضي الزراعية في القطاع الخاص التقليدي، فإن المساحة الزراعية فإنها تبلغ أكثر من 4 ملايين هكتار وتمثل أكثر من 2/3 من الأراضي الزراعية القابلة للزراعة غير أن هذه الأراضي الزراعية الضعيفة من خصوبة الزراعية.

8- طبيعة المشكلات الزراعية في الجزائر: لقد كانت مختلف السياسات الزراعية التي طبقت منذ الاستقلال الوطني غير منسجمة مع برامج وأهداف التنمية الاقتصادية العامة مما ساهم في بروز الاحتلالات هيكلية ومشاكل في التنمية الزراعية ازدادت حدتها وخطورتها في السنوات الأخيرة؛ ونستطيع حصر هذه المشكلات الزراعية الأساسية على الخصوص كما يلي:

- انخفاض الإنتاجية الزراعية وخاصة زراعة الحبوب
- ضعف الموارد الطبيعية ونقص استعمالها واستغلالها بكيفيات تسمح برفع الإنتاج والإنتاجية الزراعية

[1] عياش خديجة، "**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تنظيم سياسي واداري، الجزائر، ص 52.

8-1- مشكلة انخفاض الإنتاجية الزراعية: إن عدد سكان الجزائر لسنة 2010 37 مليون نسمة وذلك بمعدل نمو سنوي بقدر 4% وذلك في المقابل نمو زراعي عام يبلغ 5% غير أن أهم المنتجات الزراعية الأساسية لغذاء السكان فإن إنتاجها ضعيفة مما يترتب عنه ازدياد الطلب على المنتجات الزراعية وخاصة الحبوب والبقول الجافة والحليب واللحوم والسكر.

ونجدر الإشارة إلى أن بعض المحاصيل الزراعية الهامة مثل زراعة القطن وينجز السكر والزراعة عباد الشمس، قد تلاشت هذه المزروعات وأصبحت لا تعطي لها أهمية كبيرو في التنمية الزراعية ويعتمد الإنتاج الزراعي في بلادنا على عنصرين أساسيين هما:

- الإنتاج النباتي
- الإنتاج الحيواني

وإذا كان الإنتاج الزراعي يعتمد بصفة أساسية على المنتجات النباتية و ذلك خلال سنوات الستينات بنسبة كبيرة بلغت نحو 70% فإن هذه الأخيرة انخفضت إلى النصف تقريبا 49% سنة 1979.

كما تجدر الإشارة أن معدل النمو يختلف حسب فروع الإنتاج الزراعي كما يختلف أيضا داخل فروع الإنتاج الزراعي بين المنتجات الزراعية للمواد الغذائية الأساسية مثل الحبوب، الحليب، البقول الجافة والمنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة من مثل الخضروات والفواكه واللحوم، وبالنسبة للحبوب ذات الإنتاج عرفت تطور ضعيفا إذا أن الإنتاجية الزراعة بقيت جامدة وذلك من خلال أكثر ثلاثين سنة وفيما يخص إنتاج القمح فإن الإنتاج انخفض من حوالي 13 مليون قنطار في بداية الستينات إلى حوالي 8 ملايين قنطار في بداية التسعينات.[1]

8-2-مشكلة الموارد الطبيعية وكيفية استغلالها: إذا كانت التنمية الزراعية تهدف إلى تخفيض التبعية الغذائية إلى خارج فإنه يتطلب الاعتناء بضرورة حل المشكلات الخاصة يتوفر المياه والمحافظة على خصوبة التربة الزراعة.

[1] عياش خديجة، "**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نبل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي واداري ، الجزائر، ص 54.

8-3- الموارد المائية: تعتبر الموارد المائية من أهم العناصر الأساسية للتنمية الزراعية وفي بلادنا فإن كمية الأمطار لا تسقط غالبا بكميات وفي فترات معينة من فصول السنة وفي كامل الترب الوطني فبعض المناطق تعاني أحيانا من الفيضانات ومناطق أخرى تعاني من الجفاف وقلة سقوط الأمطار.

وعموما فإن الزراعة في بلادنا ما تزال تعتمد بدرجة كبيرة على الزراعة المطرية فإذا سقطت الأمطار بكميات كبيرة وفي فترات مناسبة للزراعة فإن الإنتاج الزراعة يكون جيدا وبالنسبة لاستغلال الموارد المائية وذلك سواء بالنسبة للمياه السطحية أو الجوفية، فإن إمكانية استغلال هذه المياه ما تزال ضعيفة فمن اصل 19,1 مليار متر مكعب للموارد المائية فلا يستعل منها إلا نسبة ضئيلة جدا بلغت في سنة 1989 نحو 1,8 مليار متر مكعب.[1]

كما توجد المياه السطحية التي تقدر بـ 11,4 مليار مكعب وتوجد في الشمال بصفة خاصة أي بنسبة 95% أما المياه الجوفية وتتواجد في الجنوب وذلك بنسبة 74% إضافة إلى عدد السدود التي أنجزت حتى بنسبة 2005 غير أن هذه الأراضي الزراعية التي تعتمد على الري سواء عن طريق المياه الجوفية أو السدود ضعيفة جدا ولا تمثل نسبة إلا 15% من الأراضي الزراعية.

9- المحافظة على خصوبة الأراضي الزراعية: تعتبر الأراضي الخصبة في بلادنا ضعيفة وقليلة جدا وذلك إذا حاولنا مقارنتها بالمساحة الكلية للأراضي إذا أن أغلب هذه الأراضي هي صحراوية أو شبه صحراوية وتقع أحسن الأراضي الخصبة في الشمال.

ونظر للنمو الديمغرافي المتزايد فإن كثيرا من الأراضي الجيدة حولت طبيعة نشاطها لأغراض غير فلاحية كما أن هنام عدة عوامل ساهمت في خصوبة التربة وذلك بفعل عوامل التأكل والانجراف والتصحر والملوحة.[2]

[1] الموارد المائية في الجزائر، مأخوذة من العنوان الالكتروني www.startines.com/?t=30238322، اطلع عليه يوم 2016/03/03 على الساعة 15.

[2] عياش خديجة، "**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي واداري، الجزائر، ص 56.

المطلب الثالث: مكانة الفلاحة في صياغة استراتيجيات التنمية

إن نموذج التنمية الذي اعتمدته الدولة منذ المخطط الرباعي الأول 1970- 1974 كان يقوم أساسا على تحريك وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وإذا كانت استراتيجية التنمية في السبعينات قد اعتمدت أساسا على التصنيع والمحروقات أو النموذج الصناعات المصنعة المعروفة بنموذج دوبرنيس فإن "مراد بوكلة" يرى أن التنمية الصناعية قد اعتمدت على القطاع المحروقات قبل سنوات السبعينات نظر لكون حصة المحروقات في الإشاح الاقتصادي تمثل حصة الأسد؛ لذا فإن الكثير من المشاريع الصناعة التي لا يمكنها الانطلاق من غير توفير المنتجات الفلاحية والمواد الغذائية كالصناعات النسيجية والورق والخشب والصناعات الكيميائية وغيرها من الصناعات الأخرى سواء كانت غذائية ومواد الخام الفلاحية.

كما أن الزراعة تحتاج إلى ألات وأسمدة وأدوية ومواد صناعية أخرى وعلى هذا أساس فإن منتجات الصناعية تستخدم منها جزئيا في الزراعة، كما أنها تستخدم للكثير من منتجاتها في الصناعة فلا يمكن تنمية المنتجات الزراعية والفلاحية من غير وتطوير العمليات الإنتاجية بوسطة الآلات والتجهيزات الصناعية، ويكمن السبب الرئيسي لاعتماد استراتيجية التصنيع وأهميته في التنمية الاقتصادية اعتبارا يكون البلدان المتقدمة اعتمدت في تقدمها في تنميتها جميع المجالات والأنشطة الاقتصادية على العنصر الأساسي وهو التصنيع؛ وعلى هذا الأساس فلكي نقوم بتنمية وتطوير القطاع الفلاحي الذي يعاني من التخلف مزمن فلا بد من وجود قاعدة صناعية متطورة تستطيع المساهمة في دفع عملية النمو والتطور الاقتصادي.

1-التكامل بين المنتجات الزراعية والصناعية: إن بعض المنتجات الزراعية تستخدمها الصناعة، فالعلاقة بين الزراعة والصناعة هي علاقة تكمل وانسجام وترابط فلا يمكن تنمية الصناعة من غير تنمية الزراعة والعكس صحيح إذا لا يمكن تنمية الزراعة من غير تنمية الصناعية.

لذلك فإنه إذا كانت بغض المشاريع الزراعية أو الصناعية لم تكتمل أو لم تنطلق بعد فإنه يرجع السبب بالدرجة الأولى إلى نقص أو عدم وجود التنسيق أو التراب والانسجام بين الزراعة والصناعة.

2- المخططات الوطنية والاستثمار في الزراعة: تعتبر الاستثمارات الاقتصادية في المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية والتجارة من أهم القطاعات الأساسية المحرضة الإنشاء فرص التشغيل و بينما يخصص القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية والريفية، فإن توظيف رؤوس الأموال التنمية وتطوير المنتجات الزراعية الغذائية والفلاحية واستصلاح الأراضي والتشجير وإنساء السدود والري وإقامة المنشآت القاعدية الريفية وغير ذلك من الخدمات الملازمة والمرتبطة بتنمية وتطوير الزراعة فإن هذه المشاريع لتساهم بإنشاء فرص العمل والشغل في القطاع الزراعي فحسب بل أيضا في إنشاء وفتح مجلات واسعة للشغل في القطاعات الاقتصادية اخرى سواء كانت صناعية او تجارية وفي هذا الصدد فإن سياسة التنمية الزراعية منذ التسعينات اعتمدت على المحاور التالية:

- ضرورة الاهتمام بالزراعة والري خاصة زراعة الحبوب وإنتاج الحليب وذلك من اجل التقليل من التبعية الغذائية التي تكلف الدولة موارد مالية معتبرة سنويا وهذا عن طريق مساعدة وتشجيع وإعطاء الفروض للفلاحين المنتجين الذين يقومون بزارعة الحبوب والإعلان وتربية الأبقار والأغنام
- استصلاح الأراضي وإقامة السدود وخاصة في الأراضي السهبية والصحراوية
- تنمية المناطق الجبلية والهضاب العليا وذلك عن طريق تطوير الزراعة الجبلية وتشجيع الصناعات التقليدية ومحاولة فك العزلة عن هذه المناطق النائية.
- تنمية وتطوير العمليات الخاصة بالتشجير والمحافظة على الغابات وخاصة المناطق السهبية والأراضي الزراعية المعروضة للتصحر والجفاف.
- تشجيع مساعدة الفلاحين الصغار وخاصة المتضررين من الكوارث وعليه فالقطاع الفلاحي يعتبر من أهم الأنشطة الاقتصادية وذلك من خلال نسبة الموارد المالية المخصصة لها فقد بلغت نحو 6,20% من الاستثمارات خلال المخطط الثلاثي (1967-1969) غير أن حصة الزراعة في المخطط الرباعين الأول والثاني انخفضت بنسبة محسوسة من 78,115 في المخطط الرباعي الأول (1970-1973) ثم إلى 29,7% خلال المخطط الرباعي الثاني(1974-1977).

أما المخططين الخماسين الأول والثاني فقد ارتفعت نسبة حصة الفلاحة من إجمالي الاستثمارات إذا بلغت نحو 9,68% في المخطط الخماسي الأول (198-1984) ثم الى 9,12% خلال المخطط الخماسي

الثاني (1985-1989) وفي سنة 1991 فإن حصة الزراعة فقد بلغت 7,12 مليون دج وبالرغم من هذه الزيادة فإن حصة الزراعة في الاستثمارات العامة ما تزال ضعيفة جدا ولا تعكس الفلاحة في التنمية الاقتصادية.[1]

[1] عياش خديجة، "**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، الجزائر، ص 58، 59.

المبحث الثالث: الإصلاحات الفلاحية

ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي قطاعا مخربا تماما وقطاع تقليدي عاجز عن تلبية الحاجات الذاتية لذلك قررت الدولة إدخال إجراءات على قطاع الفلاحة مما يتلاءم ومصلحة الاقتصاد الوطني ابتداء من النظام التسيير الذاتي مرورا بنظام الثورة الصناعية هذه المرحلة أفرزت الجانب من المشاكل التي حالت دون تطور هذا القطاع وبتالي الوضع العام والتي كانت تعيشه الزراعة الجزائرية بمختلف قطاعاتها القانونية دفع المسؤولين إلى التفكير في الاصطلاح هذا القطاع قصد تسكينه من أداء دور فعال ومن خلال هذا المبحث سنحاول ان نوجز اهم الإصلاحات التي شهدتها قطاع الفلاحة.

المطلب الاول: الاصلاحات خلال فترة 1962 إلى 1981

لقد مر القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة بمراحل نذكر منها فيما يلي:

1- مرحلة التسيير الذاتي: كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بحاجة إلى إعادة نظم الكلية وكانت فكرة الاهتمام بالقطاع الفلاحي وإصلاحه قائمة قبل الاستقلال حيث اهتم التحرير الوطني فطرحت في المؤتمر الصومام حول ضرورة القيام بإصلاح زراعي وكانت لأول مرة تخص باهتمام نتيجة الفقر والبؤس السائد في الأرياف وكان التسيير الذاتي مطبقا في الكثير من المزارع قبل الإعلان الرسمي للاستقلال في حين ان تطبيقه الشرعي لم يتم إلا بعد إعلان المراسيم مارس 1963 من طرف الرئيس بن بلة بوضع أسس تسيير وتنظيم الممتلكات الشاغرة ولقد ضلت هذه الممتلكات مسيرة لمدة عام من طرف لجان التسيير.

أما أهداف التسيير الذاتي فلقد حددت فيما يلي:

- حماية الأملاك الشاغرة
- مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد المعدات
- وضع حد للأملاك الكبيرة و منه الملاك الكبار
- تجميع الفلاحين الصغار في تعاونية فلاحية جماعية
- توفير الحاجيات الغذائية

- تسيير المزارع الشاغرة تتمثل في مهام الديوان الوطني للإصلاح الزراعي وهو جهاز تابع لوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي ينظم ويسير المزارع الشاغرة ويشرف على الأعمال المالية والإنتاج والتسويق والتموين واعتبر هذا الديوان مؤسسة عمومية مستقلة يسيرها مجلس يرأسه رئيس الحكومة ومسير يمثل وزارة الفلاحة يساعد الديوان هيئات محلية ووطنية تتمثل في:

1-1- على المستوى المحلي:

- المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي وتقوم بالتمويل والمحاسبة وتقديم القروض الفلاحية
- اتحادات الآلات الزراعية وتمون الوحدات التابعة لقطاع التسيير الذاتي بالعتاد الفلاحي ووسائل الإنتاج ويهتم بصيانتها

1-2- على المستوى الوطني: حيث يعتمد الديوان على تعاونيات متخصصة هي:

- تعاونيات جهوية للتصنيف
- تعاونيات الإصلاح الزراعي

ولقد تم استبدال الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في عام 1966 بالاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية المكلف بتحسين المنتوجات الزراعية إلى غاية عام 1969 المكلف ثم أنشئ الديوان الوطني للمنتوجات الزيتية (ONPO) ومراقبة بتحسين المنتوجات الرئيسية.

وهناك الديوان الوطني للحلفاء المكلف باستغلالهم وتحديد أسعارها وتسويقها في عام 1969 بضمان مشتريات العتاد كما تأسس الديوان الوطني للعتاد والفلاحة.[1]

2- مرحلة الثورة الزراعية 1971: جاءت الثورة الزراعية لوضع للمعاناة والحرمان اللذان عاشها الفلاح الجزائري المحروم من الأراضي فمثلا نسبة الفلاحين الصغار 72% من مجموع الفلاحين والذين لا يملكون سوى 22.6% من مجموع الأراضي ولا يمثلون سوى 2.6%من المالكين، وهم يملكون الأراضي يتجاوز مساحتها 50 هكتار في حين الفلاحين الصغار فكانت مساحة الأراضي لا يتجاوز 10 هكتارات أو أقل فيما يكون

[1] نور محمد لمين، "**دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات (دراسة حالة الولاية تيارت)**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص تسير المالية العامة جامعة تلمسان 2011-2012، ص 133، 114.

أكثر من 50% من الأراضي هذه السياسة ناتجة عن الاستعمار حين اشترى الجزائريون البرجوازيون منهم الأراضي بعد الاستقلال، عند رحيل الاستعمار من الجزائر ونظرا لهذه الفوارق أعلنت الدولة سياسة الثورة الزراعية في 8 نوفمبر عام 1971 تحت شعار "**الأرض لمن يخدمها**" ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويشمرها ولقد تم تشكيل لجنة وطنية منذ شهر 1966 لتحضير فصوص الثورة الزراعية.[1]

وأهم نقاطها ما يلي:

- تنظيم ملكية الأرض من حيث الشروط ومقدار ونوعية التملك
- تنظيم الإنتاج الزراعي من حيث مناطقه وأنواعه وتوزيعه ... الخ
- تحسين وحماية الإنتاج الزراعي بتنظيم التجارب العلمية ومكافحة الآفات
- تنظيم العمل الفلاحي بتجديد علاقات العمل ورعايا الثروة الحيوانية وتنظيمها وقد مرت هذه المرحلة بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: بدأت 1972/01/01، بدأت باستحداث الصندوق الوطني للثورة الزراعية وتشكل من الأراضي المسترجعة من طرف الدولة لإعادة توزيعها، وكانت الأراضي المسترجعة تقدر بحولي 1.446.390 هكتار، منها 617.867 هكتار وزعت في السنة الأولى، مما سمح بخلق 3.434 مستثمرة استفاد منها 43.784 شخص وهذه المرحلة لم تواجه مشاكل كبيرة.

المرحلة الثانية: كانت في 17 جوان 1973، وهدفها تأميم الأراضي التي أصحابها غائبين والحد من الملكيات العقارية الكبيرة، وكذلك وقد أحصى 50.051 مالك منهم 34.056 غائبين و15.995 ملاك كبار، إلا أن (FNRA) هذه الأراضي المسترجعة ذهبت إلى هذه المرحلة واجهت مشاكل كبيرة تمثلت في مقاومة كبيرة من طرف البرجوازية لعملية التأميم، مما حد من هذه العملية حيث شملت 26.454 مالك بمساحة قدرت بـ 479.904.

المرحلة الثالثة: جاءت للاهتمام بتهيئة الشعوب والحد من الماشية في هذه المناطق إلا إن هذه المرحلة لم تنطلق فعليا، وعرفت مقاومة شديدة خاصة من المربين الكبار.[2]

---

[1] علي مانع، "**جنوح الأحداث والتغيير الاجتماعي في الجزائر المعاصر**"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1996، ص13.

[2] جلول عدة "**القطاع الخاص والتنمية الفلاحية (دراسة حالة ولاية سعيدة)** "، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص ص 47 .

3- إعادة الهيكلة 1981: إن مفهوم إعادة الهيكلة هو أداة تنظيمية للاقتصاد الوطني في مختلف القطاعات وتتمثل الأهداف المتوخاة من هذه العملية في تطهير القطاع من السلبيات المسجلة وتحسين الاستغلالات الزراعية وإعادة تنظيم عقاري للأرض الزراعية التابعة للقطاع العام واستصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي وتحرير وتشجيع المبادرات الفلاحية وتصحيح التعاونيات الإنتاجية للثورة الزراعية.[1]

4- مجموع الإجراءات المتحدة في المجال إعادة: تم تنفيذ عملية إعادة الهيكلة في مرحلتين متكاملتين همـــــا:

المرحلة الأولى: تمت فيها الدراسات التقنية والاقتصادية والمالية للمزارع والتعاونيات وتحديد إمكانياتها، ووضع الهياكل والكيفيات والقرارات التي تتم بها إعادة الهيكلة.

المرحلة الثانية: تم فيها التنفيذ الفعلي للعملية التي انتهت رسميا في نصف الثاني من سنة 1983 وأصفرت عن تكوين 3429 مزرعة فلاحية اشتراكية موزعة على مساحة 2.830.518 هكتار تعمل وفق قانون التسيير الذاتي، سهلة التحكم في التسيير وتوجيهها نحو الاختصاص وفق شروط موضوعية للإنتاج، والذي يهم في هذا المشروع هو اهتمامه بالوحدات حيث قام بتوزيعها على أربعة أنماط وهي:

- مزارع تسود فيها زراعة الخضر بمساحة تتراوح بين 50 و 100 هكتار
- مزارع تسود فيها زراعة متعددة مع تربية المواشي بمساحة تتراوح بين 150 250 هكتار
- مزارع تسود فيها زراعة الأشجار المثمرة أو الكروم بمساحة تتراوح بين 150 200 هكتار
- مزارع تسود فيها زراعة الحبوب بمساحة تتراوح بين 800 و 1500 هكتار.[2]

[1] الجزائر, التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 1981/03/17 المتعلقة بإعادة الهيكلة.

[2] الجزائر الجريدة الرسمية، المادة الأولى من قانون 19.87، المؤرخ في 18ربيع الثاني 1408 الموافق لـ: 09 ديسمبر 1987، العدد 50، ص 1919.

المطلب الثاني: الإصلاحات خلال الفترة 1987 1990

1- **أسباب هذه الاجراءات:** جاء هذا الإجراء نتيجة لما عرفته الفلاحة الجزائرية من صعوبات ومشاكل، منها العجز المالي المستشمر وذلك نظرا للجهاز البيروقراطي القائم لموجود مناصب عمل غير منتجة أثقلت كاهل المزرعة، والنقص الكبير في التمويل بوسائل الإنتاج اللازمة والبذور والمواد الكيماوية وكذا غياب بعض البرامج الزراعية الهامة التي من شأنها تنظيم عوامل الإنتاج وتسمح بزيادة الأراضي الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى ما سبق فإن الفلاحة الجزائرية لم تستطيع مسايرة متطلبات المرحلة التي كان يهدف إليها الاقتصاد الوطني خاصة تلبية الحاجات الغذائية كما أن تدهور أسعار النفط كان له أثر كبير في زيادة المديونية وأمام هذه المشاكل والصعوبات صدر قانون المستثمرات الفلاحية 08 ديسمبر 1987 المتضمن كيفية ضبط واستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم.

حيث يعتبر في حد ذاته خطوة جريئة من المشروع، تتجه نحو إقرار خوصصة جزيئة للقطاع الفلاحي، بحيث يفصل بين حق الملكية الذي يبقى للدولة وحق الانتقاع المؤبد الذي يستفيد منه المنتج، ويسعى هذا القانون عموما إلى تصحيح الانحرافات الناجمة عن قانون الثورة الزراعية من جهة، وقانون التسيير الذاتي من جهة أخرى.[1]

ويستهدف قانون 87 – 19 على العناصر التالية:

- ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثلا.
- رفع الإنتاج والإنتاجية بهدف تلبية الحاجات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني.
- تمكين المنتجين من ممارسة مسؤوليتهم في استغلال الأراضي.
- ضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية.
- إقامة صلة خاصة بين دخل المنتجين وحاصل الإنتاج.[2]

[1] عجة الجيلالي، "**أزمة العقار الفلاحي ومقترحات لتسويتها من تأميم الملك الخاص الى خوصصة الملك العام**"، دار الخلدونية، 2005، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

[2] الجزائر، الجريدة الرسمية، المادة من قانون 19.87 المؤرخ في 18 ربيع الثاني 1408 الموافق لـ9 ديسمبر 1987 عدد 50 ص 19.

2- الطبيعة القانونية للمستثمرات الفلاحية: إن العلاقة بين الدولة وجماعة المنتجين عقدية، حيث يبرم عقدا إداري يحدد قطعة الأرض ومبلغ الأملاك المتنازل عنها وكيفيات الدفع، وينص على الحق الانتفاع الدائم على الشيوع ويحصص متساوية، إن حق الانتفاع الدائم يكون مقابل إتاوة (تتولى قوانين المالية تحديدها وكيفية تحصيلها) من قبل المستفيدين، وتكون كل الممتلكات الأخرى المكونة لذمة مستثمرة قابلة للتنازل عنها الدولة لصالح المنتجين بمقابل مالي، أما بالنسبة للأرض فالدولة تحتفظ بملكيتها مع حق الانتفاع فقط.

ترتب عن القانون المستثمرات الفلاحية تحويل 3264 مزرعة فلاحية اشتراكية مع نهاية 1987 كانت تشغل قرابة 138 ألف عامل دائم و 200 ألف عامل موسمي إلى 22356 مستثمرة جماعية على مساحة 2.2 مليون هكتار 5677 مستثمرة فردية على مساحة 56000 هكتار.[1]

3- الإصلاحات قانون 1990 (التوجيه العقاري): جاءت اصلاحات 1990 بواسطة القانون 25.90 المؤرخ في 1990/11/18 المتضمن التوجيه العقاري ليحدد القوام التقني فالنظام القانوني للأملاك العقارية وأدوات تدخل الدولة والجماعات والهيئات العمومية[2] وكان أهم ما جاء به هذا القرار هو إعادة الأراضي المؤممة في إطار الأمر 73.71 المتضمن الثورة الزراعية إلى ملاكها الأصلين بشرط أن تكون:

قد أممت وليس التنازل عن أصحابها، وأن تحافظ على طابعها الفلاحي وأن لا تكون ملاكها الأصلين قد أدينوا خلال الحرب التحريرية بسبب سلوكياتهم وأن لا يكون قد تحصلوا على تلك الأراضي عن طريق صفقات تمت خلال أو بعد حرب تحرير مع معمرين.

- ألا يكون المالك قد استفاد وفقا للقانون 1987، وأن يتعهد أيضا باستغلال الأرض
- أن يكون مستغل تحت أي صفة من جنسية الجزائرية، وأن تكون إعادة الأرض لا توجب التعويض ولا تكليف أخرى تدفعها الدولة للمالك الأصلي.

[1] الجزائر المجلس الوطني والاجتماعي، **"لجنة آفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية"**، مشروع دراسة حول استراتيجية التنمية الفلاحية الدورة 18 جويلية 2001، ص 22.

[2] المادة الأولى من القانون العقاري، 90-25 المؤرخ في 01 جمادى الأول 1411 الموافق ل 1990/11/18.

- الاستغلال يجب أن يخص المستثمرات الفلاحية بأكملها قصد الحفاظ على ضرورة نجاحها وتفاديا لتجزئة الأراضي.
- البيع يكون فوريا أو بأقساط على لا تتعدى 10 سنوات ولا يتم تقسيم المستثمر إلا بعد استكمال شروط البيع بينما الإيجاز يكون على مدة أدنى تساوي 30 سنة قابلة للتجديد وتحدد أنما البيع والإيجاز حسب وضع المستفيد ووضعية الأراضي ومكان تواجدها والحالة العامة لسوق العقار الفلاحي.[1]

4- برنامج التعديل الهيكلي في المجال الفلاحة: من بين البرامج الموصوفة للجزائر هو الاهتمام بالقطاع الفلاحي، الذي يعتبر محور أساسي في الجزائر الهدف منها التنمية والجدول التالي يوضح الإصلاحات وفق التسلسل الزمني:

جدول رقم (2-6): الإجراءات المتعلقة بالقطاع الفلاحي

الفترة	الإجراءات
1955	الحبوب: وضع النظام مرجعي للسعر المرتبط بأسعار العالمية بهدف الصول الى نظام سعر فعال و يخفف جيء الضريبة
1955	إصلاح النظام العقاري بهدف زيادة تسهيل بيع الأراضي وتفصيل إنشاء الضمان
1955	وضع مشروع قانون العقاري هدفه زيادة تسهيل بيع الأراضي وقيمتها
1956	الحد من دعم الأسعار الحبوب
1997	تقديم إلى مجلس الشعب الوطني مشروع قانون يجدد المعايير خوصصة الأراضي الفلاحية

المصدر: مداني بن شهرة، "**الإصلاح الاقتصادي والسياسة التشغيل**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص156.

ونجد أن برنامج الحكومة لسنة 1997 يهدف إلى ما يلي:

1-تحقيق استقرار الاستغلال الفلاحي، في هذا المجال عملت الدولة على:

- القيام بعملية التطهير للنزعات الفلاحية
- تثمين أراضي المرو المحافظة عليها وذلك من اجل تشجيع التنمية دائمة.

[1] جلول محمد، "**القطاع الخاص والتنمية الفلاحية**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، تيارت، ص 50 .

- تشجيع الاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للخواص وذلك بوضع تراتيب قانونية تضبط الايعارات الريفية مع تحديد مقاييس تشريعية الالتزام بخدمة الأراضي الفلاحية التابعة الأملاك الدولة.

2- توفير شروط دفع حركة المنتجات وهنا عن طريق:

- التحقيق من الطابع المتقلب للفلاحة المعتمد على تساقط الأمطار، وذلك باللجوء إلى الإرشاد استخدام مقاييس تقنية في الزراعة تتكيف مع الظروف المناخية
- تشجيع الاستثمار الفلاحي و تطوير
- حماية مداخيل الفلاحيين عن طريق ترقية الجانب المهني الفلاحي
- تحسين الخدمات الفلاحية
- العمل على التنمية الدائمة للفلاحة[1]

5- إصلاحات (90-99): لقد جاءت إصلاحات 19990 محاولة ايجاد مناخ الملائم للحد من الاثار السلبية السابقة وذلك قانون 1990، حيث يهدف الى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج السلبيات قانون 1687 وذلك حماية الاراضي وضمان استغلال الشامل لها، ووضعها كحساب وعلى نفقة مالكها، وكذلك فتح المجال أمام القانون أقوى السوق كشكل من الاشكال التسيير وتمويل القطاع الفلاحي، اذ كان قانون 1990 يهدف الى إعادة الاراضي المؤممة والدخول في الاقتصاد السوق وفق ما تنص به الاصلاحات الاقتصادية.[2]

المطلب الثالث: الإصلاحات الفلاحية من (2000 الى 2014)

1-**المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو برنامج لدعم القطاع الفلاحي له عدة أهداف كما يعرف على انه برنامج وضع لحماية المشتريات الفلاحية والإنتاج الفلاحي سواء كان نباتيا أو حيوانيا وأيضا حماية سكان الأرياف، يتكون من عدة مصادر للتمويل من بينها الصندوق الوطني FNRDA للضبط التنمية الفلاحية.

[1] مداني بن شهرة، "**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 156، 157.

[2] معوش إيمان، "**واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام)**"، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2014-2015، ص 37.

ووضعت فيه أهداف عدة منها:

- الحماية والاستغلال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية
- الاندماج في الاقتصاد الوطني
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحي
- تحديد المبادرات الخاصة على مستوى (التموين وتكييف الإنتاج)
- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي
- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي

ومن اجل الوصول إلى تحقيق أهداف هذا المخطط هناك أجهزة فعالة نذكر منها:

1- الجهاز الاداري: يقوم بضمان هذا الدور مديرية المصالح الفلاحية بمساعدة الغرفة الفلاحية الولائية.

مديرية المصالح الفلاحية {DSA}:

تأسست بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-195 المؤرخ 1990/06/23 أعيد تنظيم المصالح الفلاحية وتحديد مهام كل مصلحة ومن بين مهامها ما يلي:

- السهر على تطبيق النظام في جميع الميادين ذات النشاط الفلاحي
- تنظيم ومرقبة سير الحملات الخاصة بمحاربة الآفات والأمراض الحيوانية ونباتية
- القيام برفع وترقية الاستثمار الفلاحي، وتحقيق أهداف التنمية الفلاحية للولاية

الغرفة الفلاحية:

أنشأت بموجب المرسوم رقم 118-91 المؤرخ 1991/04/27 وهو عبارة عن غرفة ذات طابع صناعي وتجاري ومن مهام هذه الغرفة:

- تنظيم أشكال التشاور والنسيق والإعلام.
- تساهم في وضع السياسة الوطنية لتنمية النشاطات الفلاحية وتنويعها وإعدادها.
- الإرشاد الفلاحي.

2-الجهاز المالي: ويقوم كل من:

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:

أنشأ من خلال أمر 64-72 الخاص بالقانون العام للتعاونات، مارست منذ نشأتها عدة أنشطة وبكيفية استصلاح الأراضي وكذا حقوق وواجبات المنتجين الفلاحين والتعاون الفلاحي ويمكن تلخيص مهامه في:

- تسهيل وضمان العمليات التمويلية المحققة من طرف الشركات والمتصرفين
- يساهم في تطوير وتنمية الفلاحية والصيد البحري
- تطبيق التأمينات على الممتلكات والشخاص في القطاعات المعني بها قانونيا

بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 82-206 المؤرخ 1982/05/16 وقد ولد عنه إعادة البنك الوطني الجزائري حيث أسندت مهمة التمويل القطاع الفلاحي بتنوع أنشطة لإزالة كل العراقيل التي أوقفت التطور هذا القطاع الخاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي ومن مهامه:

- يعتبر وسيلة الدولة في تحقيق الاستقلالية الغذائية من خلال تغطية الجميع احتياجات النشاطات الفلاحية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- تمويل جميع الاستغلاليات الزراعية بما فيها التابعة للدولة أو خاصة، كما يقدم مساعدات بجميع الأنشطة الأخرى التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي البياطرة والصيادلة ... الخ.
- يمنح القروض طويلة المدى التمويل الاستثمارات الزراعية الكبرى كالري وتربية المواشي وقروض متوسطة المدى شراء الآلات والأسمدة والمواد الكيماوية.[1]

[1] معوش إيمان، "**واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،علوم اقتصادية، تخصص اقتصاديات الماليات والبنوك ص 41، 42.

2- **برنامج الإنعاش الاقتصادي**: أو المخطط الثلاثي (2001 – 2004) الذي خصص له غلافه المالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 مليار دولار أمريكي) قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدار 1.216 مليا دينار (ما يعادل 16 مليار دولار) وقد برزت السلطات العمومية انتهجتها سياسة الإنعاش هذه خاصة بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروثة عن الأزمة الاقتصادية ، التي مرت بها البلاد ، وبعث حركية الاستثمار والنمو الجديد.[1]

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها الرئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت في ما يلي:

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب شغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث نشاطات اقتصادية.

وقد نال قطاع الفلاحة والصيد البحري مبلغ 65.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك إلى أن القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000، وهو برنامج مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي وبالتالي PNDA البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر.[2]

[1] معوش إيمان، "**واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،علوم اقتصادية، تخصص اقتصاديات الماليات والبنوك، ص 252.

[2] نبيل بوفليح، "**دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر 2000-2010**"، الملتقى الدولي التاسع، جامعة شلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 250.

جدول (2 –7): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الوحدة: مليار دج

السنـــــوات / القـــــطاع	2001	2002	2003	2004	المجمـــــوع	
					المبالغ	النسبة مئوية%
اشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.1
تنمية محلية بشرية	71.8	72.87	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الاصلاحات	30	15	-	-	45	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	100

نبيل بوفليح، "**دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر 2000–2010**"، الملتقى الدولي التاسع، جامعة شلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 251.

3– البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009) (المخطط الخماسي الاول): يعتبر هذا البرنامج إمداد لبرنامج الإنعاش الاقتصادي السـابق، مقدار الغلاف المالـي المخصص له هو 4202.7 مليار دج (ما يعادل 55 مليار دولار) يتضمن قيمة 1216 مليار دج من البرنامج السابق لم يتم انجازها[1] فهو منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر انتهاجه، حيث سجل الزام السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني, وزيادة على ذلك, فقد تم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمة الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من اجل تحضير برنامج تكملي لدعم النمو ولذلك ركزت الحكومة مجهود انعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط من بينها:

الفلاحة: بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبفضل الموارد الكبرى التي خصصتها له الدول تحققت حالات تقدم كبيرة في مجـال الإنتاج الفلاحـي واستصلاح الأراضـي وقد سطر هذا البرنامج أهـداف واضحة هي:

- تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين والإرشاد.

[1] الجزائر مصالح الوزير الأول، "**بيان السياسة العامة**"، أكتوبر 2010، ص 38.

- التنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها ولاسيما في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية مع السهر على حماية التراث
- الدعم الانتقائي والانتقالي لعمليات تحول النشاط وإعادة توجيه القدرات الفلاحية
- تحسين محيط الاستثمارات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات، وتشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الفلاحية
- تعزيز استحداث مناص الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات وكذا الاندماج للشغل الفلاحي
- ترتيب وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها

4- البرنامج الخماسي (2010-1014): غلافه المالي يقدر بـ 21214 مليار دج (أو ما يعامل 286 مليار دينار) من ضمنه مبلغ 9680 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار) باقي من برنامج السابق, ومن خلال خذا المسعى كله تتوخى الحكومة ثلاثة أهداف كبرى، يتعلق الأمر أولا برفع النسبة النمو في القطاع الفلاحي إلى 8% سنويا، بشكل مستقر ومستمر، ويتعلق الهدف الثاني برفع حصة الصناعة من 5% إلى 10% في القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنويا.[1]

4-1- أهداف هذا البرنامج تحقيق ما يلي:

- القضاء على البطالة من خلال خلق مناصب عمل.
- دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية.
- تحسين ظروف العيش في العالم الريفي.
- ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظمة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطور البحث العلمي.
- تحسين إطار الاستثمار ومحيطه
- تطوير المحيط الإداري والقانوني والقضائي للمؤسسة.

[1] الجزائر، مصالح الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) أفريل 2005، ص 38.

- تحسين المحيط المالي للمؤسسة.
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.

إن المبلغ المالي الكبير المخصص لهذا البرنامج يتوافق والالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من اجل برنامج جديد بملغ ما يعادل 150 مليار دولار.

كما يتبين أهمية حاجيات البلد للتنمية، حيث تتم جملة من الترتيبات من اجل عقلنة الاتفاق الحكومي وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية.[1]

جدول(2-8) مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دينار جزائري

البرامج	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004		برنامج التكميلي للنمو الاقتصادي 2005-2009		برنامج الخماسي 2010-2015		المجموع	
	المبالغ	النسبة%	المبالغ	النسبة%	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
القطاع الفلاحي	65.4	4.12	312	42.7	1000	71.4	4.1324	12
باقي القطاعات	6.459	5.87	7.3890	57.92	2024	28.95	7.24616	90.94
المجمـــوع	525	100	7.4202	100	2124	1000	4.25941	100

المصدر: نبيل بوفليح، "**دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر**"، الملتقى الدولي التاسع، جامعة شلف، يومي 23-24 نوفمبر، 2014.

[1] بوعشة مبارك، "**تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**"، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة قسنطينة، 12/11/02 مارس 2013، ص 16-17.

خلاصة:

رغم أن الجزائر تمتلك ثروات هائلة من الموارد الاقتصادية تمكنها من احتلال الصدارة إلا أن الإصلاحات التي طبقتها والجهود المبذولة من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي والتي تظهر من خلال عمليات انفتاح هذا القطاع على الصعيد الدولي لم يمكنها من حل المشاكل التي واجهتها ومازالت تواجهها وكانت عقبة تحول دون حتى الوصول إلى الاكتفاء الذاتي والحد من التبعية الغذائية.

إن نجاح القطاع الفلاحي لا يتوقف على حجم العمليات التي تنجزها الدولة والمبالغ المالية التي توفرها فحسب بل يجب أن يتعدى ذلك أي رقابة صارمة ومستمرة من أجل تنمية ناجحة.

تـــــمهيد:

منذ استقلال الجزائر عام 1962والاهتمام متواصل حول قطاع الفلاحة نظرا لأهميته ولما يوفره من حاجيات أساسية ويومية للسكان وقد حظى باهتمام كبير من قبل القيادة الاقتصادية والسياسة في الجزائر حيث أولته عناية خاصة بين قطاعات الاقتصاد الوطني وقد أصبح هذا القطاع يمثل في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد وضعت سياسات واستراتيجيات تنموية تقوم على تحسين وتطوير الإنتاج الزراعي.

رغم الجهود المبذولة تبقى بعض المشاكل تقف عائقا امام تحرير الفلاحة وسيرها مرتبطة بتنظيم واستغلال العقار الفلاحي كما ان عملية التطهير العقاري تعد الشغل الشاغل للإدارة الجزائرية وذلك بسبب ارتباطه بالأدوات القانونية التي تثبت ملكيته والعقار ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق الى المباحث التالية:

المبحث الأول: السياسات الفلاحية واهدافها

المبحث الثاني: الاستراتيجيات التنموية للقطاع الفلاحي (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية)

المبحث الثالث: آفاق التنمية الفلاحية

المبحث الاول: السياسات الفلاحية واهدافها

لقد انتهجت الجزائر سياسات فلاحية تقوم على دعم القطاع الفلاحي للدولة بحيث تجعله قادرا على زيادة الإنتاج وتحسين الانتاجية بشكل يسمح له بمواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتوجات الفلاحية خاصة الغذائية منها.

المطلب الأول: سياسة الانتاج الفلاحي

1-**مفهوم السياسة الفلاحية:** تتمثل في مجموعة البرامج الإنشائية والإصلاحية التي تهدف إلى تطوير قطاع الفلاحة وزيادة دخول المزارعين وتحسين مستواهم المعيشي خلال فترة من الزمن، كما تعرف السياسة الفلاحية على أنها المشاريع الانمائية التي تهدف إلى تشجيع زيادة الانتاج لتحقيق الأمن الغذائي وأقصى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات الفلاحية والتقليل من حدة الفقر في المجتمعات الريفية، وكذا إدماج المرأة في التنمية الفلاحية ... وغيرها.[1]

2-**مفهوم سياسة الانتاج الفلاحي:** إن محاولة تعريف الانتاج الزراعي يسبقها التعرف على مفهوم الانتاج بحيث هو خلق أو إيجاد المنافع أو زيادتها سواء كانت هذه المنافع متباينة من السلع المادية أم من الخدمات طالما أن الإنتاج هو كل العمليات التي ترمي إلى خلق قيمة أو إضافة قيمة إلى الأموال الموجودة فانه ينبغي أن يتضمن جمع الفعاليات التي تؤدي إلى إشباع الحاجات الانسانية هذا ما يؤكده الرأسماليون أما الاشتراكيون فيطلقون على مفهوم الانتاج بانه كل ما يؤدي الى خلق المنتجات نتيجة لممارسة النشاط العضلي والذهني من قبل الانسان اما الانتاج الزراعي فانه يتكون من كل ما ينتج في المزرعة من منتجات نباتية وحيوانية.[2]

ويقصد بسياسة الإنتاج الفلاحي تنظيم عمليات الإنتاج الفلاحي وقد تشمل على سياسة فلاحية طويلة الأجل تهدف إلى تحسين الإنتاجية الفلاحية (غلة الارض)، وزيادة المساحة المزروعة وزيادة كفاءة كل

[1] مقالة بعنوان، "**آفاق التنمية الفلاحية**"، منتديات سكاي ديازاد، http ://www.alger17.com اطلع عليه يوم 2016/02/13.على الساعة 13:00.

[2] رحمان حسن الموسوي ،"**الاقتصاد الزراعي**"، ،دار اسامة للنشر، الاردن ،عمان، ص، 45 .

من الزارع ورؤوس اموالهم كما تشمل سياسات قصيرة الأجل تهدف إلى تحديد مساحات الإنتاج لبعض المحاصيل بغرض إشباع حاجات المجتمع، ولتحسين الإنتاج لابد من اتباع الأساليب الحديثة الملائمة في الإنتاج مثل استخدام نتائج البحوث العلمية والفلاحية في تطوير أساليب الفلاحة والإنتاج، كما يتطلب تحسين الاساليب الفلاحية الاستفادة من خدمات الإرشاد والتدريب الفلاحي والتوسع في المراكز الارشادية في المناطق الفلاحية والاستفادة من الخدمات العامة كالطاقة والكهرباء والاتصالات وزيادة التخفيضات الامثل للموارد تتركز السياسة الفلاحية على زيادة انتاجية السلع الفلاحية ذات الطابع الاستراتيجي منها الحبوب ورفع معدلات انتاجها وتغير التركيبة المحصولية لمسايرة ومواكبة المتغيرات المحلية والدولية.

كما تقوم أساسا على تنمية المجتمع الريفي وتقديم الدعم للمزارع باعتباره العنصر الأساسي في التنمية المطلوبة وهذا بتحسين وضعيته من الناحية الاقتصادية والفنية والاجتماعية حتى يؤدي دوره في زيادة الإنتاج وتحسينه.[1]

2-1-**سياسة الإنتاج الحيواني**: تظهر هذه السياسة في عمل معظم الدول على زيادة إنتاجها من اللحوم والألبان من أجل توفير أكبر قدر من الاحتياجات وتخفيض الاستيراد حيث يعتبر الإنتاج الحيواني في البلدان العربية أكثر تخلفا من الإنتاج النباتي فهو لا يقوم كصناعة لها مقوماتها الاقتصادية بحيث يتم اقتناء الحيوانات لأسباب قبلية واجتماعية لاعتبارها مصدرا لطاقة العمل حيث أنه يعتبر التوسع في الإنتاج الحيواني في مختلف البلدان العربية ومن بينها الجزائر محدودا في ظل الطاقة الانتاجية للحبوب ،وكذا الاساليب الانتاجية السائـدة في الزراعة لما تعانيه من عدة مشاكل تعيق تطور الإنتاج الحيواني برغم مساحتها الشاسعة التي تشغلها المراعي في هذه الدول إلا أنها تتميز وتعاني من الفقر وقصر حشائشها وتعرضها للجفاف فترة طويلة من السنة، كما أنها تعاني الضغط المتزايد عليها من الحيوانات نتيجة عدم تناسبها معها عددا ونوعا وسوء استغلالها مما يؤدي بصورة مستمرة الى تدهورها.[2]

[1] مقالة بعنوان، "**آفاق التنمية الفلاحية**"، منتديات سكاي ديازاد، http ://www.alger17.com اطلع عليه يوم 2016/02/13.على الساعة 13:00.

[2] منى رحمة "**السياسات الزراعية في البلدان العربية**" ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، ص، 289.

2-2-**أهداف سياسة الإنتاج:** نذكر من بين هذه الأهداف ما يلي:

- الحد من التصحر وتنمية المراعي.
- ترشيد استعمال المياه والرفع من كفاءتها.
- تطوير خدمات البحوث والإرشاد الفلاحي.
- إدخال التقنيات المتطورة والتي تتلاءم مع المناخ الفلاحي مع ضمان الاستدامة.
- استنباط الاصناف عالية الجودة من المحاصيل.
- تحسين السلالات الحيوانية.
- تطوير الخدمات السوقية.
- تشجيع الاستثمار الخاص الفلاحي في القطاع النباتي أو الحيواني.

فتطور القطاع ناتج عن الإنتاج الفلاحي ومدى مساهمته في الناتج الداخلي الخام وكل السياسات الإنتاجية الفلاحية لها اثر على زيادة الانتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني ومدى تطور كل من الانتاج النباتي والحيواني.[1]

المطلب الثاني: سياسة التسويق الفلاحي

1-**التسويق الزراعي:** تحديدا هو انتقال السلعة الزراعية من المنتج الى المستهلك لقاء مردود مالي معين يتم هذا الانتقال عبر عملية متكاملة تبدآ بجني المحصول وتمر بتدرج النقل والتمويل والتخزين والفرز والتعبئة، غيرها وللتسويق الزراعي دور ديناميكي في تشجيع المزارعين وحثهم على تحسين نوعية انتاجهم فيزداد الطلب وترتفع الاسعار وتنشط هذه الحلقة من الدورة الاقتصادية الصغرى والكبرى.[2]

[1] مقالة بعنوان، "**آفاق التنمية الفلاحية**"، منتديات سكاي ديازاد، http ://www.alger17.com اطلع عليه يوم 2016/02/13.على الساعة 13:00.

[2] منى رحمة، "**السياسات الزراعية في البلدان العربية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، ص، 269.

كما يضم التسويق الفلاحي كافة الانشطة المختلفة لتحويل وتخزين ونقل المنتجات الفلاحية للمستهلك المحلي والأجنبي وبالتالي فهو يسهم بقدر كبير في توليد القيمة المضافة وفرص التوظيف من ثم فهو دالة في مرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد الوطني ويقوم بالوظائف التسويقية مجموعة من الأجهزة والتنظيمات مثل المشروعات التجارية المستقلة، التعاونيات الفلاحية، ومجالس التسويق الحكومية.

يساهم التسويق الفلاحي في تخفيض الأسعار وتتحدد أهميته بالظواهر التي تتمثل في خصائص الإنتاج الفلاحي والمنتوجات الفلاحية والاستهلاكية ومن أهم تلك الظواهر ما يلي:

- عدم مرونة الطلب على المنتجات الفلاحية
- صعوبة التنبؤ بالإنتاج الفلاحي
- عدم معرفة تكاليف الإنتاج بشكل دقيق
- كبر نسبة رأس المال الثابت المستغل في الفلاحة
- المخاطر الفلاحية التي تتعرض لها المنتجات الفلاحية أثناء عملية التسويق
- قلة تجانس المنتجات[1]

كما يعد التسويق الزراعي أحد فروع علم الاقتصاد الزراعي الذي يركز على دراسة المجهودات التي تؤدي إلى تكوين منافع اقتصادية للسلع الزراعية لإيصالها من المنتج إلى المستهلك وأن مرور هذه السلع عبر قنوات العمليات التسويقية تنطوي عليها قيمة اقتصادية إضافية تأخذ شكلين رئيسيين هما المنفعة المستمدة من نقل المنتجات من مكان إنتاجها إلى المستهلك فتحقق فائدة تعود لطرفي المعادلة (المنتج، المستهلك)، فقد يستفيد المنتج من تصريف منتجاته ويستفيد المستهلك من تناول هذه المنتجات دون عناء والحاجة إلى البحث عنها في مناطق إنتاجها والمنفعة الثانية التي تحققها العمليات التسويقية هي عملية خزن السلع الفائضة في مواسم الإنتاج الوفير لغرض الاستفادة منها في موسم الندرة والشحة لذا فان مفهوم التسويق يتسع ليضمن

[1] مقالة بعنوان، "**آفاق التنمية الفلاحية**"، منتديات سكاي ديازاد، http ://www.alger17.com اطلع عليه يوم 2016/02/13.على الساعة 13:00.

جميع التصرفات التي تؤدي إلى إتاحة السلع والحاصلات الزراعية للمستهلك في المكان والزمان المناسبين وبالشكل المرغوب وبالسعر الذي يمكن للمستهلك من الحصول على هذه السلع، ويساعد على استمرار إنتاجها وتدفقها من المنتج إلى المستهلك، لذا فمن الضروري وجود تنسيق فيما بين العمليات الإنتاجية والتسويقية بحيث يثمر هذا التنسيق عن تعاون بينهما لغرض إشباع رغبات المستهلك لإمداده بالسلع والحاصلات الزراعية التي يرغبها عندما يحتاج إليها وبالشكل الذي يريده منها باقل تكلفة ممكنة و من الخطأ الشائع أن يتصور البعض أن التسويق يبدأ دائما بعد الإنتاج ثم يأتي الاستهلاك في الاخير ذلك لأن العمليات الإنتاجية والتسويقية ترتبط ببعضها البعض إلى حد كبير.

1-1-**أهداف التسويق الزراعي**: إن الهدف الأساسي من العملية التسويقية هو إيصال السلع والحاصلات الزراعية من المنتج إلى المستهلك ويتمثل هذا الهدف بمجموعة من المظاهر وهي:

- تجميع السلع في مراكز معينة تحظى بخصائص متميزة منها قربها من مناطق الإنتاج وسهولة الوصول إليها وتوفر الخدمات فيها.
- توزيع السلع وتصريفها وهذه المرحلة الثانية التي تسلكها تلك السلع والحاصلات الزراعية في حركتها من السوق بعد تجميعها و هي في طريقها الى المستهلكين حيث توزع هذه السلع عليهم إما مباشرة من المنتجين أو إما عن طريق الوسطاء من تجار الجملة أو التجزئة.
- الموازنة بين قوى العرض والطلب[1]
- ضمان الاستقلال الوطني ويتحقق ذلك برفع نسبة الاكتفاء الذاتي وتنوع الإنتاج.
- زيادة مستوى الرفاهية الوطنية من خلال زيادة الناتج الاجتماعي الحقيقي ويأتي ذلك بتشجيع التنمية التكنولوجية وتنمية الموارد البشرية وتحسين كفاءة رأس المال وزيادة المتاح منه.
- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق استقرار الاسعار وتوجيه التسويق الفلاحي وخلق فرص عمل جديدة.

[1] رحمان حسن الموسوي، "**الاقتصاد الزراعي**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،ص،135.

- تحسين خدمات التسويق وخدمات التبادل في الأسواق الفلاحية (المعلومات والأبحاث التسويقية والاحصاءات، تجهيز الاسواق الفلاحية ومراقبتها وتنظيم عمليات التسويق ... الخ.
- ضمان انتظام تموين السوق بالمنتجات الفلاحية وعلى مدار الساعة.

ومما يمكن ملاحظته أن هناك اهتمامات متزايدة من قبل السياسات الفلاحية بالوسائل التسويقية باعتبار أن جزءا منها يعد البنى الارتكازية لبرامج التنمية الفلاحية، كما أنها إحدى الوسائل التي تحقق توازنا بين العرض والطلب على المنتجات الفلاحية بحيث تحافظ على دخل مناسب للمزارع واسعار مناسبة ومعتدلة للمستهلك.

المطلب الثالث: السياسة الهيكلية التمويلية

من خلال هذا المطلب سوف نتكلم حول السياسة الهيكلية الفلاحية، وكذا السياسة التمويلية.

1-**السياسة الهيكلية الفلاحية:** إن السياسات الهيكلية الفلاحية يتم تصميمها لتشجيع التغير في حجم أو تنظيم المشروعات الفلاحية وتطبيق حدة الصعوبة الناتجة عن هذه التغيرات أو لإيجاد وسائل بديلة للحفاظ على المنافع الاجتماعية، وقد تحدث التغيرات المشار إليها بصورة بطيئة عبر أفق زمني طويل وبالتالي لا تحتاج مواجهتها بالسياسات الهيكلية ولكن في أحيان أخرى، تحدث هذه التغيرات بشكل سريع وشديد وتفرض نفسها على الاهتمامات العامة لرجال السياسة، وهذا بسبب تأثيرها على الاحوال المعيشية ومصالح السكان وهنا تأتي السياسات الهيكلية الفلاحية، وفي الفلاحة تحدث تغيرات شديدة خلال عملية التحول من الفلاحة التقليدية الى الفلاحة الحديثة والتغير الفني الذي يعتبر علاقات المدخلات والمخرجات لنظام زراعي قائم أو يقدم نظاما فلاحيا جديدا، أو التغير في أنماط الملكية الفلاحية.

ومن أبرز التغيرات الهيكلية، تغير نسبة السكان العاملين في الفلاحة إلى اجمال السكان من فترة إلى أخرى وإدخال المكننة الفلاحية والهجرة غير المخططة من الريف إلى الحضر، وهنا يأتي دور السياسات الهيكلية الفلاحية والتي من ابرز اشكالها ما اصطلح عليه الاصلاح الفلاحي، ومن أبرز الجوانب التي تدخل في إطار

السياسة الهيكلية الفلاحية موضوع الموارد المائية والاهتمامات البيئية، حيث تدخل السياسات الهيكلية في التأثير على المعروض المائي، أو ملكية الاراضي أو تحديث الاسعار، أو تقليل الآثار الضارة بالبيئة.[1]

1-1- **سياسة تمويل المشروعات الاستثمارية الفلاحية** : يحدث هذا عن طريق بعض الجمعيات التعاونية المبتدئة في بعض الاوقات بحيث ... موضوع التمويل ويوقع المزارعون الذين يجمعون منتجاتهم أن يتقاضوا ثمنها فورا في معظم الحالات وقد يكون بعضهم على استعداد لقبول ثلثي الثمن وينتظرون بقية الثمن حتى يجد المحصول مشتريا نهائيا، ومن جهة أخرى يتوقع عدد كبير منهم أن يسلموا عربونا وقد يكون ذلك عندما تكون البذرة قد وضعت في الأرض وعندما تكون الثمرة لاتزال غير مكتملة الشكل على الشجرة.

أما الجمعية التعاونية فعليها أن تنتظر حتى تحصل على أموالها وقد لا تتمكن من بيع المحصول فورا، وفي هذه الحالة لابد من تخزينه وقد تكون الجمعية التعاونية قائمة ببيع المحصول فورا في سوق نائية وهذا يستدعي تكاليف لنقله، وقد تتولى هذه الأخيرة عملية التجهيز التي تتطلب تكاليف لنقله، وقد تبيع الجمعية التعاونية إلى تجار التجزئة ويدفعون الأثمان ببطيء ومن المستلزمات الجدية التي تواجه جمعية التسويق التعاونية هي رأس المال الازم لتغطية مدة الإنتظار وما يصحبها من تكاليف و يمكنها الحصول على هذا المبلغ بطريقة سهلة من بنك تعاوني كالذي يحدث في بعض البلدان من صناديق حكومية موجودة للنهوض بالمعاملات الزراعية ومن جهة أخرى قد يكون بالقرية جمعية تعاونية للإقراض، وقد يكون المزارعون الذين ينتمون إلى جمعية التسويق أعضاء فيها أيضا، في مثل هذه الحالة لا تدفع الجمعيات التعاونية أي مبلغ عند التوريد بل تعطي العضو إيصالا بالمحصول المسلم ويقوم هو بتقديم إيصاله إلى جمعية الإقراض التي تقدم له سلفة بضمان الإيصال على أن يودع هذا الإيصال بمكتب جمعية الإقراض.

ومع ذلك فهناك مشكلة أخرى وهي أن المزارعين في بلدان كثيرة لا يريدون أن يكون الدفع مقدما فحسب بل يحتاجون بأن يقترضوا مصروفات زراعتهم ويمكن أن يقترضوا مثل هذه السلف من مقرضي المال عادة بشرط أن يورد المحصول إلى المقرض للبيع والترتيبات التي من هذا النوع تعني أن جزءا صغيرا من المحصول يصل

[1] مقالة بعنوان، "**آفاق التنمية الفلاحية** "، منتديات سكاي ديازاد، http ://www.alger17.com اطلع عليه يوم 2016/02/13.على الساعة 13:00.

إلى جمعية التسويق التعاونية ويمكن لها أن تتولى تقديم قروض للزراعة الخاصة بالأعضاء ولكن إذا كانت الجمعية كما يحدث غالبا تعمل في منطقة واسعة فإنه من الصعب عليها أن تشرف على صرف السلفة وعلى ضمان التوريدات وقت جمع المحصول وهناك طريقة بديلة وهي ربط الإقراض بعمل ترتيب مع جمعيات الإقراض التعاونية بمقتضاه تصبح هذه الجمعيات أعضاء من جمعية التسويق لبيعه ويرخص لهذه الجمعية أن تسدد السلفة إلى جمعيات الإقراض من المتحصلات.[1]

وتعتبر السياسات التمويلية من أهم دعائم النمو الاقتصادي في القطاع الفلاحي، وعادة ما ترتبط هذه السياسة بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة وأولوياتها كما تعتبر من أهم السياسات المؤثرة على الإنتاجية والنمو والاستقرار في الإنتاج الفلاحي.

فتوفر الأموال اللازمة للمشروعات الفلاحية من إصلاح الأراضي وتوفير الخدمات الفلاحية ويلعب الائتمان الفلاحي دورا بالغ الأهمية في تدعيم النشاط الفلاحي حيث يتم اللجوء إلى الجهاز المصرفي الفلاحي وامتد التمويل إلى عمليات التسويق الداخلي ودعم التصدير.

وبالتالي فان برامج التنمية الفلاحية تؤثر في زيادة الناتج الفلاحي من حيث التوسع الافقي والراسي مما يترتب عليه زيادة العديد من النشاطات التكميلية كالتمويل الفلاحي باعتباره أحد الصور لرأس المال الضرورية حيث تتوقف أغلب العمليات المزرعية على مدى توافر التمويل اللازم لها في الوقت المناسب.

وتتوقف كفاءة عمليات التمويل على ما يلي:

- ميكانيكية توزيع القروض وحجم رأس المال المخصص للعمليات التمويلية الفلاحية من ناحية وطبيعة استخدام رأس المال التمويلي في العمليات المزرعية الفلاحية من ناحية تتوقف كفاءة الجانب الأول على طبيعة الجهاز المصرفي وسعة انتشاره في القطاع الفلاحي ونظام التمويل وسهولة انسيابية القروض من مصادرها التمويلية إلى حيث الاستخدام الفعلي سواء كان ذلك عينيا أو نقديا أما الجانب الثاني فان جزءا من التمويل قد يستخدم في أغراض غير تلك المخصصة مما يترتب عليه التوسع في التمويل الموجه فضلا عن التوسع

[1] عنبر ابراهيم الشلاش، **"التسويق الزراعي"**، عمان الاردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص 221.

في القنوات الارشادية ونقل المعرفة للزارعين حول كيفية استخدام القرض في الأغراض المخصصة له ونظرا لما تتسم به الدول النامية من انخفاض الميل الحدي للادخار ثم في الاستثمار في المشاريع التنموية فإن عبئ الاستثمار الكبير تتحمله الدول من خلال خططها التنموية بينما يتحدد دور البنوك خاصة البنوك الفلاحية في التمويل الاستثماري للمشاريع الإنتاجية من الأنواع المتوسطة أو الصغيرة وللبنوك دور كبير الأهمية في تحديد الأوجه لهذه السياسة وتعميقها من خلال التمشيط والارتفاع بكفاءة الاستثمارات المزرعية ويجب أن يكون هذا الدور وفق استراتيجية اقتصادية تستهدف تحقيق الرفاهية من جهة والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى ويجب على المصاريف أن تأخذ المتغيرات الكمية والنوعية الآتية عند تمويلها للمشاريع الفلاحية:

- تحديد حجم التمويل لمشاريع الإنتاج الفلاحي في ضوء تقديم اتفاقها الاستثماري وأن يتم تنفيذ التمويل وفق مراحل تنفيذ المشروع.
- الإشراف على المراحل الاستثمارية للمشروع واتباع أسلوب التمويل الموجه من خلال خبراء في المجال الاقتصادي والفني.
- دراسة المشاريع المقترحة تمويلها من ناحية جداولها الفنية والاقتصادية ثم اتخاذ قرار التمويل.

وفي الاخير فإنه لنجاح هذه السياسات لابد من وضع سياسة تشريعية واضحة للتنمية الفلاحية تساعد في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية الفلاحية وتعتبر كحافز لنمو الإنتاج وتطور العلاقات الإنتاجية.[1]

[1] مقالة بعنوان افاق التنمية الفلاحية http ://www.alger17.com اطلع عليه يوم 2016/02/13.على الساعة 3:00.

PNDA : PLAN NATIONAL DE DEVELOPPMENT ARGICOLE.

المبحث الثاني: الاستراتيجيات التنموية للقطاع الفلاحي (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية)

جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) استجابة للصعوبات التي تواجه القطاع الفلاحي ويعتبر مظهر من مظاهر الإرادة السياسة القوية لبناء حلول للمشاكل التي تعيق تطور قطاع الزراعة، ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى الإطار القانوني والإطار المالي وإلى مختلف الاستراتيجيات التي يقوم عليها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

المطلب الأول: الإطار القانوني للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية

ونقصد هنا الإطار القاعدي الأساسي الذي يحكم السياسة الزراعية في الجزائر منذ سنة 2000 إلى يومنا هذا و يتمثل في مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم هذا القطاع وأهمها:

القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان عام 1420 لـ 23 ديسمبر 1999 يتضمن قانون المالية لسنة 2000 لا سيما المادة 54 منه.

هذا النص القانوني هو بمثابة الانطلاقة الحقيقية لهذا البرنامج الذي سيكون له نتائج معتبرة فيما بعد، سواء على مستوى هذا القطاع أو على مستوى الاقتصاد الوطني.

بحيث من سنة كل ما تم برمجته في إطار المخطط ما نقابله في قانون المالية لكل سنة، ففي السنة المالية لسنة 2007 تم تخصيص غلاف مالي قدره 21,342,869,000 دج فقط ميزانية التسيير للقطاع الفلاحي.

وهنا يجب الاعتراف أن المجهودات المبذولة لتزويد بلادنا بنظام تشريعي وتنظيمي يهدف إلى حماية الأراضي الفلاحية من المزايدات والأطماع ومن أجل أن تساير المسار التنموي الذي عرفته الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

ويمكن تقسيمها إلى خمسة أقسام أساسية:

- حيازة الملكية العقارية الفلاحية.
- استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة بالدولة.
- التوجيه العقاري.
- استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز.

الأراضي الفلاحية الوقفية: إن التطور الذي عرفه القطاع الفلاحي سواء من حيث الأساليب أو التنظيمات وفقا للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حصلت في ظل عملية تنموية شاملة شرع في تحقيقها منذ استرجاع السيادة الوطنية 1962.

ومن خلال العشريات الأربعة الماضية صدرت عدة نصوص تشريعية تتعلق بتنظيم القطاع الفلاحي التابع للدولة بدءا بأسلوب التسيير الذاتي سنة 1962 ومرورا بعمليات تطبيق الثورة الزراعية، إذ تم توسيع نطاق الصندوق الوطني للأراضي الفلاحية بصفة كبيرة عن طريق التأميم الذي شمل أراضي شاسعة كانت تابعة للقطاع الخاص.[1]

فإعادة هيكلة القطاع الفلاحـي بقانون 87-19 المنشئ للمستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية وصـولا إلى قانون 90-25 المعدل بالأمر رقم 95-26 المتضمن التوجيه العقاري والذي من خلاله بدأت الدولة تتراجع عن المبادئ الاشتراكية المطبقة سابقا بفتح المجال للقطاع الخاص وتشجيعه تماشيا والسياسة المنتهجة ولتوسيع ذلك بدأت في إعادة الأراضي إلى مالكيها الأصليين هذا وفي مجال استصلاح الأراضي الصحراوية التي تقدر مساحتها بـ 200 مليون هكتار من المساحة الكلية للجزائر وجعلها منطقة تساهم ولو بجزء معين في تنمية الفلاحة، قام المشرع بإصدار القانون رقم 83-18 المتضمن حيازة الأراضي المستصلحة، وفي مجال الاستصلاح دائما تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 97-438 بتاريخ 15-12-1997 المحدد لكيفيات منح حق الامتياز على قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في مساحات الاستصلاح في المناطق

[1] لنقار بركاهم سمية ، "**منازعات العقار الفلاحي التابع للدولة** " ، في مجال الملكية و التسيير الديوان الوطني للأشغال التربوية 2004 ، ص 7.

السهبية والجبلية للأشخاص المستوفين للشروط القانونية،[1] كل هذه التغيرات القانونية الهشة انعكست على العقار الفلاحي مفرزة بذلك منازعات عقارية مازال القطاع الفلاحي يتخبط فيها إلى اليوم، هذه النزاعات سواء تعلقت بالملكية أو التسيير أو الحماية من شأنها أن تنقص من قيمة العقار الفلاحي في الجزائر وتجعله وتجعله لا يؤدي دوره الاقتصادي خاصة وأن بلادنا مقبلة على استخدام الاستثمارات الوطنية والأجنبية الأمر الذي يستلزم منا الإعداد والتحضير لإيجاد الفواصل النهائية من أجل السرعة وضمان البساطة والوضوح في العلاقات والأدوار بين الهيئات المختلفة.

1-المنازعات العقارية وتأثيرها على سياسة التنمية الفلاحية: لقد تعرضت الأراضي الزراعية والمجتمع الريفي، إلى الكثير من التحولات والأثار السلبية الناجمة عن تطبيق وممارسة سياسات معينة في مجال العقار الزراعي، إذ أن أشكال الملكية الزراعية التي كانت في المجتمع الجزائري قبل الاحتلال الأجنبي أدخلت عليها تغييرات وتم تحطيمها واستبدالها بأشكال أخرى للملكية غريبة عن المجتمع الجزائري مما ساهم في بروز مشاكل واضطرابات في استغلال الأراضي الزراعية والإنتاج الزراعي وأيضا في تجويع الفلاحين والهجرة.

وبعد الاستقلال صدرت قوانين تهدف إلى تنظيم الأراضي الزراعية واستغلالها وتطوير المجتمع الريفي، غير أن هذه السياسات اصطدمت بكثير من المشاكل والصعوبات التي لم تسمح بإرساء أشكال وعلاقات جديدة لاستغلال الأراضي الزراعية، وبناءًا على هذه الحالات والتطورات في الأراضي والمجتمع، نشأت الكثير من الخلافات والنزاعات سواء بين الفلاحين أنفسهم أو بين الفلاحين والدولة وكانت هذه الخلافات سببا رئيسيا في انخفاض الإظهار الزراعي وتشجيع الأنشطة الفلاحية الأخرى.[2]

حيث كان تدخل الدولة في الزراعة منذ الاستقلال يتزايد ويتدعم بناءا على توسيع النشاط الاقتصادي للدولة، ولم تكن هذه التدخلات لمجمل السياسات لزراعية المطبقة منسجمة في تحقيق الأهداف الخاصة بالتنمية المستدامة، منها من لم تكن في نفس الوقت مرتبطة بتحقيق التنمية داخل القطاع الفلاحي نفسه.

[1] عياش خديجة ،" **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر** " مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، ص 77.

[2] عياش خديجة ، "**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**" ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلاقات السياسية والدولية ، ص 78.

فالوسائل الإدارية القانونية والتنظيمية التي استعملتها في البداية كانت تهدف إلى مساعدة المستهلكين عن طريق التأثير في عنصر الطلب مما ساهم في تخفيض الأسـعار والتشجيع في الواردات التي كان لها أثر سلبي تتسبب في حدوث التبعية الغذائية للخارج.

إن الصراعات بين الفلاحين سواء فيما يتعلق الأمر بالأرض والعتاد أو في مسائل الإنتاج الأخرى تكون إطار بتجميد الطاقات المادية والبشرية في الوسط الفلاحي، وخاصة إذا علمنا بأن المشاريع الزراعية تتطلب وجود ثقة واطمئنان لدى الفلاح، وتشمل النزاعات ما يلي:

2- المنازعات ناتجة عن نقائص في القانون المتضمن المستثمرات الزراعية: لقد نجم عن القانون الخاص بضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية الصادر في 08 ديسمبر 1987 الكثير من المنازعات والخلافات سواء بين الفلاحين والدولة ونستطيع تلخيصها:

إن القانون الصادر في 1990 الخاص بالتوجيه العقاري قد حدد بدقة الأراضي الزراعية ونوعيتها ودرجة خصوبتها وكذلك نوعية العقارات وتعتبر معرفة هذه المعطيات ضرورية للاستثمار الفلاحي، لكن هذا القانون كان يفتقد إلى مثل هذه المؤشرات.

- إنه لا يتبين بالضبط مفهوم المستثمرة الزراعية والشروط الواجب توفرها من معدات وغير ذلك.
- كذلك لم يحدد كيفية إنشائها التي تختلف باختلاف العوامل الطبيعية والبشرية.
- لم تولي اهتمام بتنمية المنتجات الأساسية والتشجير واستصلاح الأراضي.
- كذلك فيما يتعلق بحق الانتفاع الدائم، حيث ينص القانون على ذلك لكن في نفس الوقت تسبب في بروز الكثير من الخلافات بين الفلاحين أو المنتجين والدولة نتج عن كل هذا تراجع دائم في الإنتاج
- حق الشفعة سمح القانون بالتنازل للأعضاء على حصصهم لأحدهم وهذا بناءا على المادتين 24 و25.
- فيما يخص طبيعة المستثمرة بحيث أنه الدولة سمحت بامتلاك كل شيء عدا الأرض وهذا أيضا كان له أثره السلبي

- المنازعات العقارية المتعلقة بالقانون المتضمن التوجيه العقاري الصادر في 1990 الذي أمر باسترجاع الأراضي المؤممة في نطاق أحكام الأمر المتضمن الثورة الزراعية

وقد شمل هذا القانون استرجاع الكثير من الفلاحين المالكين، فحسب معطيات وزارة الفلاحة فإن 98% وذلك بعدد 22366 مالك استيعاد وملكية أراضيهم لكن فتحت نزاع حول:

- الأراضي التي فقدت طابعها الفلاحي
- الأراضي التي تم منحها في إطار الحيازة العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح
- الأراضي المتبرع بها

إن القانون المتضمن التوجيه العقاري أكد على استرجاع الأراضي المؤممة، غير أنه لم يتطرق إلى استرجاع الأراضي التي تبرع بها أصحابها لفائدة الصندوق الوطني للثورة الزراعية والذي أصبح أصحابها يطالب بها، وعلى إذا الأساس تم صدور أمر يعادل القانون الخاص بالتوجيه العقاري فيستوجب المادة 76 من هذا الأمر الذي أكد على استرجاع حقوق الملكية للأشخاص الذين أممت أراضيهم و تبرعوا بها في إطار الأمر المتضمن الثورة الزراعية وذلك بشرط:[1]

- أن لا تكون المعنية فقدت طابعها الفلاحي، وفي حالة العكس عليها تعويض مالكيها نقدا وعينا.
- أن لا تكون الأراضي المعنية قد تم منحها على شكل استفادة في إطار القانون 83-18.
- ألا يكون الملاك الأصليون قد استفادوا من الأراضي في إطار القانون 87-17 المتضمن ضبط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية.
- ألا يكون الملاك الأصليون قد سلكوا سلوكا غير مشرف أثناء الثورة التحريرية الوطنية وألا يكونوا قد تحصلوا عليها عن طريق معاملات عقارية أثناء الثورة التحريرية.
- ألا تقع الأراضي المعنية تحت التقادم المكسب الذي نصت عليه المادة 827 من الأمر رقم 75-58 الصادر في 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون المدني.

[1] عياش خديجة، **"سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر"** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي واداري جامعة الجزائر، ص 79 .

- النزاعات العقارية على أراضي العرش والبلديات[1]

وتعتبر أراضي العرش والبلديات بالخصوص المتواجدة في الهضاب العليا لها أهمية كبيرة في الاستغلال والمحافظة على الثروة العقارية.

وكانت هذه الأراضي تستغل من طرف الفلاحين من غير وجود سند قانوني للملكية العقارية، غير أن هذه الأراضي أدمجت في الصندوق الوطني للثورة الزراعية أما القانون الخاص بالأملاك الوطنية الصادر في سنة 1990 فقد اعتبر أراضي العرش والبلديات هي من الأملاك الوطنية.

كما أن الأمر المعدل والمتمم لقانون التوجيه العقاري فقد أكد على ملكية الدولة لأراضي العرش والبلديات.

3- المنازعات في الأراضي الموضوعة تحت حماية الدولة: لقد قامت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال مباشرة باتخاذ إجراءات مختلفة لاسترجاع السيادة على الأرض الزراعية، فبالإضافة إلى التأميمات فإن الدولة وضعت تحت حمايتها بعض الأراضي الزراعية وذلك طبقا للمرسوم الصادر في ماي 1963 وتبلغ مساحة هذه الأراضي نحو 16765 هكتار وعدد النخيل يقدر بـ 2120 نخلة.

وبموجب المادة 85 مكرر من الأمر المعدل والمتمم لقانون التوجيه العقاري فقد نصت على استرجاع كل الأراضي الموضوعة تحت حماية الدولة لملاكها الأصليين شريطة ما يأتي:

- أن يكون لمالكيها سلوك غير مشرف إبان الثورة
- أن لا تكون الأرض المعنية موضوع معاملات عقارية مخالفة للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.
- أن لا تكون الأراضي المعنية قد فقدت طابعها الفلاحي
- أن تكون قد منحت في إطار القانون رقم 83-18 المتعلق بحيازة الملكية العقارية
- أن لا تقع الأراضي تحت التقادم المكتسب لصالح المستفيدين شرعا

[1] القانون رقم 90-25 المتضمن التوجيه العقاري .

- أمر رقم 95-26 الصادر في 26سبتمبر 1995 المعدل و المتمم للقانون رقم 90-25 المتضمن آفاق الموارد الفلاحية .

4- المنازعـات في الأراضي السهبية: تشكل الأراضـي السهبية أهمية اقتصاديه زراعية معتبرة فهي تمتد على مساحة إجمالية تقدر بـ 20 مليون هكتار من هذه الأراضي ما هو قابل للاستغلال الفعلي وتربية الأغـنام وهو يضـم الولايات التاليـة: تبسة، مسيلة، الجلفة، تيارت، سعيدة، البيض، النعامة، خنشلة، أم البواقي، تلمسان في جزئه الجنوبي، الأغواط وبسكرة في جزئه الشمالي.[1]

6- قانون الرعي: إن قانون الرعي الصادر في سنة 1971 أقر بتسيير الحالة الطبيعية التي كانت متواجـدة في السهوب، غير أنه كان من الضروري دراسة العوامل والإمكانيات التي تساهم في تغيير القانون المذكور أقر حالة الرعي المتنقل وغير المنتظم.[2]

المطلب الثاني: استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

إن تنفيذ مختلف برامج التنمية الفلاحية من فروع وتكثيف الحبوب وإعادة تحويل أنظمة الإنتاج أهم برامج التشجير واستصلاح الأراضي، يرتكز على جملة من وسائل التأطير المالية والتقنية معدلة للبعض ومحفزة للبعض الآخر حتى تصبح ملائمة لمتطلبات إنجاز الأهداف المحددة.

1- أهم توجيهات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: يهدف هذا المخطط إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي، الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني وتنمية قدرات الإنتاج المدخلات الفلاحية من بذور وشتائل وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف التنمية المستديمة، وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية، وفي هذا الإطار يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز ودعم المستثمرين الفلاحين من أجل:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع: الحبوب الحليب، البطاطا، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء ... الخ.

[1] عياش خديجة ، "**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري ، ص، 82 .

[2] الأمر رقم 75-43 المؤرخ في 7 جمادى الثاني 1395، الموافق ل17 يونيو1975 من قانون الرعي.

– تكييف أنظمة استغلال الأراضي، في المناطق الجافة، والشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف (المخصصة حاليا للحبوب، أو متروكة بورا وهي مهددة بالتدهور) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدرتها الإنتاجية العالية.

بالإضافة إلى الأنشطة المشار إليها أعلاه، فإن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي ينفذ في الأراضي الصالحة للزراعة (مساحة تقدر بـ 8 مليون هكتار) يهدف إلى توسيع هذه المساحة عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز الأمر الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية، والمحافظة عليها، وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب وتقدر مساحة المرحلة الأولى الجاري إنجازها من هذا البرنامج بـ 6000000 هكتار.[1]

إن معايير تنفيذ هذه الأنشطة محدودة في ثلاث مستويات جودة اقتصادية، استدامة إيكولوجية، وقبول اجتماعي بالإضافة إلى هذا البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى رفع نسبة التشجير من 11% إلى 14% في شمال البلاد.[2]

يرتكز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالإضافة إلى الإدارة الفلاحية، والمعاهد التقنية على مجموعة من المؤسسات الجديدة، وكذلك عن طريق نظام تعاوني متجدد، إن تنفيذ المشاريع (تكثيف تمويل الأنظمة الزراعية، استصلاح عن طريق الامتياز) يتم بدعم من طرف صناديق خاصة (الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز) ومن جهة أخرى فإن عملية المحافظة على الأراضي التابعة لأملاك الدولة الخاصة سوف يتم تعزيزها عن طريق نظام قانوني ملائم للمقاربة الاقتصادية للقطاع، مع العلم أن هذه الأراضي ستبقى ملكا للدولة طبقا لقرار السيد يتماشى وهدف تثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها.

[1] وحيد خير الدين، "**أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**"، دراسة حالة الجزائر، تخصص: إقتصاد دولي، 2012-2013، ص 225.

[2] المنشور الوزاري رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 والمتضمن استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (وزارة الفلاحة).

إن وسائل التسيير الاقتصادي لهذه البرامج، مطابقة لمبادئ العقلنة والنجاعة، حيث أن أسعار تبادلات السلع والمدخلات الفلاحية يتحكم فيها السوق.

إن هذا النظام المؤسساتي، فإن المهمة الفلاحية عبر الهياكل التمثيلية (المنظمات المهنية الشركاء الاجتماعيين والغرف الفلاحية) تبقى الشريك المفضل للدولة في إعداد وتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

2- أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: إن العمليات الأساسية المحددة من طرف وزارة الفلاحة في إطار مهمتها المتمثلة في الضبط أي الاستصلاح في شمال وجنوب البلاد، تحويل أنظمة الإنتاج والاستعمال العقلاني للموارد المالية للدولة، تهدف أساسا إلى إعادة تشكيل المساحات الفلاحية والمحافظة على الموارد الطبيعية، إن هذه العمليات تفرضها المعوقات المتعلقة بالتربة والمناخ لأن معظم المناطق الزراعية للبلاد تتميز بمناخ جاف وتربتها مهددة بالانجراف والتدهور، بسبب تقنيات وأنظمة إنتاج غير ملائمة ومن هذا المنطلق فإن المخطط الوطني يندرج ضمن مسعى إعادة الطابع الفلاحي لمناطقنا، وتوفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية، لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات فلاحية وصناعية وغذائية.

3- مناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: بذكر المنشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 وزارة الفلاحة بالخطط العريضة للمناهج المقترحة وتدابير تنفيذ المخطط وكذلك يشكل جمعية نصوص أخرى (مراسيم، مفردات، قرارات وتعليمات) المسيرة للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وصندوق تطوير حماية الصحة الحيوانية والنباتية، وأيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير والإطار التنظيمي الذي يرجع إليه مدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات لتنفيذ برامج التنمية الفلاحية ولبلوغ الأهداف المحددة فإن وزارة الفلاحة تعمل على تطوير عمليات التأطير وتنشيط البرامج عبر ما يلي:[1]

[1] عياش خديجة، "**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، ص، 85-86.

4- دعم وتطوير الإنتاج في مختلف فروعه: عن طريق توظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية، بذور، مشتقات فصائل حيوانية والمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنها أصبحت وحدات للتجارب ونقل ونشر التقنيات.

سوف تولى عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا الجيدة، التي يمكن أن تكون محل تصدير ولهذا فإن التغيرات التي أدخلت مؤخرا على نظام الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية يهدف إلى تبسيط الإجراءات وإضفاء أكثر شفافية ومرونة.[1]

4-1- تكييف أنظمة الإنتاج: يعتمد هذا البرنامج في تنفيذه على نظام دعم خاص وملائم وهي مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين يقدم دعما مباشر لأنشطة الفلاحين ويسمح بتأمين مداخيلهم يأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تستهدف المنتوج نفسه ويعتمد هذا البرنامج على دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين حيث يستمد هذا الدعم ميزته من كونه.[2]

- يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل الفلاحين (مساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل آنية على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية والمتتالية لإنجاز برنامج إعادة تمويل الأنظمة الزراعية)
- يأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تهدف المنتوج نفسه فخلال السداسي لأول من سنة 2000 ثم تحديد 7000 منشأة تغطي مساحة 5000

[1] وزارة الفلاحة، "**المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**"، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وزارة الفلاحة مارس 2003، ص 77.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير السداسي الأول لسنة 2000 الدورة العامة 16 نوفمبر 2000، ص 40.

هكتار وهي تشمل منشآت نموذجية ستتكفل المراكز التقنية للتنمية بتأطيرها تقنيا وتخصص متابعة خاصة لمئة (100) من بينها.[1]

بالرغم من أن هذا البرنامج أعتبر محورا أساسيا في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) من خلال حرصه على تطوير المنتجات المتكيفة مع المناطق الطبيعية، والخصائص المحلية وتكييف أنظمة الاستغلال في المناطق الجافة وشبه الجافة، إلا انه لقي صعوبات أساسها ضعف وسوء تقييم الأراضي الفلاحية و حصر مزاياها والظروف الملائمة لكل منتوج حتى يتم توجيهه لمنطقة إنتاجه وتدعيمه بما يزيد من مردوديته وتجنب التصرفات العشوائية لإنتاج نفس المنتوج في كل مكان دون اعتبار للظروف أو لقيمة المردودية، ورغم هذا ، فقد تم العمل على تجاوز هذه العراقيل وتدعيم تطوير زراعات الحبوب في المناطق الخصبة، بمنح إعانة لإنجاز عملية الحرث المبكر وشراء المدخلات البذور، الأسمدة ومبيدات الأعشاب الضارة وقد حددت قيمة هذه الإعانة 9000 دج عن كل هكتار ولم تمنح زراعة الحبوب في المناطق الهشة لكنها بالمقابل لمتحصل على أية إعانة.[2]

إن هذه الاستراتيجية اعتمدت بالنسبة للمنتوج الحبوب بصفة خاصة بهدف تكثيف إنتاجيته وتوفيره بالكميات التي تحقق الاكتفاء الذاتي منها، كما اعتمدت لأغلب المنتوجات الأخرى، وإنما التركيز على الحبوب كون هنا أن المنتوج كان ينتج في المناطق الشمالية ومنطقة الهضاب والمناطق الجنوبية، لكن مردودية ضئيلة جدا نظرا لعوامل: الأرض، المناخ، توفير مياه السقي ... الخ.

وعليه قد شمل برنامج تكييف زراعات الحبوب مع المناطق الطبيعية مساحات معتبرة قدرت بـ 454800 هكتار في المناطق المعنية بالتكثيف، و 187000 هكتار خاصة بالمناطق المتوسطة و 1197000 هكتار عبارة عن مناطق هشة.[3]

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي السداسي الثاني لسنة 2000، الدورة العامة 17 نوفمبر 2001، ص 31.

[2] وزارة الفلاحة، برنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز، وضعية الالتزامات والإنجازات، ص 102.

[3] تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الثاني لسنة 2000، الدورة العامة 17 نوفمبر 2001، ص 32.

5- استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز: تم الشروع في تنفيذه سنة 1997 طبقا لأحكام المادة 07 من الرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 15 ديسمبر 1997، والهدف الأساسي من هذا البرنامج هو تثبيت واستقرار سكان الريف وهذا من خلال تحسين مستوى معيشتهم، الزيادة في الإنتاج، توسيع المساحة الصالحة للزراعة، خلق مناصب شغل دائمة بالإضافة إلى اشتراك السكان المحليين في هذا البرنامج إنكار استحداث النشاطات الحمياتية في مختلف المجالات ذات العلاقة بأهداف الاستصلاح والإنتاج الفلاحي.[1]

الجدول(3-1): استصلاح الأراضي عن طريق منح الامتياز **الوضعية إلى 31 ديسمبر 2003**

المنطقة	عدد المشاريع	المساحات (هكتار)	الكلفة دج
الجبلية	217	154794	17927546000
السهبية	115	176346	19253713000
الصحراوية	78	14114	9303863000
المجموع	410	345209	46485122000

المصدر: المنشور الوزاري المشترك رقم 323 المؤرخ في 29 جوان 1999، المتعلق بكيفيات إنجاز برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ص **54**.

6- البرنامج الوطني للتشجير: مهمته الاستجابة للانشغالات الوطنية في المجال الغابي و الإيكولوجي و يرمي إلى تحقيق:

- حماية التربة وذلك بمكافحة التعرية والتصحر باستعمال تقنيات ملائمة
- إعادة تشكيل الغابات وذلك بغرس الأشجار
- المحافظة على الأحواض التجميعية للسدود

[1] المنشور الوزاري المشترك رقم 323 المؤرخ في 29 جوان 1999، المتعلق بكيفيات إنجاز برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ص 53.

غير أن هذه الأهداف قد تم إعادة توجيهها بإعادة الأولوية للتشجير المفيد والاقتصادي عبر غرس اصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، اللوز، الكرز ... الخ) وهذا من أجل حماية التربة وضمان مداخيل الفلاحين من خلال استغلالهم للمناطق الغابية.[1]

7- استصلاح الأراضي بالجنوب: إن استصلاح الأراضي حول الواحات سيتم في إطار الامتيازات أما الاستصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية والتي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبرى، ستخصص للاستثمارات الوطنية والأجنبية، ومن جهة أخرى إن البرامج الخاصة المتحدة من طرف المحافظة لتنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية ومن طرف المحافظة السامية لتطوير السهوب تتواصل بطريقة تكاملية ومندمجة مع مختلف برامج القطاع.[2]

تبنت الحكومة برنامج الاستصلاح الواسع في الجنوب في شهر أفريل من سنة 1992 لمساحة تقدر بـ 150.000 هكتار وتوزع على 06 ولايات، وتمت الموافقة على جزء أولي من المساحات في إطار هذا البرنامج تصل إلى 68000 هكتار، حيث صادق عليها مجلس الحكومة في الخامس من شهر سبتمبر سنة 1995، تعد كلفت محافظة التنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية استصلاح هذه المساحات حيث حصلت على ظرف مالي بمبلغ 2,63 مليار دينار للاستصلاح في المرحلة الأولى مساحة 18700 هكتار منها 10575 هكتار أنجزت وضمن هذه المساحة تم إنجاز 2400 هكتار خلال السداسي الثاني من سنة 1999.

ويهدف برنامج استصلاح أراضي الجنوب إلى وضع السياسات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية وإدخالها ضمن محاور التنمية الاقتصادية عن طريق دعم تفعيل المنتجات الملائمة مع المناخ خاصة تخيل التمور (التي تعتبر مصدرا من مصادر جلب العملة الصعبة) وغيرها، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية أعاد توجيه هذا البرنامج ووضع الشروط والكيفيات اللازمة للتنفيذ حتى تتم تهيئة أراضي الواحات في

[1] سلطانة كتفي، "**تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) ولاية قسنطينة تقييم ونتائج**"، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية، تخصص: التهيئة العمرانية 2005-2006، ص 10.

[2] تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول لسنة 2001، الدورة العامة 19 نوفمبر 2001، ص 33.

إطار برنامج الامتيازات الفلاحية أما الاستصلاحات الكبرى والمؤسساتية التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبرى ستخصص مستقبلا للاستثمارات الوطنية والأجنبية.[1]

المطلب الثالث: الإطار المالي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية

الإمكانيات المالية للقطاع الفلاحي هي متعددة ومتكاملة من أجل ضمان تمويل ملائم للبرنامج، يتكفل الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي وصناديقه الجهوية ليصبح الشباك الوحيد للفلاحين، وتسيير الصناديق العمومية، وكذا المهام المتعلقة بالقرض والتأمينات الفلاحية.

1-الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA): أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 وهو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة ولقد تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية حتى يصبح هذا الصندوق عملي في شكله الجديد:

- المرسوم التنفيذي رقم 118/2000 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير الصندوق.
- مقرر وزاري رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 والمحدد من جهته لشروط الاستفادة من الصندوق وطرق نفع المساعدات وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.[2]
- المساعدات المالية المقدمة من طرف الصندوق للضبط والتنمية الفلاحية تتغير من 10 في المئة إلى 70 في المئة من قيمة الاستثمار وهذا حسب طبيعة العمليات وهي تعتبر كمساعدة للموارد الخاصة للفلاحين.

أما فيما يخص قائمة النشاطات التي تستفيد من دعم الصندوق يمكن حصرها في الآتي:

تطوير الإنتاج والإنتاجية، تثمين المنتوجات الفلاحية، عمليات التسويق، تطوير الري الفلاحي، حماية وتنمية الثروات الوراثية الحيوانية والنباتية، المخزون الأمني للإنتاج الزراعي والبذور والمشاتل، حماية مداخيل الفلاحين

[1] المنشور الوزاري رقم 99، المؤرخ 04 مارس سنة 2001 المتعلق بإنعاش عملية استصلاح الأراضي الفلاحية، ص 77.

[2] سلطانة كتفي، "**تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005)**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في التهيئة العمرانية، تخصص تهيئة عمرانية 2005-2006، ص 17.

دعم أسعار المنتوجات الغذائية الطاقوية المستعملة في الفلاحة، تخفيض نسب فوائد القروض الفلاحية، تأطير الأشغال.[1]

7- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز (FMVS): هذا الصندوق تم إنشاءه في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 1998 مع تزويده بغلاف حالي كشطر أول يقدر بـ 8 مليار دج، وغلاف مالي آخر تبدر بـ 8 مليار دج في إطار قانون المالية لسنة 1999[2] الذي يهدف إلى توسيع المساحات الزراعية المستغلة، خلق مناصب شغل وخلق مراكز حيوية، وقد كان هذا محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استحالة عبر الشركة المعروفة باسم العامة للامتيازات الفلاحية (GCA) وأصبح في عام 2002 صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز حيث بقرار من وزارة الفلاحة الصادر في 30 سبتمبر 2003 حدد فيه شروط الاستفادة من هذا الصندوق ويستفيد من هذا الصندوق الفاعلين الاقتصاديين، الأفراد أو الجماعات الذين لهم مشاريع جوارية في عمليات تعد بعث حيوية النشاطات الفلاحية في الوسط الريفي.[3]

8- القرض الفلاحي في الجزائر و التأمينات الاقتصادية: الذي كان يعد غيابه من بين معوقات الاستثمار ، انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2001/2000 يقوم القرض الفلاحي بامتصاص العجز الغذائي في الجزائر ، بمعدل سنوي من 1988 إلى 1996 من العائدات بالعملة الصعبة بنسبة 25% ومصدر هذا العجز يعود إلى متطلبات السكان المتزايدة والنمو البطيء للإنتاج الفلاحي الذي تهدده العديد من العوامل.

بحيث في نفس الفترة ظهرت جيوب الجوع وهذا حسب الإحصائيات التي قدمها البنك العالمي لسنة 1997 حيث 22% يعيشون تحت مستوى الفقر، ولمواجهة هذه الوضعية كان من الضروري تفعيل أكثر لدور الدولة حيث أصبح من الضروري وهذا لتدارك الخلل وتحقيق التوازن بين النمو السكاني ونمو الإنتاج

---

[1] زهير عماري ، **"تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال (1980-2009)"** ، اطروحة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 82.

FNRDA : FONDS NATIONAL DE REGULATION ET DU DEVELOPPMENT ARGICOLE.

[2] الجريدة الرسمية، المؤرخة في 2006/12/26، ص 79.

[3] الجزائر ، **"وزارة الفلاحة"**، منشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 المتضمن تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ص79.

FMVS : FONDS DE LA MISSE EN VALEUR PAR LES COCESSION.

وتحقيق الاستقرار السوسيو اقتصادي من خلال هذه السياسة الفلاحية التي انتهجتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة وهنا جاءت مقترحات عديدة كبدائل وهي القيام:

- بتدعيم المنشآت القاعدية
- تحسين الإنتاج الفلاحي
- تطوير التقنيات المستعملة في الإنتاج
- إقحام القطاع الخاص

ومن أجل القيام بدوره، تم توجيه رسالة في شكل منشور خاص إلى الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي يحدد فيها الإجراءات الجديدة المتعلقة بتمويل البرامج الفلاحية.

بما أن التأمين الاقتصادي الفلاحي مكملا وضروريا للقرض يجب تطويره عبر ترقية أشكال جديدة للتأمين ملائمة للأهداف المحددة في برامج تنمية الفروع وإعادة تجيل أنظمة الإنتاج.

هذه الأشكال الجديدة التي وضعت لفائدة الفلاحين المنخرطين في هذه البرامج من قبل الصندوق تعد ضمان للحصول على القروض.[1]

9- القرض الفلاحي والتأمينات الاجتماعية: شهد القرض الفلاحي إهمالا من طرف بنك الفلاحة والتنمية (BADR) مما أثر سلبا على الاستثماري الفلاحي لزمن طويل لكون القرض الفلاحي لم يتم استغلال كما كان مقررا له وخلال الموسم الفلاحي 2001/2000 تم تجديده للقيام بالمهام المرتبطة به ودعم الاستثمار الفلاحي بواسطة الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA) الذي أوكلت له مهمة إنجاح البرامج كونه هيئة للإقراض الفلاحي والتأمين الاقتصادي وعبارة عن محاسن للصناديق العمومية، ودعي في ذلك تجديد كل الإجراءات المتعلقة بالقرض والتأمين الاقتصادي من أجل إعادة تحويل أنظمة الإنتاج وتطوير أشكال التأمين في مختلف الفروع والمجالات.

[1] سلطانة كتفي، "**تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005)** "، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في التهيئة العمرانية، تخصص تهيئة عمرانية، 2005-2006، ص 22.

BADR : BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPMENT RURAL.

وإجراء عملي تم إمضاء اتفاقية مشتركة بين الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية ووزارة الفلاحة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، لإعطاء هذا الأخير مهامه الأولوية كبنك فلاحي حيث تم شراء ديون الفلاحين والمقدرة بـ 27 مليار دينار والتي تمثل ديونا على عاتق الفلاحين والبالغ عددهم 250000 فلاح.[1]

10- القرض الفلاحي التعاضدي: يتم دعم القطاع الفلاحي عن طريق القرض، الذي طالما ظل شكلا يعاني منه الفلاحون حيث يعد تراجع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، قرر العودة إلى نشاطه في تمويل القطاع الفلاحي في 25 فيفري 2002 والمشاركة في تمويل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبذلك تم إحياء وبعث الحيوية في النشاط البنكي وتطوير نوعية الخدمات البنكية. كما يتم التمويل عن طريق التأمينات الاقتصادية والتي يتكفل بها الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA)، الذي يقوم فضلا عن التأمينات بتقديم القروض ومحاسبة الصناديق العمومية.[2]

[1] تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول سنة 2001، الدورة العامة 2001/11/19 ص 39.

CNMA : CAISSE NATIONAL DE MUTUALITE ARGICOLE.

[2] الجزائر، "**وزارة الفلاحة**"، منشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2002 ، المتضمن تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ص 18.

المبحث الثالث: آفاق التنمية الفلاحية

إن للملكية العقارية بمختلف انواعها لها دور هام وأساسي للتنمية الشاملة للدول لذلك ارتبطت بالوضعية الاجتماعية للأفراد والامم وفي مقابل ذلك فهي تعتبر مصدر عدة صراعات دولية وداخلية والتجربة أثبتت أنه وراء كل نزاع جزئي يوجد نزاع عقاري.

المطلب الاول: اعادة هيكلة القطاع الفلاحي

لقد واجه القطاع الفلاحي في الجزائر مشاكل عديدة أدت إلى عجزه وانخفاض مردوديته وهذا نتيجة ارتفاع دخل الجزائر من المحروقات الذي أدى إلى هجرة سكان الريف إلى الحضر بسبب ارتفاع مستويات الأجور في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الفلاحي كله أدى إلى زيادة الواردات الزراعية بنسب كبيرة فأصبحت ضرورة مراجعة البرامج السابقة حتمية بداية بإعادة الهيكلة.

1-**إعادة الهيكلة:** بهدف إعادة الهيكلة الى ضم الاراضي الفلاحية بعضها ببعض لتكوين مزارع ذات طابع اشتراكي عمومي مع اعطاء أكثر استقلالية في ميدان تسيير المؤسسات الفلاحية وتطهيرها لتشجيع صادرات الفلاحين وكذا تصحيح التعاونيات الانتاجية للثورة الزراعية.

حيث اهتم هذا المشروع بالوحدات الانتاجية حيث قام بتوزيعها الى أربعة أنماط:

- مزارع تسود فيها زراعة الخضر لمساحة تتراوح بين 50 و100 هكتار
- مزارع تسود فيها زراعة متعددة مع تربية المواشي بمساحة تتراوح بين 150 و250 هكتار
- مزارع تسود فيها زراعة الاشجار المثمرة والكروم بمساحة ما بين 150 و200 هكتار
- مزارع تسود فيها الحبوب بمساحة تتراوح بين 800 و150 هكتار

إن تنفيذ عملية الهيكلة انتهى في 1983 ذلك بتكوين 3429 مزرعة فلاحية اشتراكية بمساحة إجمالية قدرها 2830000 هكتار أي بمعدل يفوق 800 هكتار للمزرعة لكن صاحب هذا المشروع أخطاء كثيرة تمثلت البعض منها في أنه قد ورثت بعض المزارع من جراء هذا الضم قطعا هامشية لا تستغل كما أن

هذه المزارع لم تلبي متطلباتها من إطارات وكفاءات فقد كان تزويدها بالكفاءات البشرية اللازمة صعب التحقيق مما أدى إلى اللجوء إلى انشاء ما يسمى بالمزارع القاعدية تحت إشراف المزرعة الأم ورغم هذا الحل المؤقت بقي التأطير مشكلا تعاني منه الفلاحة الجزائرية اضافة إلى ذلك فقد ظل عدم اهتمام الشباب بالنشاط الفلاحي بارزا وهذا ما يظهر من خلال ممارسة النشاط الفلاحي من طرف الفئة المسنة وغير المؤهلة تقنيا في غالب الأحيان وكذا ظاهرة العجز المالي التي بقيت مستقرة بالقطاع الزراعي العام إضافة إلى كل هذا فقد وزعت تعاونيات على كل الفلاحين لاستغلالها بشكل فردي بحجة صغر حجمه أو بالتالي لا بمكن انشاء جمعية تعاونية بها الذي أدى إلى تشجيع القطاع الخاص والاهتمام به بدل الاهتمام بالقطاع الزراعي الاشتراكي.[1]

1-1- **إعادة هيكلة الساحة العقارية:** إن عدم فعالية الهيئات المشرفة على الساحة العقارية والتي اتسمت بمركزية القرار وثقل ميكانيزمات التدخل بسبب البيروقراطية المفرطة استوجب التفكير في إعادة رسم معالم الساحة العقارية الجزائرية وهذا تماشيا مع المعطيات السياسية منها والاقتصادية الجديدة للبلاد.

وقد مرت عملية تطهير وإعادة هيكلة الساحة العقارية عن طريق إعادة النظر في دور الهيئات وهذا بحل أو انشاء البعض وكذا إعادة هيكلة البعض الآخر.

1-2- إعادة تنشيط إدارة مسح الاراضي والمحافظة العقارية:

1-2-1- إعادة هيكلة مشروع مسح الاراضي: أصبحت عملية إعادة هيكلة القطاع المشرف على إنجاز مسح عام للأراضي أكثر من ضرورة أمام العقارات التي واجهت الهيئات المشرفة على ذلك ومن أجله تم استحداث برنامج استعجالي من أجل تزويد المشروع المذكور بالوسائل المادية والبشرية وتم الاصطلاح على تسمية ذلك بمشروع التوثيق العقاري العام إضافة إلى ذلك وتماشيا مع النهج الجديد المعتمد في تسيير الشؤون

[1] هادف عبدالله، "**واقع تسويق المنتوج الفلاحي في الجزائر**" ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر، تخصص تسويق، تيارت 2012/2011، ص، 35.

العمومية والمتمثل تحقيق الاعباء العامة وكذا تقليص دور السلطات المركزية في مجال التسيير المباشر للمشاريع فقد تم انشاء وكالة وطنية لمسح الاراضي والتي تم تكليفها بإنجاز واتمام العملية المذكورة.[1]

2- التعديل الهيكلي للاستغلالات الفلاحية: تعتبر الاستغلالات الفلاحية من بين اولى القطاعات التي تأثرت بأفكار برنامج التعديل الهيكلي الممولى من طرف صندوق النقد الدولي حيث تعرضت هي الأخرى لهبوب رياح الخوصصة والتي بدأت في الواقع منذ وقت مبكر عقب صدور القانون رقم 25/90 المؤرخ في 1999/11/18 والمتعلق بالتوجيه العقاري والذي أقر في الباب الثالث منه رد الاراضي المؤممة لملاكها الأصليين وقد أثارت عملية الرد بروز موقفين متضادين هما:

1- موقف يرى أن عملية الرد جاءت مطابقة للتغيرات الاقتصادية والسياسية المتبناة من قبل دستور 1989 المعدل والمتمم بدستور 1996 وذلك على الأقل من جانبين:

أ- من جانب تخلي المؤسس وبصفة صريحة عن الاختيار الاشتراكي بكل ما يحمله من قيم ومعتقدات وأنظمة قانونية وهذ التخلي فرص على الدولة الغاء قانون الثورة الزراعية بأثر رجعي ومعنى ذلك رد الاراضي المؤممة بموجب هذا القانون إلى ملاكها الأصليين.

ب- ومن جانب توفير الانسجام بين النصوص القانونية خاصة بعد إلغاء قانون التسيير الاشتراكي وإصدار قانون المنافسة والانفتاح على الاستثمار الخاص وتبني فكرة الخوصصة وهي كلها أفكار تنصب في عملية التحول نحو اقتصاد السوق ومن غير المنطقي استبعاد القطاع الفلاحي من تأثيرات هاته التغيرات.

2- وموقف ثاني يرى بأن عملية الرد جاءت بصفة متسرعة وغير مخططة وهو ما قد ينجر عنه من الناحية العملية خلق بؤرة جديدة للتوتر داخل النظام القنوني للعقار الفلاحي والذي يشكو أصلا من فوضى تشريعية وتنظيمية قد تتعقد أكثر مع تطبيق هذه العملية وهو ما يعني مشكلة اضافية للقطاع الفلاحي هو في غنى عنها.

[1] اسماعين شامة "**النظام القانوني الجزائري للتوجيه العقاري** " دراسة وصفية وتحليلية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 105.

وبالفعل تمخض عن عملية الرد بروز عدة مظاهر سلبية انتقلت أثارها الى اروقة القضاء الذي اشتكى منذ البداية من غموض الأحكام القانونية المتعلقة بعملية الرد حيث يرى مدير التهيئة الريفية والتنظيم العقاري بوزارة الفلاحة إن أحكام الباب الثالث من قانون التوجيه العقاري لم تقرر في الواقع سوى استرجاع الاراضي طبقا للأمر المتعلق بالثورة الزراعية وبالتالي لم يحل كل النزاعات العقارية بصفة نهائية.

وقد أدركت الدولة أن بقاء هذه النزاعات سيؤثر سلبا على برنامج التعديل الهيكلي للقطاع الفلاحي ولهذا الغرض وقصد إزالة التناقضات وسد النقائص أصدرت الأمر رقم 26/95 المعدل والمتمم للقانون رقم 25/90 المتعلق بالتوجيه العقاري ولم تكتفي سلطة التعديل الهيكلي بهذا العمل بل سارعت إلى تبني نظام الامتياز في المساحة الاستصلاحية كما أنشأت ديوان متخصص للإصلاح الفلاحي يسهر على تنفيذ التعديلات الهيكلية للاستغلالات الفلاحية.[1]

3- إعادة هيكلة حق الانتفاع: لا يختلف مفهوم إعادة هيكلة حق الانتفاع عن المفهوم الكلي لهذه العملية مثلما تم اعتماده بالنسبة لمؤسسات الانتاج أو الخدمات بحيث يصبح عبارة عن اعادة تنظيم بنيوي لهذا الحق أو بمعنى آخر تفتيت التعاونيات الفلاحية الكبرى إلى استغلالات صغرى ومتوسطة.

3-1- حجج اعادة هيكلة حق الانتفاع: في هذا الشأن يجد في حق الانتفاع نفسه العنصر الأكثر تأثرا بهذا التفكيك بل هو العنصر المعني من طرف السلطة العمومية إذ مع تقليص حجم التعاونية بتقليص معها حق الانتفاع الممنوح لأعضائها وقد بررت السلطة إعادة هيكلة حق الانتفاع بحجتين هما:

الحجة الاولى: تبرر عملية تفكيك التعاونيات الكبرى بمتطلبات الاستغلال العقلاني والمكثف للعقار الفلاحي والعجز التقني للمستفيدين أديا إلى استغلال جزئي للعقار الممنوح لهم خاصة إذا علمنا أن اغلب تعاونيات الثورة الزراعية أو التسيير الذاتي تحوز على مساحات تتجاوز في بعض الاحيان 1700 هكتار دون أن يكون لها الوسائل المادية والبشرية التي تضمن لها الانتفاع بهذه العقارات.

[1] عجة الجيلالي **"ازمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها"**، دار الخلدونية، الجزائر، ص 259.

الحجة الثانية: تتمثل في كون تبني شكل المزارع الصغرى يسهل على السلطة وأفراد التعاونية في التموين بالتجهيزات الفلاحية البسيطة وقليلة الكلفة وتسمح للمنتجين بالصيانة والاصلاح الذاتي لها دون الاضطرار إلى طلب المعونة من الخارج.

وبناء على هاتين الحجتين يتبلور النموذج المقترح لإعادة هيكلة حق الانتفاع بالاعتماد على معيار القدرة على العمل والذي سبق واعتمد المشرع في الامر رقم 73/71 بشأن مسالة التأميم بحيث تم ربط هذا الحق بقدرات كل تعاونية وهي قدرات شخصية اكثر منها تقنية حسبما تذهب اليه سلطة اعادة الهيكلة.[1]

4- **تنظيم مؤسسات الدعم والإسناد وهيئات الإدارة الفلاحية:** لقد توسعت إعادة الهيكلة في القطاع الفلاحي لتشكل تنظيم مختلف هيئات الإدارة الفلاحية الفنية ومؤييات الدعم والاسناد التي لها علاقة بالفلاحة مثل الدواوين والتعاونيات الفلاحية.

وفي هذا الاطار نشأت على مستوى الولايات هيئات خاصة بقطاعات التنمية الزراعية كانت تقوم اساسا بالإشراف والمتابعة الفنية لمختلف الخدمات الزراعية التي تحتاجها المزارع الفلاحية. وتتكون قطاعات التنمية الزراعية الجديدة من مهندسين وفنيين وكل قطاع كان يضم مجموعة من المزارع من 30 إلى 40 مزرعة، أما مؤسسات الدعم والاسناد فانه على اثر اعادة تنظيم هذه المؤسسات التي لها علاقة بالفلاحة اصبحت تتكون من:

- الدواوين الجهوية للحليب في الوسط والغرب والشرق
- دواوين إنتاج الزيتون في الشرق والغرب والوسط
- الديوان الوطني لإنتاج أغذية الانعام في الغرب والشرق والوسط

وبالإضافة إلى هذه المؤسسات فقد نشأت عدة تعاونيات زراعية متخصصة في تربية الأبقار والمشاتل وتربية النحل.[2]

[1] عجة الجيلالي "**ازمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها**"، دار الخلدونية، الجزائر، ص99.

[2] عياش خديجة "**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**" مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2015/2012، الجزائر، ص 65.

5– **إعادة هيكلة حق الملكية:** تعد عملية إعادة هيكلة حق الملكية الخطوة الثانية من مخطط السلطة لمعالجة أزمة العقار الفلاحي وتهدف هذه العملية إلى توسيع الوعاء العقاري للملكية الخاصة ولو كان ذلك على حساب ملكية الدولة ومن هذا المنظور تعكس هذه الخطوة تؤثر السلطة العمومية بأطروحة الخوصصة حيث تم المساس ولأول مرة بأصل الحق المملوك للدولة عبر اسلوبين هما استغلال غطاء الاستصلاح لتبرير خوصصة العقار المدولن، استغلال تقنية التقادم المكسب لمضاعفة حدود الملكية الخاصة.[1]

المطلب الثاني: تسوية مشكلة العقار الفلاحي

1- **تسوية الاوضاع الموروثة عن تطبيق أمر 26/74:** يشير قانون التوجيه العقاري في احكامه الختامية إلى قاعدتين من أجل تسوية الاوضاع الموروثة عن تطبيق سياسة الاحتياطات العقارية لفائدة البلديات، فالقاعدة الأولى تتضمن تسوية وضعية الاراضي التي أدخلت ضمن مساحات التعمير غير أن عملية إدماجها نهائيا ضمن الاحتياطات العقارية للبلدية لم تكتمل في حين تتضمن القاعدة الثانية تسوية وضعية الاحتلال غير الشرعي للأراضي العمومية وكذا المعاملات التي تمت بين المواطنين مخالفة للتشريع.

1-1- **تسوية وضعية الأراضي المدخلة ضمن مساحات التعمير:** لقد تضمنت المادة 86 من قانون التوجيه العقاري حالتين للتسوية حسب مدى تقدم عملية الدمج ضمن الاحتياطات العقارية للبلدية.

-**الحالة الاولى:** الدمج النهائي ضمن الاحتياطات العقارية للبلدية حيث أن الأراضي التي تم دمجها ضمن مساحات التعمير للبلدية في شكل مناطق حضرية جديدة، مناطق سكنية وتجهيزية قبل صدور قانون 25/90 بتاريخ 18 نوفمبر 1990 والتي تم اتخاذ بشأنها إجراء من الاجراءات القانونية التالية:

- مداولة المجلس الشعبي البلدي موافق عليها قانونيا
- كانت محل تسليم رخصة بناء او رخصة تجزئة

يتم استكمال بشأنها الاجراءات الباقية لأمر 26/74 وتدمج نهائيا ضمن الاحتياطات العقارية للبلدية على ان تقوم بتسليم سلطة تسييرها للوكالة المحلية للتسيير العقاري، غير انه في بعض الاحيان كانت

[1] عجة الجيلالي "**ازمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها** "، دار الخلدونية، الجزائر، ص121.

بعض قطع الاراضي المذكورة محل تصرف من قبل البلدية للغير وهي الحالة الشائعة (يعد ذلك انتهاكا خطيرا اذ يعد تصرفا في ملك الغير)، خاصة لفائدة مقاولي البناء والاشغال العمومية فقد تم صدور تعليمة وزارية مشتركة تحت رقم 2 بتاريخ 31 جويلية 1994 من أجل تسوية وضعية هؤلاء المستفيدين وعليه ما تبقى من الاراضي المذكورة اعلاه في حيازة البلدية يتم دمجه نهائيا على ان تسلم سلطة تسييره للوكالة المحلية للتسيير العقاري.

-**الحالة الثانية**: احتفاظ الملاك الاصليين بملكية الاراضي العمرانية التي لم تكن محل اجراء من الاجراءات القانونية للدمج ضمن الاحتياطات العقارية للبلدية، هنا يجب ان نشير الى الاجراءات المذكورة اعلاه على سبيل الحصر وليس على سبيل المثال ونرى ان النص باللغة الفرنسية يفيد ذلك في حين ان النص العربي فقد يفيد غير ذلك اي ان الارض التي تم الاستيلاء عليها والقيام بأعمال مادية عليها مهما كانت من طرف البلدية او الشخص المرخص له من قبلها يضع مالك الارض امام امر الواقع وعليه نرى ان تفسير المادة يجب ان يكون ضيقا حماية للملكية الفردية.[1]

ويظهر الهدف من إصدار قانون التوجيه الفلاحي رقم 16/08 المؤرخ في 2008/08/03 هو إرساء ضوابط جديدة لعرق استغلال الاراضي الفلاحية يتمثل أساسا في تسوية وضعية العقار الفلاحي المنتج والمتربع على مساحة تفوق 52 مليون هكتار موزعة على كامل التراب الوطني في شكل مستثمرات جماعية أو فردية تابعة كلها للدولة. وتأخر إعداد هذا القانون يعكس مدى اهميته بحكم انه جاء ليعوض حق الانتفاع المنصوص عليه في القانون 19/87 المحدد بمدة 99سنة بحق الامتياز الذي يرتكز على مبدا تأجير الارض من الدولة.

أما بالنسبة لفترة استغلال الارض وفقا للقانون الجديد فإنها تتراوح ما بين 40 و90 سنة بحسب طبيعة المزروعات لكن الامور بقيت مبهمة فيما يخص العديد من النقاط منها نوعية العقد الذي يربط بين المستفيد من حق الامتياز والادارة الوطنية وابرز ما يشوب هذا القانون اسناد مشاكل الفلاحة من خلال الفصل في النزاعات بين الطرفين الى الادارة نفسها بعدما كانت هذه المهمة في القانون السالف الذكر 19/87 من اختصاص الجهات القضائية وهو الامر الذي يترتب عنه حتما تعسف في السلعة وعدم توفير ضمان أكبر للمستثمر.

[1] اسماعين شامة "**النظام القانوني الجزائري للتوجيه العقاري** "، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 74.

وتطبيقا لأحكام المادة 19 من قانون التوجيه الفلاحي والتي تركت للتنظيم مهمة تحديد كيفيات استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة المخصصة أو الملحقة بالهيئات ومؤسسات عمومية لإنجاز المهمات المسندة اليها فقد صدر المرسوم التنفيذي بذلك رقم 06/11 المؤرخ في 2011/01/10 حيث تم بموجبه وضع الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة بالمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري او بالمؤسسات العمومية الاقتصادية مهما كان طابعها وكذا وسائل الاستغلال تحت تصرفها عن طريق الامتياز حيث يودع طلب الامتياز لدى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية يبين فيه الهيئة او المؤسسة العمومية المستفيدة وطبيعة الاملاك المعنية وقوامها وموقعها وكذا اوجه استخدامها وبعد دراسة الديوان تعد ادارة الاملاك الوطنية المختصة اقليما عقد الامتياز ويجب ارفاقه بدفتر شروط موافق عليه بقرار من الوزير المكلف بالفلاحة يحدد شروط استغلال المادة النباتية او الحيوانية المعنية وانتاجها وتسويقها.

وفي مقابل هذا الحرص على الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة المخصصة للدولة أو الملحقة بالهيئات والمؤسسات العمومية فقد رخص قانون التوجيه الفلاحي في المادة 15 منه ودون الاخلال بالمادة36 من قانون التهيئة والتعمير رقم 25190بتحويلاراضي زراعية خصبة الى اراضي قابلة للتعمير وتركت كيفية التحويل وإجراءاته للتنظيم وامام البرامج الحكومية المتعددة قامت الحكومة بإلغاء تصنيف قطع الاراضي الفلاحية وتخصيصها لإنجاز سكنات ومرافق عمومية في بعض الولايات بموجب المرسوم التنفيذي رقم237/11 المؤرخ في2011/6/9 حيث بلغت مساحة الاراضي الفلاحية المحولة أزيد من 5400 هكتار الأمر الذي جعل حجم المساحات الارضية المخصصة للأراضي الفلاحية في تناقص مستمر وهو ما يقتضي تعديل في بعض احكام قانون التهيئة والتعمير وتحديد ما ورد في القسم المتعلق بالقيود الخاصة على الاملاك العقارية.

ومما ينبغي التأكيد على ان اي تغير ناجع في قطاع الفلاحة لا بد من ان يقترب بعملية تحرير المعاملات من خلال فتح مجال الشراكة بين المنتج والمستثمر سواء كان اجنبيا أو جزائريا طالما أن الاجنبي غير معني بحق الامتياز كما ينبغي ان يكون العقد المانح لحق الامتياز متضمنا لمعطيات واضحة حول احقية الابناء في مواصلة استغلال الارض في حال وفاة الوالد مثلما كان معمولا به في السابق باعتبار مسالة صورية يتوقف عليها نجاح

تدابير القانون الجديد في الميدان .من جهة اخرى فان صدور مشروع القانون المذكور ينبغي ان يوازيه تنفيذ صارم لنصوص قانون التهيئة و التعمير الجديد في الشق المتعلق بهدم البنايات المشيدة على اراضي فلاحية وهي ظاهرة منتشرة بقوة في المدن الكبرى والمؤسف في القضية ان النصوص الموجهة خصيصا لمحاربة هذه الظاهرة لم تثبت بعد نجاحها بدليل الزحف الفاضح غلى العقار الفلاحي وهذه حقيقة ملموسة.[1]

كما تعمل لجنة مسح الاراضي وتعطي لها صلاحية البث بالاستناد الى جميع الوثائق العقارية ولاسيما السندات وشهادات الملكية المسلمة على اثر عمليات المعاينة لحق الملكية المتممة في نطاق الثورة الزراعية في جميع المنازعات التي يمكن تسويتها بالتراضي.[2]

1-2-**تسوية وضعية الاراضي التي كانت محل معاملات غير قانونية بين الافراد:** تدمج اراضي الملك التي كانت محل صفقات غير قانونية بين اناس لحياء ضمن الاملاك الخاصة للبلدية التي توجد في اختصاصها الارض المعنية ويكون على المستفيد من الصفقة ان يرجع على المالك الاصلي ويعد هذا الدمج جزءا للمستفيد بالدرجة الاولى ليس هناك ضمان تعويضه وكذا للمالك الاصلي الذي تنتزع منه الملكية ويدفع رسما ذا طابع استثنائي للخزينة العامة بقدر50% وتتم تسوية وضعية الاراضي لفائدة من يحوز الارض حيازة فعلية واذا كان المستفيد من المعاملة لا تتوفر فيه شروط الحيازة سقط حقه التسوية فتقوم البلدية بالتنازل لصالحه عن ملكية قطعة الارض التي كانت معنية بالدمج.[3]

المطلب الثالث: تطهير النزاعات العقارية

تعد عملية التطهير العقاري الشغل الشاغل للإدارة الجزائرية التي ترمي من وراء ذلك الى ايجاد اليات وادوات قانونية تثبت ملكية العقار بسند مكتوب حتى يتسنى لها مراقبة الملكية العقارية وطريقة استغلالها

[1] محمد حجاري مقالة بعنوان "**اشكاليات العقار الصناعي والفلاحي وتاثيرها على الاستثمار بالجزائر**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، 2012، ص 330 .

[2] رحايمية عماد الدين "**الوسائل القانونية لاثبات الملكية العقارية الخاصة في التشريع الجزائري**"، اطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، تخصص قانون، تيزي وزو ، الجزائر، ص 200.

[3] عزوي حازم "**اليات تطهير الملكية العقارية الخاصة في القانون الجزائري** "، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير ، تخصص قانون عقاري، 2009-2010 باتنة ، الجزائر، 2009، ص25.

وتحديد اختيار موضوع تطهير العقار الفلاحي لم يكن عشوائيا وانما يرجع الى اهمية وحساسية الموضوع بسبب ارتباطه بالجانبين الاجتماعي والاقتصادي للمواطن واخذت عملية التطهير عدة محاولات.

1-**ادماج بعض الاراضي ضمن املاك الدولة:** لقد اعتبرت الفلاحة اول مهمة اقتصادية للحكومة الجزائرية غداة الاستقلال لإيجاد سوق داخلية وانطلاق عملية تنظيم وتحقيق ثورة حقيقية في الريف اذ سارعت الحكومة لوضع خطوط عريضة من اجل معالجة هذه المسالة، ففيما يتعلق بكيفية استغلال الاراضي الفلاحية فقد كان مصدرها من الناحية الاولى اما من سيادي الناتج عن استرجاع السيادة الوطنية للدولة الجزائرية اين تم اعلان حالة شغور لبعض الاملاك ومن ناحية ثانية كان مصدرها ايديولوجي ليتسع بعد ذلك لمجال تكوين املاك الدولة ويشمل تأميم اراضي الملاك المتغيبين وكذا الملاك الذين لهم مساحات واسعة بموجب الامر 73/71 المتضمن قانون الثورة الزراعية.

1-1-**ادماج المزارع الشاغرة ضمن املاك الدولة:** يعتبر المال الشاغر اذا لم يكن للعقار مالك معروف او توفي مالكه دون ان يترك وارثا او تخلى احد الورثة عن حصته وينطبق هذا الوصف على الوطنيين والاجانب سواء بحيث يعتبر اول نص رسمي صدر في هذا الاطار وكان الامر رقم 20/62 المؤرخ في 24 اوت 1962 الذي نص على التدابير الضرورية لذلك ولمنع بيوع الاملاك الشاغرة واقامة مراقبة على المعاملات التي جرت غداة الاستقلال، عملت السلطات بموجب المرسوم رقم 03/62 المؤرخ في 23 اكتوبر 1962 الذي نص على (منع كل المعاملات، بيع، إيجار، محاقلة، مزارعة في الأملاك الشاغرة المنقولة وغير المنقولة، اذ تعتبر العقود المبرمة منذ 1 جويلية كان لم تكن.

1-2-**إدماج الاستغلالات الفلاحية التابعة للمعمرين ضمن أملاك الدولة:** لقد كان التسيير الذاتي في الفلاحة بعد الاستقلال مطبقا على الاراضي الفلاحية والمزارع الشاغرة الا انه على الرغم من ذلك فقد بقي عدد كبير من المعمرين يشغلون في مزارعهم واراضيهم وهذا ما جعل المشرع الجزائري يسارع في اصدار المرسوم

رقم 388/63 المؤرخ في 1 اكتوبر 1963الذي يهدف من خلال مواده الى القاء هذه الاراضي الى ملكية الدولة اين يكون فيها المعمرون مجرد عمال لهم حق الاستغلال فقط.[1]

2-إنشاء الوكالة الوطنية لمسح الأراضي ولجنة مسح الأراضي:

2-1- إنشاء الوكالة الوطنية لمسح الأراضي: رغبة من الدولة الجزائرية في الإسراع في عملية المسح العقاري وذلك لتطهير الملكية العقارية بمختلف أنواعها وبالتالي الوصول إلى وضعية حقيقة وفعلية وقانونية للعقارات الموجودة في كافة أرجاء البلاد تم انشاء الوكالة الوطنية لمسح الأراضي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 234/89 المؤرخ في 19 ديسمبر 1989 المعدل والمتمم بالمرسوم رقم 63/92 المؤرخ في 12 فيفري 1992 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لمسح الأراضي ولتسليط الضوء على ماهية الوكالة فهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المـدنية والاسـتقلال المالي وموضوعة تحت وصاية وزير الاقتصاد مقرها بالجزائر يمكن نقلها إلى أي مكان آخر في التراب الوطني بمرسوم تنفيذي بقرار من وزير الاقتصاد، ونضرا لكونها تحتوي على عدة إطارات متكونة في المجال التقني وكذا القانوني، فقد خولها المشرع الجزائري عدة صلاحيات وسلطات في مجال الجرد العام لعقارات املاك الدولة.

2-2-**لجنة مسح الاراضي:** عملا بنص المادة السابعة من المرسوم رقم 134/92 تتشكل لجنة مسح الاراضي من الأعضاء الاتي بيانهم:

- قاضي من المحكمة توجد بلدية ضمن دائرة اختصاصها رئيسا ويعين هذا القاضي رئيس المجلس القضائي
- رئيس المجلس الشعبي البلدي وممثله نائبا للرئيس
- ممثل للمصالح المحلية لإدارة الضرائب المباشرة
- ممثل للمصالح المالية للأملاك الوطنية
- ممثل لوزارة الدفاع الوطني

[1] بوشريط حسناء، مقالة بعنوان **"آليات تطهير الملكية العقارية الفلاحية في قانون التوجيه العقاري"** مجلة الفكر، العدد 11، ص، 397.

- ممثل لمصلحة التعمير في الولاية
- موثق تعينه الهيئة المخولة في المنظمة المهنية
- المحافظ العقاري المختص اقليميا أو ممثله
- المسؤول المحلي للوكالة الوطنية لمسح الاراضي او ممثله

على أن تشكل اللجنة إذ تعلق الامر بالمسح العقاري المنجز في الساحات أو المواقع المحمية بممثل عن مديرية الثقافة بالولاية وبالنسبة للعمليات التي تنجز خارج المناطق الحضرية بممثل عن المصالح المحلية للفلاحة وممثل آخر تابع للمصالح المحلية للري، يعينون من قبل الوالي بناءا على طلب من مسؤول الشؤون العقارية وشؤون أملاك الدولة في الولاية، حيث يقوم اعضاؤها بسماع اعتراضات الاشخاص سواء كانت طبيعية أو معنوية وفحصها الشكاوي والوثائق المكتوبة ومحاولة الوصول إلى التوفيق بين المتنازعين.[1]

3-المحاكم العقارية: رغم الانتقادات الموجهة لهذه المحاكم فهي تعتبر وسيلة عملية تطهير الملكية العقارية من خلال الاجتهادات التي توصلت اليها وكذا تصديها للقضايا السائدة فيما يخص الملكية العقارية الخاصة وهذا عن طريق تثبيت الملكية لصاحبها او ترسيم القسمة ... الخ، ولان الاحكام والقرارات القضائية هي سندات رسمية فيتم شهرها على مستوى المحافظات العقارية وبالتالي يصبح صاحب العقار يمتلك سندا رسميا يكرس حقه وفي هذا الصدد يمكن الاشارة الى الاحكام القضائية التي تطهر الملكية الخاصة ومنها: حكم القاضي بقسمة مال مشاع حسب المادة 727 من القانون المدني الجزائري (تجري القسمة بطريقة الاقتراع وتثبت المحكمة ذلك في محضرها وتصدر حكما بإعطاء كل شريك نصيبه المفرز.[2]

[1] عزوي حازم "**اليات تطهير الملكية العقارية الخاصة في القانون الجزائري**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجيستر، تخصص قانون عقاري ، باتنة، الجزائر،2009/2010 ص64.

[2] عزوي حازم "**اليات تطهير الملكية العقارية الخاصة في القانون الجزائري** "مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجيستر، تخصص قانون عقاري ، باتنة ، الجزائر ، ص،86

خلاصة:

إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي إعادة بعثه من جديد لخدمة الاقتصاد الوطني فمستقبل الجزائر مرهون بترقية القطاع الفلاحي وفق رؤية علمية تتركز على التنوع وذلك من خلال رسم استراتيجيات مدروسة وحل مشكلة العقار الفلاحي مما سيساهم من حظوظ النهوض بالإنتاج وبالتالي الحد ولو بصورة جزئية من التبعية الغذائية فالفلاحة كانت ولازالت ذلك القطاع الاستراتيجي المنتج للثروات وأحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بغية تلبية احتياجات السكان من الغذاء والتقليل من الفوهة بين المدن والأرياف.

الخـــــــــاتمة

يعد القطاع الفلاحي بمختلف فروعه القاعدة والاساس الذي يرتكز عليه الاقتصاد الوطني فالفلاحة هي مستقبل البلاد واقتصادها، وما وصل إليه اقتصاد الدول المتقدمة من تطور وازدهارها كان سبب بلوغه درجة الاكتفاء والتحرر في مختلف القطاعات ومنها القطاع الفلاحي.

لقد شهدت الجزائر خلال السنوات الاخيرة العديد من التحديات على جميع المستويات السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، وحتى الثقافية استدعت بذل المزيد من المجهودات من أجل بناء الاقتصاد الجزائري والمعلوم ان اي تقدم هو وجود امكانيات والجزائر تزخر بالموارد الطبيعية والبشرية والمادية والمالية التي تؤهلها أن تكون من الدول المتقدمة وقد اهتمت الجزائر بالقطاع الفلاحـــي وذلك من خـــلال اتـــباعها جـــملة من السياسات والاصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد، من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وإنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية التي تعمل على دعم القطاع الفلاحي، فيما يخص إنتاج المواد الغذائية الرئيسية، فإن تجربة استصلاح الكثير من الأراضي الصحراوية أدت إلى أن بعض المناطق منها أصبحت تنتج الكثير من الخضر والفواكه وكما أن الفلاحة لا تقتصر فقط على الغذاء بل لها أهمية كـبيرة في الكثير من المجالات كتوفير عدد كبير من الأيدي العاملة البطالة وتعمل على تنمية القطاع الصناعي بطريقتين مختلفتين، بحيث أن القطاع الصناعي يكمل القطاع الزراعي بمختلف المواد الأولية اللازمة من جهة ويقوم باستعمال مختلف وسائل الانتاج الخاصة بالعملية الانتاجية من جهة أخرى.

إجمالا يمكن القول أن الجزائر تسعى جاهدة للوصول إلى تحقيق تنمية فلاحية من خلال إرشاد سياسة تنموية طموحة ضمن إصلاحات وبرامج ترقى للمستوى المطلوب لكن ضرورة تحرير الاقتصاد الوطني والتخلي عن النهج الاشتراكي فرض اتجاه آخر نحو إعادة تنظيم العقار وإعادة هيكلة القطاع الفلاحي إضافة إلى السعي لتنمية هياكله وتطويره من خلال المشاريع الجديدة المطروحة.

ومن خلال دراستنا هذه ارتأينا بان الجزائر يجب ان تفكر اليوم وأكثر من أي وقت مضى في تفعيل استراتيجيات تنموية بديلة لقطاع المحروقات لتحقيق تنمية شاملة توصلنا بأن القطاع الزراعي يعتبر من أفضل الخيارات التي يمكن أن تحقق من خلالها الجزائر التنمية المنشودة فهو قطاع تملك فيه الجزائر مقومات النجاح ولكن لم يلقى العناية الكافية خاصة كتلك المخصصة لقطاع المحروقات وبالتالي استنتجنا في ختام هذه الدراسة بأن القطاع الفلاحي لو لقي العناية اللازمة مع المتابعة والمراقبة والصرامة في تطبيق القوانين فالأكيد أنه سيكون الخيار الاستراتيجي الرئيسي الأنسب لقيادة عمليات التنمية الشاملة في البلاد.

اختبار صحة الـفرضيات:

1- تم قبول الفرضية الاولى: فالموارد التي تملكها الجزائر من خيرات طبيعية وبشرية ومالية تثير اهتـمام كـل من يرغب في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني سواء القطاع العام أو الخاص فهي قادرة على مواجهة التقلبات المستمرة في أسعار النفط والبديل الوحيد لقطاع المحروقات.

2- الفرضية الثانية: قد ورثت الجزائر منذ الاستقلال هذه التركة وحاولت منذ البداية تسوية أزمة العقار الفلاحي من خلال مقترحات صبغت في شكل قوانين الغاية منها تسوية الازمة التي يعاني منها العقار ويبدو أن هذه المقترحات فشلت في تسوية الأزمة التي لا تزال إلى يومنا هذا.

نـتائج الـــبحث:

- تلعب الفلاحة دورا كبيرا ومهما في التنمية الاقتصادية، حيث أنها توفر الاحتياجات الغذائية للسكان وتعد من المصادر المهمة في امداد الصناعة بالمواد الأولية.

- الفلاحة تعد أكبر صناعة في جميع القطاعات الاقتصادية ولها خصائص تنفرد بها عن غيرها من تلك الفعاليات الاقتصادية.

- للفلاحة دور مرموق في تنمية الكثير من الانشطة المختلفة، فقد استطاعت هذه الانشطة الزراعية بمنتوجاتها المتنوعة من مواد أن تحرك مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة، تجارة، وخدمات أخرى.

- تمتلك الفلاحة الجزائرية مقومات كثيرة تؤهلها للنهوض بهذا القطاع خاصة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والبشرية.

- عملت الجزائر على إصلاح القطاع الفلاحي من خلال قيامها بعدة برامج وإصلاحات نتيجة للمشاكل المختلفة التي كانت تعاني من الفلاحة الجزائرية.

- إن ظهور الاصلاحات الاقتصادية وعلى رأسها اصلاح القطاع الفلاحي كانت ضرورة حتمية يراها المسؤولون من اجل تخليص البلاد من المشاكل التي عانى منها هذا القطاع.

- سعت الجزائر لتطبيق إصلاحات اقتصادية جذرية ومن ثم وضعت سياسات وخطط تتجه في العموم نحو تحرير أكبر للاقتصاد الجزائري.

– يعد القطاع الفلاحي حجر الأساس في الاقتصاد لارتباطاته بباقي القطاعات الأخرى.

– اهتمت الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي باتباع سياسات فلاحية تقوم على دعم هذا القطاع، ومن خلال تطبيق استراتيجيات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي جاء استجابة للصعوبات التي واجهت الفلاحة من أجل إيجاد حلول للمشاكل التي تعيق تطوره.

– تسوية مشكلة العقار الفلاحي أخذت عدة محاولات ارتبطت بالوضعية الاجتماعية للأفراد رسمت معالم أخرى للعقار الفلاحي وهذا تماشيا مع المعطيات السياسية والاقتصادية الجديدة للبلاد.

– إن اهتمام الأجهزة الحكومية بالفلاحة والفلاحين من ناحية الإرشاد والتوعية ومنحهم القروض المسيرة يرفع من الإنتاجية وبالتالي الاقتصاد الوطني.

– إن تسخير إطار بشري ومؤسساتي كفيل بالقيام بعملية تطهير الملكية العقارية، وهذا بتفعيل التعاون مع وكالات ومصالح المسح من أجل التعرف والاستفادة من تقنياتهم.

الـــــتوصيات:

من خلال النتائج المتحصل عليها، جعلنا نعطي بعض الاقتراحات والتوصيات كالتالي:

– الاهتمام بالقطاع الفلاحي ووضع استراتيجية طويلة المدى لتشجيع الاستثمار من أجل النهوض بهذا القطاع.

– التفكير مليا في سياسة فلاحية تهتم أكثر بمشكل العقار الفلاحي ونحن متأكدين بأن الأرض الجزائرية لازالت ولحد الآن لم تقدم كل ما تملك من إمكانيات.

– تشجيع المرأة في التنمية الريفية من خلال مشروعات الأسر المنتجة والأمن الغذائي.

– إعادة النظر في كيفية منح القروض وتقديم الدعم الفلاحي وتطهير القطاع الفلاحي من الفلاحين المزيفين.

– تنظيم إطار قانوني يشجع ويحفز على الاستثمار في مجال دعم القطاع الفلاحي.

– إعداد برامج تنموية خاصة بالقطاع الفلاحي تهدف إلى دعم النمو المستدام للقطاع وتحقيق النمو المستدام للقطاع وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

- التشجيع على الالتحاق بالتخصصات الخاصة بالزراعة في التعليم العالي.

- ضرورة العمل على حل النزاعات بين مختلف الجهات فيما يخص العقار الفلاحي والاستصلاح الزراعي

- ضرورة تجديد المعدات الخاصة بالقطاع الفلاحي من الإنتاج، ومراقبته ونقله وتسويقه وتحويله.

- الاهتمام بالدراسات المستقبلية الخاصة بالقطاع الفلاحي وهذا لتفادي في الوقوع في أزمات مفاجئة.

- السعي نحو تشغيل أكبر عدد من اليد العاملة في القطاع من خلال تشجيع سكان المناطق الريفية على الاستقرار وعدم ترك الارض التي ان اهتموا بها كانت المصدر الحقيقي لتحسين مستواهم المعيشي.

آفـــاق الـــــبحث:

لقد عالج موضوعنا هذا إشكالية إدارة التنمية الفلاحية في الجزائر وركز على المشاكل التي واجهت التنمية إلا أن موضوعنا يفتح المجال لمواضيع يمكنها أن تكون دراسة إشكالية لأبحاث أخرى مستقبلية مثل:

- دراسة استراتيجيات ادارة التنمية الفلاحية في الجزائر
- تقييم مختلف المشاريع التنموية الفلاحية
- السياسات الفلاحية الجديدة التي تهتم اكثر بمشكل العقار الفلاحي

قائمة المصادر والمراجع

المراجع:

الكتب:

1- أحمد بوراس، "**تمويل المنشآت الاقتصادية**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الحجار، عنابة، 2008.

2- اسماعيل محمد قانة، "**اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج وسياسات)**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012

3- السيد مصطفى، "**مبادئ إقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 1990.

4- إيمان عطية ناصف، "**اقتصاديات الموارد والبيئة**"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر2008.

5- بن براهيم الغالي، "**أبعاد القرار التمويلي والاقتصادي في البنوك الاسلامية**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2012 .

6- حسن عبد العزيز حسن، "**اقتصاديات الموارد**"، الناشر زهراء الشرق، القاهرة، 1996.

7- خلف بن سليمان، "**التنمية الفلاحية في ضوء الشريعة الاسلامية التطبيقية على المملكة العربية السعودية والمملكة الاردنية الهاشمية**"، مركز البحوث والدراسات الاسلامية، بغداد، العراق، 1995.

8- رقية خلف محمد الجبوري، "**السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان النامية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

9- رحمان حسن الموسوي، "**الاقتصاد الزراعي**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.

10- رشدي صالح عبد الفتاح صالح، "**التمويل لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية**"، اتحاد المصارف العربية، 2006.

11- سالم توفيق النجفي، " **مقدمة في إقتصاديات مديرية**"، دار الكتاب، العراق،1988.

12- سيمون كوزنت، "**الاقتصاد بين التنمية والتخلف**"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014.

13- طارق الحاج، "**مبادئ التمويل**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2010

14- عجة الجيلالي، "**أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها**"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

15- علي مانع، "**جنوح الأحداث والتغيير الاجتماعي في الجزائر المعاصر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

16- عبد الرزاق بني هاني، "**اقتصاديات الموارد والبيئة**"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1989.

17- عبد الهادي عبد القادر السويقي، "**سياسات التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، أسيوط 2002

18- عادل حسن، "**دراسات في التنمية في الوطن العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية،

19- عبد الله محمد قسم السيد، "**التنمية في الوطن العربي**"، دراسات الحديث، سرت، ليبيا، 1994.

20- عبد العزيز عبد الله الجلال، "**تربية السير وتخلف التنمية**"، عالم المعرفة، الكويت.

21- عبد الجبار محمود العبيدي، "**خرافة التنمية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2012.

22- عبد الغفار حنفي، "**أساسيات التمويل والادارة المالية**"، طبع ونشر وتوزيع كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2002.

23- عنبر ابراهيم الشلاش، "**التسويق الزراعي**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2012.

24- عصام الخوري، "**التنمية الاقتصادية**"، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 2002.

25- عبد العزيز قاسم محارب، "**التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**"، دار الجامعة الجديدة، 2011.

26- ضياع مجيد الموساوي، "**النظرية الاقتصادية التحليل الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

27- ف.س. رادايان، "**النماذج الاقتصادية العالمية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2011.

28- فليح حسن خلف، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوسيع، أربد عالم الكتب الحديث، 2006

29- فؤاد المرسي، "**التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية**"، نشأة المعارف بالإسكندرية، 1980.

30- قتيبة عبد الرحمان العالي، "**التمويل ووظائفه في البنوك الاسلامية والتجارية**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.

31- كامل بكري، "**التنمية الاقتصادية**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، 1986.

32- كاتي ويليس، "**نظريات التنمية وتطبيقاتها**"، جامعة الملك سعود الرياضي، النشر العلمي والمطابع، الرياض السعودية،2012.

33- محمد الهادي لعروق، "**أطلس الجزائر والعالم**"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة1، 1998.

34- محمد محمود ابراهيم الديب، "**جغرافية الزراعة**"، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2003.

35- محمد عمر الطنوبي، "**الإنتاجية الزراعية بين البحث العلمي والإرشاد الزراعي**"، نشأة المعارف الاسكندرية، جامعة الاسكندرية، مصر، 1995.

36- مدحت تركي القريشي، "**علم اقتصاد التنمية**"، دار الاثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010

37- محمد نصر نهنا، "**التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي ودورها في تحقيق التنمية الوطنية**"، مصر الجديدة، القاهرة، مصر، 2008.

38- محمد عبد العزيز عجمية، "**مقدمة في التنمية والتخطيط**"، دار النهضة العربية، لبنان، 1988.

39- منى رحمة، "**السياسات الزراعية في البلدان العربية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000.

40- لنقار بركاهم سمية، "**منازعات العقار الفلاحي التابعة للدولة في مجال الملكية والتسيير**"، الديوان الوطني للاشغال التربوية، 2004.

41- محمد سامي الدعبوسي، "**التنمية والسكان**"، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2011.

42- مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية متطلبات وقياسات وموضوعات**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

43- محمد عبد العزيز عجمية، "**التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**"، قسم الاقتصاد، الاسكندرية.

44- محمد صالح تركي القريشي، "**علم اقتصاد التنمية**"، إثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.

45- مداني بن شهرة، "**الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.

46- ناصر الناصر، " **الاقتصاد الزراعي**"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1982.

المذكرات:

47-زاوي بومدين، "**التمويل الفلاحي**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبان نيل شهادة ليسانس، المركز الجامعي معسكر، الجزائر، 2001-2002.

48- سلطانة كتفي، "**تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، 2005-2006.

49- دراوي فاطمة، "**إشكالية تمويل الاستثمارات الفلاحية**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، تيارت، 2006-2007.

50- عزوي حازم، "**آليات تطهير الملكية العقارية الخاصة في القانون الجزائري**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، 2009-2010.

51- جلول عدة، "**القطاع الخاص والتنمية الفلاحية**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، 2010-2011.

52- عياش خديجة، "**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، 2010-2011 .

53- بوقرة أمال، "**دور التأمين في تحقيق التنمية الفلاحية**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة تيارت، 2012.

54- وحيد خير الدين، "**أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، 2012-2013.

55- رحايمية عماد الدين، "**الوسائل القانونية لإثبات الملكية العقارية الخاصة في التشريع الجزائري**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تيزي وزو، الجزائر، 2014.

56- زهير عماري، "**تحليل إقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري**"، خلال الفترة 1980-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، بسكرة، الجزائر، 2013-2014.

57- الهاشمي طيب، "**المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة، جامعة تلمسان، 2015 .

58- معوش إيمان، "**واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة، جامعة البويرة، الجزائر، 2014-2015 .

الملتقيات والمداخلات:

- حمزة بالي، "**واقع وآفاق تسيير الموارد المائية في الجزائر في إطار تحقيق التنمية المستدامة**"، الملتقى الوطني حول إقتصاديات المياه والتنمية المستدامة نحو تحقيق لأمن الغـذائي، يـومي 30 نوفمبـر و1 ديسمبر 2011، جامعة بسكرة .

- صليحة نقاوس، "**الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية**"، مداخلة في الملتقى الدولي الوطني 2009-2011، جامعة باتنة، الجزائر .ر، 2005-2006.

- عماري زهير، "**القطاع الفلاحي في الجزائر، الامكانيات المتاحة وإشكاليات الإكتفاء الذاتي**"، الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية يومي 23-24 نوفمبر 2014، جامعة شلف.

- نبيل بوفليح، "**دور سياسة الانعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر 2000-2010**"، الملتقى الدولي التاسع، جامعة شلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014.

- عوني طعيمة، "**الاستراتيجية الوطنية كمظلة للتنمية المستدامة**"، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاردن، يومي 14-16 اكتوبر 2013.

- هند جمعوني، "**مداخلة حول نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**"، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية 2009-2010 جامعة باتنة، الجزائر.

مجلات ومراسيم وتقارير:

المادة 61 من قانون الرعي، ص، 56.

وزارة الفلاحة، "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية"، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وزارة الفلاحة مارس 2003.

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير السداسي الأول لسنة 2000 الدورة العامة 16 نوفمبر 2000، ص 40.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي السداسي الثاني لسنة 2000، الدورة العامة 17نوفمبر2001.

- وزارة الفلاحة، برنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز، وضعية الالتزامات و الإنجازات

- تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الثاني لسنة 2000، الدورة العامة 17 نوفمبر 2001، ص 32.

- المنشور الوزاري المشترك رقم 323 المؤرخ في 29 جوان 1999، المتعلق بكيفيات إنجاز برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ص 53.

- تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول لسنة 2001، الدورة العامة 19 نوفمبر 2001، ص 33.

- المنشور الوزاري رقم 99، المؤرخ 04 مارس سنة 2001 المتعلق بإنعاش عملية استصلاح الأراضي الفلاحية.

- الجريدة الرسمية، المؤرخة في 2006/12/26، ص 79.

- الجزائر ، "وزارة الفلاحة"، منشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 المتضمن تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ص 79.

- تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول سنة 2001، الدورة العامة 2001/11/19 ص 39.

- الجزائر، "**وزارة الفلاحة**"، منشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2002 ، المتضمن تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

- مجلة الحقيقة جامعة أدرار العدد التاسع عشر ديسمبر2011 محرم،صفر1433

المواقع الالكترونية:

http ://www.alger17.com

https://ar.m.wikipedia.org/wiki/

www.radioalgerie.dz/neus/ar/article/

قـــائمة الـــجداول:

الـــرقم	عـــــــنوان الـــــــجدول	الـصفحة
(2–1)	القوى العاملة الكلية والفلاحية في الجزائر 2009-2011	59
(2–2)	مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات الزراعية في الجزائر2000-2007	60
(2–3)	مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الواردات الزراعية في الجزائر 2000-2007	61
(2–4)	التغيرات في الصادرات الفلاحية في المتوسط السنوي 1963-1983	68
2–5)	حصة الصادرات الغذائية بالنسبة للصادرات الكلية 1960-1978	69
(2–6)	الإجراءات المتعلقة بالقطاع الفلاحي 1955-1997	81
(2–7)	التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	86
(2–8)	مخصصات القطاع الفلاحي من برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2015	89
(3–1)	استصلاح الأراضي عن طريق منح الامتياز 2003	114